جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

ترجمة الصفحات من (1-50) من كتاب " عدو مناسب : العنصرية والهجرة والخوف من الإسلام في أوروبا "

لمؤلفته ليز فكيت

ATranslation of the Pages from (1-50) of the Book Entitled A Suitable Enemy : Racism , Migration and Islamophopia in Europe)" by : Liz Fekete(

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الترجمة

إعداد الدارس :

محمد بشير أحمد البشير

إِشراف :

زاكر أحمد علي محمد

2019 م

الإستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

(فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرءان من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدنى علماً)

(القران الكريم – سورة طه : الأية 114)

الإهداء

الى أمي وأبي و إخواني وأخواتي نسال الله أن يتقبل منا ويجعله في موازين حسناتنا..

الشكر و العرفان

أولا ،حمدا لله تعالى وأشكره شكر منْ عرف واعترف بفضله ومنّه .وهو أحق منْ شكر وأجود منْ أعطى وأكرم منْ سئل ، وأرأف منْ ملك ،اللهم لك الحمد والمنا عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك .

ثانيا ، أجزل الشكر بعد الشكر والتقدير لـ أ .زاكر أحمد علي محمد على قبوله الإشراف على البحث رغم انشغاله ،واشكره على ما تكرم به من نصح وتصويب .

تشرفت كثيراً بالالتحاق بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا لنيل درجة الماجستير على أيدي اساتذة عظام لهم مني الشكر والتقدير . ولاسرتي الكريمة التى كانت عونا وسندا قوياً من خلفي ، ولاصدقائي .

وشكري الخاص لابي بشير احمد البشير عبدالله وإسرتي وزملائي أ عبدالماجد ابراهيم وحسن عبدالرحمن ومتوكل العوض ومحمد صباحي ومعاذ يوسف .

أكرر القول شكراً لهم جميعاً " جعله الله في ميزان حسناتهم ومد في أيامهم ومتعهم بالصحة والعافية وزادهم هدىً وتوفيقاً

كما اسأل الله تعالى كما جمعنا في دروب العلم أن يجمعنا في الفردوس الاعلى .

منه وحده سبحانه وتعالى نستمد العون والتوفيق ....

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الإستهلال	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والعرفان	ج
4	مقدمة المترجم	د
5	الفهرس	ه
6	الشكر والعرفان	1
7	مقدمة	16
8	ظهور العنصرية ضد الأجانب	17
9	الهجرة المدارة	19
10	تجريم الهجرة غير الشرعية	20
11	فرض ضوابط الهجرة الغربية	23
12	العنصرية الحكومية الجديدة وفلسفة الردع	26
13	ازالة حقوق الاسكان	29
14	الدخول في الرعاية الصحية وازالة المنافع	32
15	الخوف من الأجانب والاعتقال	35
16	أمن الدولة والعنصرية ضدالمسلمين	39
17	دور الخدمات الامنية	40
18	نظام التنميط الديني	42

الشكر والعرفان

استغرق هذا الكتاب في الواقع فترة طويلة في مرحلة إلاعداد – حوالى ستة عشر عاماً لذلك اود أن اشكر كثيرمن الناس . أطلق معهد العلاقات العرقية في عام 1992نشرة حول تدقيق العرق الأوربي الذى كنت علي رأسه. الشكر ليس فقط للفريق العامل في معهد العلاقات العرقية المتمثل في هارميت أثواك وأرون كوندناني وروزوايلد الذين قدموا لي الدعم والالهام انما الى مجموعة رائعة من المتطوعين من كل أنحاء القارة كرسوا زمنهم لترجمة المقالات ومناقشة الافكار ولم يتلقوا مقابلاً على صنيعهم وإذا لم أسجل شكري لهم هنا فسأكون شخصاً جاحداً .

زادت أهمية العمل في تدقيق العرق الأوربي في الستة عشر عاماً الماضية وزادت أهميتي معه والسبب الأساسي في ذلك مدير معهد العلاقات العرقية ا. سيفاناندين . عندما أتيت في عام 1982الى المعهد كطالب فاقد للأمل وغير منظم وناشطاً ضد الفاشية لم أتوقع أن أكتب كتاباً ولكن أستاذ سيفا ساعدني في تحديد التزاماتي وأن يكون لي صوت . إذا وجد القارئ لهذا الكتاب فيه خيراً فإن الخير لسيفا وليس لي . وإيضا محررة العرق والطبقة هازيل والتر التي كانت معلمة جيدة تقضي الساعات في فك العقد من كتاباتي لذلك أعجز عن شكرها.

وإذا كان سيفا وهازيل أفضل معلمين في الستة عشرعاماً الماضية ففى السنة المأضية دعمتني صديقتي المقربة جيني كثيراً في هذا المشروع - دعم لا أستحقه – بطريقة لا تصدق .(إصدارات مختلفة ،من عدة فصول وضعت على منضدة مطبخها حرفياً نهاية كل أسبوع) .

إن الكتابة عن اللجوء والدمج وسياسات الهجرة في بلدان مختلفة ليست بالمهمة السهلة عندما تميل للكلام عن المستندات الرسمية (تحديداً الخاصة بالأتحاد الأروربي) للتباهي.الشكر لفرانسيس ويبر الذي ساعدني باختبارأفكاري والتحقق من النص وتصحيح التفاسيرالخطأ للقانون.الشكرأيضا لنامي بوتلتج وفكتوريا براتين وافري جوردن وبيني غرين وروبن فيرجن لدعمهم لي وكذلك محرري ديفيد كاسل في بلوتوبريس .

إن العمل على كتاب ستة عشرعاما فترة طويلة لكنها بينت لي الكثيرعن نفسي والأهم من ذلك علمتني الامتنان لهذا الكتاب لأنني أدركت الصعوبات الكبيرة التي واجهت والداي والمهاجرين من حقب مختلفة، أعبر لهم ليس عن شكري فقط بل عن ندمي لأخذ نصف قرن لإظهار تقديري.

مقدمة المترجم

مؤلفة كتاب (عدو مناسب : العنصرية ،الهجرة والخوف من الاسلام في .أوروبا)

هي (ليز فكيت) أمريكية الجنسية . مديرة معهد العلاقات العرقية لاكثر من ثلاثين عاما ،

وهي رئسة البرنامج الاوروبي للابحاث ،ومحررة استشارية لمجلة (رايس آند كلاس) وقيادية بارزة في قضايا العنصرية والإسلاموفوبيا والتشريعات الأمنية الوطنية ولها عدة كتب في هذا المضمار . الكتاب يتكون من 210 صفحة . يستعرض في مجملة التحديات التي تواجه المجتمعات الغربية من جراء العنصرية والهجرة والخوف من الإسلام ،والتدابير والحلول التي تحد من كبح حركتها .أما الجزء الذي نحن بصدد ترجمته هو مقدمة كتاب عدو مناسب و ظهور العنصرية ضد الأجانب والهجررة المدارة وتجريم الهجرة غير الشرعية وفرض ضوابط الهجرة الغربية والعنصرية الحكومية الجديدة وفلسفة الردع وإزالة حقوق الأسكان والدخول في الرعاية الصحية وإزالة المنافع والخوف من الاجانب والاعتقال وامن الدولة والعنصرية ضد المسلمين والاجندة الأمنية ودور الخدمات الأمنية ونظام النميط الدينى .

أما الصعوبات التي واجهت الباحث هي عدم توفر المراجع التي تعينك على ايجاد المصطلحات ،وإختيارالمفردة الصحيحة من بين مفردات غاية في التشابه ،ووجود العديد من المفردات من لغات أخرى تتطلب البحث عنها وأيضاً أسلوب الكاتب القوي وصعوبة لغته .بفضل الله سبحانة وتعالي استطعنا التغلب على كل هذه الصعوبات عن طريق ارشادات المشرف والرجوع الى المراجع والاطلاع والقراءة بكثرة من اجل اخذ فكرة عن الموضوع قبل البدء ولحسن الحظ انه كان من قضايا الساعة التى تضج بها وسائل الإعلام .

مقدمة:

ا. سيفاناندين:

لا تتحدث الحقائق عن نفسها - في عصر التضليل والسرعة والخداع .لذلك فأن استنتاج الصحيح من الحقائق هوعلامة للذكاء السياسي الفذ ؛ لتوقع الميول والاتجاهات حتي قبل ما تصبح واقعاً هذه علامة للغريزة السياسية الفذة . إن هذا المزيج من المزايا هوالذي إعطى تحقيقات ليز فرانكيت عن الخوف من ألإسلام والخوف من الأجانب وزيادة التأهب الامني في **العدو المناسب** موثوقيةً ووزناً . مؤكدةً عليها جميعاً وبالطبع المخيلة الاجتماعية التي سمحت لها أن تشعر بالاضطهاد وكره الظلم ودعتها للبحث عن أسبابها .

لذلك فإن الأفكارعلى أرض الواقع يجب أن تطهر من مفاهيم الأمس ومن عنصرية اليوم . تتغير العنصرية بالتغير في النظام الاقتصادي والسياسي والعنصريات القومية للرأسمالية الصناعية التي أنتجت العنصرية العامة لرأس المال العالمي .

وبالتالي على سبيل المثال لا يمكن الآن القول إن المعاملة التي يتلقاها المهاجرون البيض من شرق أوروبا لا تنبع من الخوف الطبيعي من الغرباء أو الخوف من الأجانب ولكن من التميزالاقتصادي الإلزامي، المشابه للتميزالعرقي ،في الواقع العنصرية المتمثلة في اختلاف الألوان ، عنصرية ضد الأجانب . ومع ذلك فإن معاملة الروم تحمل المنبوذين علامة قابيل النبوذ والتفرقة جانب أكثر وحشية من العنصرية . وذلك بالرغم من حقيقة أنهم مواطنون من أوروبا . بالطبع فإن طالبي اللجوء السياسي على حسب التعريف منبوذون وأغلبهم غير بيض لذلك منعوا من كسب عيشهم وحرموا من الحقوق الاجتماعية والمدنية الأساسية ومن الممكن أن ينتهي بهم الأمر الي السجن أو في مركزالاعتقال إذا لم يكن قد حدد بالفعل من قبل الفاشي الذي يمر به .

قفزت العنصرية منذ 9/11 قفزةً نوعيةً وأنتجت انواعاً أخري من العنصريات قيد العمل . المهاجر إرهابي وليس دخيلاً عادياً بعد الآن . ومنذ القدم غالباً ما يكون مسلماً ،لذلك من الطبيعي الاشتباه في المسلمين حتي يثبتوا براءتهم . إن هذا مثل قانون (سوس) الذي كان يجرم الشبان السود في بريطانيا بمجرد الشك في كونهم على وشك ارتكاب جريمة - إلا أنه في هذه الحالة يتم تمييز الضحايا باللحى وأغطية الرأس وليس اللون .وكالشباب السود يجب عليهم ان يسيروا بحيطة وحذر ويتوقفوا عن إثارة المزيد من الشكوك أو أن يتخلوا عن هويتهم .هنالك خياران الدمج أوالترحيل.

يتم الدمج اليوم ،في أي لغة أوربية، عن طريق المكرالسياسي والذي يساوي الاستيعاب والهدف منه مجتمع متجانس وليس مجتمعاً متعدد الثقافات الذي يصوره الدمج.الآن الهجوم على تعدد الثقافات الذي بالرغم من نجاحها في بريطانيا يتم تفسيره من قبل السياسين والنقاد على أنه بحث عن التجانس مما يعني أن المجتمعات الثقافية والعرقية انغلقت علي نفسها - عكس المجتمعات متعددة الثقافات. واصبح تركيز الهجوم الآن على المجتمعات المسلمة التي ‘ينظر لها على أنها مجتمعات مفصولة ذاتياً ليس من خلال الثقافة فقط إنما أيضاً الدين ، ذلك المعتقد السياسي بنظامه الخاص من القوانين وقواعد السلوك الاجتماعي والاضطهاد المقدس

– تعصب ديني للكتاب المقدس ألتصق به من القرون الوسطي لا يمسه زمان أو مكان، ويشن الجهاد ضد الكفار للأبد .

لذلك علي أي حال ، الشعبويون واليمينيون هم سبب الحملات الصليبية ضد المسلمين . وبالتالي فإن التحريرين اليسارين أكثر تطوراً وأيديولوجية حتى في نهجهم .ومعارضتهم للإسلام تنبع من دفاعهم عن التنوير والقيم الغربية - كالحرية والمساواة والأخوة التي كانت تحت تهديد الاسلام. ولكن متى وصل التنويرللأجناس الداكنة؟ كالقيم الغربية - التي لوحظت فقط عن طريق مايعرفه الإسلام من الغرب وهو الاستغلال الامبريالي والقمع العنصري والتعصب الديني .ومن ثم الجدل في أمور اخري كأضطهاد الإسلام المرأة والمثليين جنسيا ًالذي يدل على الفاشية وخصائص القرون الوسطئ - في الواقع هي فاشية إسلامية .لكنها دهنت الاسلام بفرشة التعصب و(إذا دهنت الإسلام لماذا لم تدهن المسيحية أيضاً) الجدل حول مقارنة الحضارات والثقافات والتكوين الاجتماعي عبر الأزمان بالتحديد ليس تاريخياً. على كل حال الإسلام ليس ديناً متحجراً كتلة واحدة . إنه متنوع ومتطور عبرالثقافات والدول والشاهد على ذلك ظهور الإسلام الأوربي . والتغاضي عن هذه الميول والاتجاهات كما يفعل اللبراليون بطريقة تعسفية هو خداع فكري وغيرملائم من الناحية التحليلية .

والأسوأ من ذلك أنه يثير سياسة الخوف التي اعتمدت عليها الحكومات الأوربية كسلة لتشريعاتها المضادة للارهاب والهجرة كما وضحت ليز فكيت بشكل بليغ ،أنها لا تؤدي الى تآكل الحريات المدنية وتشيرالي طرق الحكم الاستبدادية فقط بل تفجرالقيم التي تتفاخر بها أوروبا .، هذا أوضح هنا من أي مكان آخر من فصلها المسمى ،هم أطفال أيضاً، تم اتهامهم انفعالياً من قبل نظام الهجرة واللجوء الذي يحبس الأطفال في مراكزالحجزلفترات طويلة قبل الترحيل ويطالب بعدم مقاومة التنوير لتجريد الطفل من طفولته و تجريده من حريته الأولى .

ولكن كل هذا لم يضع، ولسخرية القدر فان أحفاد المهاجرين الذين ولدوا وتربوا في أوربا تولوا قضية الحرية – عن طريق تحدي القوانين التمييزية والقمعية في العديد من البلدان الأوربية ،وزيادة المظاهرات في كل مكان ضد الحرب في العراق والتدميرالمنهجي في فلسطين والقتال ضد الهبوط إلى الطبقة الدنيا المحبوسة في الضواحي في فرنسا والوحشية من قبل الشرطة .

وعلى عكس وجهة النظرالرسمية فإن معظم هؤلاء الشباب مسلمين أو سود منفصلين ذاتياً ولا يريدون الاستيعاب في مجتمع يحرمهم من حقوقهم الأساسية . بالمقابل كيف صنفتهم ليز فيكيت ، هم جسم مضاد داخل الجسد السياسي يتحدى النظام لإحياء قيم التنوير التي تبددت.

كأي تحقيق جيد يحوي **العدو المناسب** داخله بذرة الأحداث.

مقدمة :

أطلق معهد العلاقات العرقية في عام 1992 نشرة لتدقيق العرق الأوربي الذي كنت أعمل عليه منذ تأسيسه ،النازية الجديدة في ألمانيا كانت على هياج وتم تدمير فنادق اللاجئين في هورسوردا وروشل. وفي النمسا أطلق قائد حزب الحرية النمساوي اليميني المتطرف عريضة حوت على اثني عشرة بنداً ،أولاً، النمسا ضد الغرباء .وفي فرنسا جين ماري لوين من الجبهة الوطنية كان يضع اللمسات النهائية لـ300 مقياس لنهضة فرنسا .وفي بلجيكا نشرت المصلحة الفلامنكية برنامج السبعين بنداً ضد المهاجرين . والرد من المستشار كول على العنف العنصري الذي لا مثيل له ضد العمال المهاجرين وطالبي اللجوء في ألمانيا ساعد النازية بوقف ست عشرة مادة من الدستورالألماني الذي يكفل الحقوق لطالبي اللجوء كول ليس الوحيد الذي استسلم لأجندة اليمين المتطرف .تنسيق الاتحاد الأوربي لقوانيين الهجرة واللجوء قاد ألى حقبة جديدة من العنصرية الأوروبية ضد طالبي اللجوء والعمال والمهاجرين.

حتي الآن بالرقم من إغلاق أوروبا في وجه المهاجرين وطالبي اللجوء الذين نزحو بسبب العولمة وكسرالكتلة الشيوعية السابقة معهد العلاقات العرقية لم يتمكن من التنبوء بذلك، بالرجوع الى عام 1992 نادي الحزب اليميني المتطرف للتفضيل الوطني الحصري والهوية الثقافية التي سوف تؤتى ثمارها في الستة عشرعاماً القادمة .واليوم لاختلاف مطالب اليمين المتطرف حول التفضيل الوطني تمت كتابته في برامج الحكومة الاجتماعية التي تطالب بالدمج الأجباري (الاستيعاب) استيعاب مجتمعات الأقليات العرقية في بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وتقديرها.

كيف كتب أعداء الحزب اليميني المتطرف وحركات مكافحة الهجرة في قوانين الهجرة الأوروبية واللجوء والأمن القومي موضوع هذا الكتاب . من أجل الوضوح قسمته إلى أربعة اقسام :

ظهورالشكل الجديد من العنصرية المؤسسية المشفرة غيرالملونة والرابط بين هذه العنصرية والحالة الأمنية ،المحادثات العامة التي تبررإدخال ضوابط الهجرة العنصرية وسياسات المواطنة الأهلية ،والتكلفة البشرية لسياسات الحبس والترحيل في الاتحاد الأوربي وحركات المقاومة الجديدة ومركزية حقوق المواطن . **لكن كعدو مناسب** مهتم بكل الأجزاء مع تنمية العنصريتين- العامة والمؤسسية - ومكافحة الإرهاب بعد 2001 ،الهدف من هذه المقدمة تقديم بعض النصوص والخلفيات التاريخية للعمليات وفقاً لمجموعة معينة من المجتمعات الأوروبية التي عرفت بالعداء للأجانب والعداء للمواطنين وكانوا على حراك بعد هجوم القاعدة على برج التجارة العالمي (ومبنى وزارة الدفاع الامريكية) في الولايات المتحدة الأمريكية في2001|9|11.

لاوروبا تاريخ طويل في معاملة الاقليات العرقية خاصة اليهود والروم الذين عرفوا بالعداء للأجانب لكن منذ أواخر التسعينات كل الجماعات من المجموعات الأخرى عرفت كمجموعات مشتبه بها ،كسلسلة جديدة من العنصرية اندلعت كالتقرحات في سطح المجتمع.تكمن بعض المسؤولية على هذا كما هو موضح على جيش اليمين المتطرف والأحزاب الأنتخابية (الأهلية) المعادية للهجرة التي تشكلت منذ عام1990، فما فوق وكانت تصنع أختراعات مهمة في البلدان الأوربية واحداً تلو الآخر. وبعد الاجماع على الحرب حكمت الدول الأوربية بقوة الأحزاب اليمينية الوسطية (المحافطين والمسيحين والديموقراطين والليبراليين)او الأحزاب الشمالية الوسطية (الديموقراطيين المسيحيين والخضر الليبراليين وأحزاب يسارية صغيرة كأحزاب التحالف التي بدأت في الانهيار. نتيجة لسرعة تنأسق المجتمع الأوربي وتحول مفهوم الدولة وتفاقم الفوارق الأقليمية الموجودة وكسر مجتمعات الطبقة العاملة والثقافية وظهور نوعين من حركات اليمين المتطرف الشعبوية النوع الأول متمثل في الجبهة الوطنية في فرنسا التي بحثت عن أستغلال عدم أمن الخاسرين البيض في العالم .النوع الثاني أكثر وضوحاً في الاتحاد الإيطالي الشمالي الذي تبنى طمع وأنانية الفائزين (بالأعمال وحديثي الثراء) والاثنان يلعبان على الخوف والقلق من تشتت جمهورالناخبين عن طريق الاضطرابات الاجتماعية والتسويات الاقتصادية التي تركتهم عرضة للغياب في المحافل السياسية الأخرى والخوف من الغرباء ونظريات المؤامرة . وحزرة أحزاب مكافحة الهجرة واليمين المتطرف من أن الوحدة الوطنية والثقافية كانت تحت التهديد ليس فقط من الطبقة البيروقراطية في الاتحاد الأوروبي إنما من الطبقة اللبرالية العالمية . الحل الوحيد لهذا الانحلال الثقافي من وجهة نظرهم هو (تعدد الثقافات) الطبقة الليبرالية كانت تفضل النقاء السياسي (أحادية الثقافة)لذلك كان هنالك صراع عن طريق حملات اليمين المتطرف للوصول للتفضيل الوطني ،(شعار اليمين التطرف المواطنين أولاً النمساً أولاً ً فرنسا أولاً.)

كانت تعتمد شعارات هذه الحملات علي السياسة الانتخابية التي تجعل من الدوائرالانتخابية للطبقة العاملة ملعباً معتمداً للتصويت وكذلك المجموعات المعرضة للهجوم كالمتقاعدين الذين فقدو حقهم في التصويت . وصور الناشطون الجدد أنفسهم كحامين طبيعيين لرعاية الاجتماعية والطبقة البيضاء العاملة . لذلك فاقت حصة الجبهة الوطنية في الاقتراع الوطنية أواخرعام1990 تجمعات الشيوعيين والخضر بنقطة واحدة وسيطرت على ميناء تيولن البحري وضواحي مارسيليا في مارييننان ومدينة وادي رون الجنوبية في البرتغال وكذلك فيترول أكبر مدينة في إقليم (بروفينس الب كوت دا زور) وصورت نفسها كحامي للطبقه العاملة من إتلاف السوق العالمي . صاغ عالم الاجتماع باسكال بيرينيو مصطلح (جيكولبينيزم) لوصف ارتفاع خيبة ألامل في المناطق الحضرية نتيجة لفوز مرشح طبقة

العمال علي حزب الجبهة الوطنية .)وصف جورج حيدر قايد حزب الحرية النمساوي نفسه كحامي للفقراء وكبار السن والطبقة العاملة. وأدى ذلك إلى تضاعف حصته في الانتخابات العامة عام 1997 ، وأعلن حزب التطور النرويجي أنهم القائمون على الطبقة العامة .....وترك العمال لرعاية الدولة . هذه هي النغمة التي كانت ترددها بيا سكاروب كبيسغار قائدة حزب الشعب الدنماركي الذي تأسس عام 1995 منشقاً من حزب التقدم اليميني المعروف عالمياً . كانت بيا سكاروب كبيسغار تقدم نفسها للإعلام كربة منزل تتناغم مع مشاكل الحياة اليومية للناس في الدنمارك .

كيف حدث هذا التطرف اصبحت الأحزاب العنصرية ضمن التيارالمجتمعي؟ بينما كانت هنالك العديد من المناقشات في النصف الأول من عام 1990 حول وضع (حصارصحي سياسي) حول الأحزاب التي تتبني العنصرية ، فقد تبدد ذلك عندما اكتسب الناشطون مكانة في وسائل الاعلام التى نشرت رسالتهم وموضوعها. مثلا ''القارب ممتلئ كان الشعار الأصلي للحزب اليمني الجمهوري المتطرف في ألمانيا وسرعان ما أصبح يستخدم من قبل معظم الأحزاب السياسية في ألمانيا . في سبتمبر عام 1991 قبل ثمانية أيام من المجزرة المنظمة التي وقعت في هويرسوردا نشرت مجلة حزب الجناح اليمين العامة (ديرشبيغل) الشعارفي الصفحة الأولي مع توضيح كامل يصف ألمانيا كقارب ممتلئ كلياً محاطاً ببحر من الماسي البشرية مع عنوان جانبي الهجوم على الفقراء.

وأيضاً ،تحذيرات اليمين المتطرف المثير للقلق بشأن التهديد الذي يشكله الإجرام الأجنبي ، كانت مدعومة بشكل كبيرعن طريق تقارير إعلامية منذ عام 1990 وما فوق.اليوم موضوع الجريمة الأجنبية يروج له بحرية عن طريق كل الأحزاب السياسية تقريباً خاصة في زمن الانتخابات .وساعد تعميم التوازن الجنائي الأجنبي إلى حد كبير خلال عام 1990 عن طريق الكيفية التي يفكر بها سياسيو جناح اليمين ووزارة الداخلية و الشرطة ،إن إحصائيات الجرائم العنصرية غير العلمية المشكوك في صحتها، تهدف إلى إظهار أن المجتمع الأوروبي تحت تهديد موجات من جرائم المهاجرين وكذلك طالبي اللجوء المخادعين . إحصائيات الجريمة بدورها أثيرت في الإعلام وكانت تربط دائما بين الهجرة والجريمة والأمن . لذلك كانت هنالك تغطية إخبارية أربعة وعشرين ساعة حيث تتنافس مئات القنوات الاخبارية على المشاهدين، الإعلام رسخ مفهوم أن الجريمة والهجرة خارجات عن السيطرة . خلال عام 1990 العديد من وسائل الإعلام خاصة الصحف صورت نظام اللجوء كنظام خارج عن السيطرة ،وصورت قسم الهجرة كأنه غير قادر علي التعامل مع المطالب الزائفة لطالبي اللجوء الذين يهدفون لدخول المجتمع والحصول على الفوائد المستحقة من دولة الرعاية

الاجتماعية . ليس فقط وسائل الإعلام التي كانت تركزعلى عدد الطحين الذي يأتي من طالبي اللجوء إلى طواحين الحزب اليميني المتطرف إنما إيضاً مرشحي الأحزاب الانتخابية المعادية للهجرة الذين كانوا دائماً حضوراً في الإعلام كصوت موثوق به عند الناس الذين يقاتلون ضد الطبقات الليبرالية التي تعيش في معزل عن مشاكل الناس في الطبقة العاملة العادية .

هذا التفاعل بين حركات مكافحة الهجرة والإعلام ظهر بوضوح في الانتخابات الإقليمية والمحلية والبلدية الدنماركية في نوفمبر 1997 عندما حقق حزب الشعب الدنماركي أول اختراق انتخابي له في الانتخابات ، حيث سجل 6.8 في المئة من الأصوات الوطنية ونشرت إحدى الجرائد الوطنية (اكسترا بلاديت) حملة ضد خداع لاجئي الضمان الاجتماعي وأخرى (جيلاندس بوستن) (انتشرت في عام 2005 لأنها قررت رسم اثنتي عشر رسماً كاريكتورياً للنبي محمد صلي الله عليه وسلم وأخرى وصفت النبي محمد صلي الله عليه وسلم كإرهابي) وأدعت أن المهاجرين كبار السن غير مؤهلين للحصول علي معاشات من الدولة على أساس ضرورة الإقامة أربعين عاماً لأنهم يستنزفون النظام . هكذا كان المناخ في أكتوبرعام 1997 يسوده الكره قبل شهرمن الانتخابات ،وحذرت جمعية إغاثه اللاجئين الدنماركية من نبرة المناقشات لأنها كانت سلبية ونزح اللاجئين الذين يعيشون في مدن صغيرة إلى المدن الكبيرة لضمان سلامتهم .

ومن أهم أهداف الصحافة ذم طالبي اللجوء الروم والمهاجرين من شرق أوروبا والبلقان الذين نزحوا من أوطانهم بعد حل الاتحاد السوفيتي السابق وتبع ذلك عنفاً عنصرياً رهيباً في المجتمعات المنبوذة .وأكثرمن ذلك اصبح الروم / **العدو المناسب** للتوراتية .ليس هم فقط إنما الغجر والمتسولون وطالبو اللجوء أيضاً ،نمط مشابه للأحداث التي حدثت في الدنمارك تجلت في إيرلندا. ونشرت منصة مراقبة الهجرة في مايو 1998 حملة على خلفية التقاريرالصحفية السلبية التي تصف الهجرة المتواضعة كموجة تنتهي في إيرلندا . كالهجمات العنصرية التي زادت من حدة اتهامات المجلس الإيرلندي للحريات المدنية للمحررالإخباري في أسرة ويكسفورد وبعض نواب باك بكنش الذين أشعلوا العنصرية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء خاصة الروم . وفي العام نفسه وقعت الحملات الإيرلندية لمكافحة اللجوء كالروم من أروبا الشرقية من أجل الهجوم على المملكة المتحدة . المقالة الافتتاحية لجريدة دوفر اكسبيريس ركزت على الروم عندما ذكرت، نريد أن نتخلص من الحثالة طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين وحثالة الأرض مهربي المخدرات الذين يسعون لاستهداف ساحلنا المحبوب ...قد تركنا دون حماية أمام هذه القزارة من السيول البشرية وليس لدينا المال للتخلص من هذه الحثالة ، بينما في هولندا ،ساهمت أقسام من الإعلام الهولندي في نشر

المواضيع التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لمكافحة اللجوء، التي توحدت في عام 1999 لفترة وجيزة تحت مظلة الحزب من أجل مجتمع سليم ومعافى عام 2000 . لعبت التغطية الإعلامية والهسترية المتحيزة والمضللة للأحداث في قرية فريزلاند في كلوم في نوفمبر 1999 دوراً كبيراً في تدهورالأوضاع . (وحمل طالبي اللجوء في مركز استقبال كلوم المسؤولية بالكامل في اغتصاب ومقتل مراهقة محلية.)

،هذ التوافق بين حركات مكافحة الهجرة وايضاً الاهانات الإعلام برهنت الكثير لتيار الأحزاب السياسية .يعرف السياسيون جيدا ،أن هنالك حاجة ماسة للمهاجرين بسبب انخفاض معدل المواليد ،والشيخوخة ونقص العمال المهرة في بعض المناطق في أوروبا وكذلك غيرالمهرة في مناطق أخرى ،أوروبا كانت في حاجة ماسة للعمال المهاجرين . لكنهم يعرفون جيداً أن الإقرار بذلك في العلن يعتبرمعاداة للناخبين. وفي الوقت نفسه تخاف الحكومات من الهام العولمة للحركات غير المنظمة للناس ، التى يمكن أن تكون نتيجتها سيلاً من المهاجرين عمالة زائدة عن حاجة أوروبا ، وعرقلة الإستراتيجيات السياسية التي تعتمد على التخطيط الدقيق لعملية الهجرة بهدوء وخلف الكواليس .وفي هذا المناخ التعويض السياسي يمكن الحصول عليه عن طريق دمج اليمين المتطرف لأجندة مكافحة الهجرة واللجوء . وتجسدت الطريقة الفلسفية الثالثة بواسطة رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ونظيره الاسباني خوسيه ماريا أزنار، التي نشأت لتبرر التوافق مع الحركات الشعبية الأهلية . عبثا ، أشار المعادون للفاشية إلى أن أحزاب اليمين المتطرف دائما ما تفوزعندما تعطي تيار الأحزاب السياسية الأولوية ، للعب حول مواضيع الهجرة واللجوء والأمن كألعاب أنتخابية . وأصبح من الواضح أن الأحزاب التي تخوض الانتخابات بمواضيع مكافحة اللجوء والهجرة أنها تسعى للتوافق مع اليمين المتطرف . والكثير من الأحزاب اليمينية الوسطى وجدت نفسها في وضع إما أن تشارك القوة مع أحزاب مكافحة الهجرة(كشريك مفصلي في الائتلاف الحكومي) أو تخضع لطلباتهم ،لان هذه الأحزاب الصغيرة تحفظ توازن القوة في البرلمانات الضعيفة.

لذلك بالطبع كانت هنالك اختلافات في الاتجاه من بلد إلى آخر ، معتمدين على تاريخ وسياسيات ثقافية معينة . في ألمانيا تم تحدى المرشح الفدرالي من قبل حزب اليمين المتطرف الأكثر انفتاحاً والأحزاب النازية الجديدة التي كانت ضعيفة، وأصبح الاتحاد المسيحي الاجتماعي عملياً بارعاً في اللعب بورقة الأجانب كوسيلة لكسب الأصوات ، والتخطيط لربط الجريمة بالهجرة لسرقة أصوات اليمين الأقصي ،لكى يصبح حامل أصوات اليمين الوسطي في ألمانيا بالكامل .وقد زادت المخاوف بنمو المصلحة الفلاميكية في بلجيكا وأكد ذلك قانون الهجرة واللجوء عام 1996 (الذي عرف بقانون فانديل أنوت وزيرالداخلية الاجتماعي

الديمقراطي الذي بدأ) في الواقع تنفيذ الكثير من المقترحات ، أولاً طور المصلحة الفلاميكية عن طريق برنامج السبعين بندا لإنهاء الهجرة (ونفذ العديد من عمليات الترحيل وأنشأ مراكزحجز ومنع المساعدات الاجتماعية وألغى حق العمل لوصول لفوائد الرعاية الاجتماعية). في المملكة المتحدة كان اللجوء الموضوع المهيمن قبل الانتخابات العامة 2001 مع الزعيم المحافظ ويليام هاغو ،الذي حذر في خطابه في مؤتمر الأحزاب المحافظة في هاروغيت ، من العمالة لأنها سوف تحول بريطانيا لأرض أجنبية ؛ واستخدم هاغو هذا المصطلح سوف نعيدكم إلى بلدكم ثمانية مرات وكرس المقال بالكامل للهجوم الحاد علي سجلات العمالة واللجوء . واثارت اسهامات جين ماري لوبن في تجارة الأوراق المالية لأكثر من ثلاثين عاماً المخاوف حول الجريمة الحضرية التي تتغذى عن طريق موضوع الهجرة غير المقيدة، الذي تناوله الرئيس شيراك في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002 عندما واجه لوبن في الجولة الثانية . وأفاد جهاز الرقابة العام علي التلفاز أن مرصد المناقشات العامة أورد أن تراكم حقائق العنف على التلفزيون أعطى انطباعاً بأن الحماية قد انهارت بالكامل ،تاركة حقلاً من الدمار . وألقى باللوم على كل من المحطة التجارية (تي أف آي)وشبكة الدولة (أف آر تو) لخدمة نظريات لوبن عن طريق المبالغة في حساب مخاطر موجات الجريمة الحضرية والريفية .

ولكن لماذا أذعن السياسيون لهذه العملية حيث أصبحت الهجرة واللجوء والجريمة والأمن المواضيع المهيمنة (إذا لم تكن الأهم) في الانتحابات في كل دول الاتحاد الاوربي في التسعينات ؟ جزء من الإجابة يتمثل في الإنخفاض الكبيرفي قوة الدولة وعجزها عن حماية قوتها العاملة من تأثيرالسوق في الاقتصاد العالمي . وعجزها عن التعامل مع حالات الظلم المتزايدة ، لذلك قامت تيارات الأحزاب السياسية بتعطيلها في زمن الانتخابات ، وتمنى كل حزب التعامل مع هذا الموضوع بطريقة حاسمة لكي يثبت أنه الحزب الوحيد القادر على إدارة الهجرة واللجوء لمصلحة السكان .ومن الآن فصاعداً سوف يكون هنالك حصاراً صحياً ضد الاجئيين وطالبي اللجوء . وهكذا أبتداءً من عام 1990 فمافوق بدأت أحزاب اليمين الوسطية وأحزاب الشمال الوسطية تطبيق القوانين التي تجرم طالبي اللجوء (من خلال أخذ البصمات الإجبارية لجميع المطالبين على سبيل المثال) وعزلهم عن بقية المجتمع عن طريق إخراجهم من الرعاية الاجتماعية بالكامل أو وضعهم في مراكز احتجاز قبل الترحيل . استبدال الدفع النقدى لطالبي اللجوء بالطعام والقسائم والملابس والتفريق الإجباري لطالبي اللجوء في البلاد نموذج ألماني بدأ يلاقي استحساناً من الدول الاخري .

ولكن مع تفرق طالبي اللجوء انتشر الخوف من الأجانب . كان طالبو اللجوء من كوسوفيين في سويزلاند أول من تم ترحيلهم إلى أكواخ جبلية يديرها الجيش .هنا وفي أسكندينافيا وإيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة ، حرضت حركات مكافحة الهجرة (في بعض الأحيان من قبل اليمين المتطرف وفي بعض الأحيان تظهر من تلقاء نفسها) في الدوائر الانتخابية المحلية حيث شكلت لجان السكان حاجزاً لإبعاد طالبي اللجوء . وأصبح العنف العنصري والهجمات بالقنابل النازية الجديدة والحارقة على بيوت اللجوء وكذلك مخيمات روما والمعسكرات المتداعية للعمال الزراعيين المهاجرين في جنوب أوروبا حدث اليوم . وتحول العنف باستمرار من منطقة إلى أخرى . في يوم واحد في أوبرفارت النمسا (قتل أربعة من الروم في هجوم بالقنابل) وفي اليوم التالي في لوبيك ألمانيا (أودى حريق بحياة عشرة من طالبي اللجوء، معظمهم من الأفارقة ومن بينهم ستة أطفال) وذات يوم أطلقت مدينة راثنوف في براندنبورج نداء إغاثه بائس لنقل (116 من طالبي اللجوء إلى منطقة آمنة)

وفي اليوم التالي في مدينة قلاسكو (أربعة عائلات ،هربت من العنف العنصري ،تم إبلاغهم إنهم إذا لم يعودوا إلى مساكنهم التي فروا منها سوف يتم سحب الدعم الاجتماعي منهم بالكامل). وبحلول الألفية الجديدة ، تم بناء نظام استبعاد كامل لطالبي اللجوء الذين وجدوا أنفسهم من دون حقوق مدنية واجتماعية وأيضاً عرضة لإنكارحقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الحق في الكرامة والحياة نفسها . وهذا الذي بشر بشكل جديد من العنصرية المؤسسية المشفرة غير الملونة ، العنصرية ضد الأجانب تم وضع معاييرها بشكل كامل في الباب الأول.

أقيمت مباني الاستبعاد لمجموعة واحدة في المجتمع كان يمكن أن تتكيف مع المجموعات الأخرى بسهولة لذلك تبع هذا الهجوم على برج التجارة العالمي و(وزارة الدفاع الامريكية) في سبتمبر 2001 وبدت المناقشات العامة لتحديد مجتمعات الاقليات العرقية أكثر بكثيرمن قبل لأنها مجتمعات مسلمة مشكوك في ولائها وحبها للوطن كان دائماً موضع تساؤل مستمر .وبالطبع عين اليمين المتطرف المجتمعات المسلمة كتهديد مستمرتعائش مع شيطنة طالبي اللجوء خلال 1990 .ولكن في هذة النقطة، خوف السكان الاصليين من الإسلام لم يكن الاتجاه العام ولم يرتبط حصريا بالتهديد الذي يشكله المسلمون على الأمن القومي . ورأى الشعبوين في الحزب اليميني المتطرف في حياة المسلم نفس نمط الحياة الغريبة الذي وصفه اليهود – غير مندمج بسبب معادات الدين الأجنبي للتوحد الثقافي،وسبب تعدد الأديان في أوروبا هو الاختلاف الثقافي الواضح .علاوة على ذلك اتهمت الطبقة الليبرالية الحاكمة برعاية المهاجرين المسلمين عن طريق دعمهم للعولمة التي تربط المسلمين بالكون وتخفيف الهوية

الوطنية. العنصرية المحضة ضد المسلمين كانت السبب في بعض نجاحات الحزب الديمقراطي التقدمي في الدنمارك ،وكذلك الارتفاع السريع لقائمة بيم فورتين في هولندا،(بيم فورتين زعيم شعبوي حقق الشهرة بعد النشر ضد ثقافتنا الإسلامية) ولكن الرسائل لم تكن الاتجاه العام .في هذه المرحلة كانت الحكومة مشغولة ليس بالمسلمين إنما بالدمج الاقتصادي لمجموعات معينة على سبيل المثال الاتراك والجزائريين والباكستانيين الذين عانوا معانات كبيرة من الفقر والبطالة .واهتمام أجهزة الاستخبارات بالإسلام بحد ذاته كان أقل من اهتمامهم بالأنشطة السياسية للمجموعات الوطنية المختلفة كالجزائريين والأكراد والفلسطنيين والليبيين) وكذلك غير المسلمين كالسرلانكيين والتامليين والبنجابيين والسيخيين .

ومع ذلك التحول في رؤية الدولة وأجهزة الأمن كان مستمراً .وحالما تم إدراكه بشكل كامل تم إرفاق المسلمين بسرعة في دوله أمنية متوازية تم إنشاؤها خلسة على مدى العقود الماضية . وفي عام 1991 حذر توني بنيان المحررفي جريدة ستاتوتش أولاً من أن المؤسسات الرسمية للمجتمع الأوربي آنذاك تضع دولة غامضة وغير ديمقراطية وغير خاضعة للمساءلة إلى حد كبير . الغرض منها هو إنشاء حاجز خارجي صلب لمنع طالبي اللجوء والمهاجرين من دخول أوروبا المحصنة وتطويرآليات الرقابة الداخلية التي يمكن أن تراقب المواطنين الذين رغم استيطانهم في أوروبا لفترات طويلة ظلوا يفتقرون لحقوق المواطنة .هذا النمو المتصاعد للدولة الأمن الأوربية المتوازية يوفرالأساس الذي يستند اليه المزيد والمزيد من فئات المجتمع خاصة المسلمين بما في ذلك المواطنين والمقيمين على المدى البعيد الذين وقعوا في حلقة العنصرية المتسعة باستمرار ضد الأجانب . حتى قبل أحداث 11سبتمبر تمٌ إنشاء أنظمة إدارية عن طريق رؤساء الدول والموظفين المدنين أدت إلى جمع بيانات واسعة النطاق حول مجتمعات الأقليات العرقية في أوروبا .أولاً تم جمع البيانات الشخصية الشاملة بغرض المراقبة العامة التي بدأت عام 1970 ، علي طالبي اللجوء . وخزنت المعلومات المتعلقة بطالبي اللجوء في نظام المعلومات شنغن ،الذي يعد أكبر قاعدة بيانات للكمبيوتر في الاتحاد الأوربي وعلي رأس نظام الأمن الداخلي للاتحاد الأوربي .في الوقت الذي سجلت فيه المعلومات على نظام شنغن للمعلومات توسعت لتشمل مواطني دول العالم الثالث ،الذين بالرغم من إقامتهم في أوروبا لفترة طويلة لم يكن لديهم جنسية لأسباب مختلفة . وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخذت أجهزة الأمن وجهة النظر نفسها أن الإسلام في حد ذاته تهديد مستمر.بالاضافة إلى أن أنظمة جمع البيانات لا تزال في توسع . بدأ الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء في تقيم حجم الخطرمن إقامة المسلمين ، بينما خارطة طريق المجلس الأوربي لمكافحة الأرهلب أدخلت نظام جديد من التحذيرات علي نظام شنغن للمعلومات وانشاءت سجل مركزي أوروبي لمواطني دول العالم الثالث الموجودين في الاتحاد

الاوربي . الاقتراح الأخيرهوعقد أتفاقية الكترونية شاملة مع الولايات المتحدة ، حيث سيتم نقل كميات هائلة من المعلومات عن المواطنين الأوربيين والمسافرين إلى أجهزة الأمن الأمريكية.

أذن السبب الأساسي لتكوين نظام العنصرية ضد المسلمين لم يكن فصاحة الشعبويين المعادين للاسلام من السكان الأصلين، إنما خوف وانشغال أجهزة الاستخبارات ،التي كانت المحرك الأساسي خلف ظهور الحالة الأمنية الأوروبية . ،بالتحديد أجهزة الاستخبارات الألمانية والفرنسية وعلاقتها الوثيقة بأجهزة الاسخبارات التركية والجزائرية على التوالي لعبت دوراً مفصلياً بقيادة العمليات التي تجرم المجتمعات المسلمة في أوروبا. لأنهم لاحظوا أن مجتمعاتهم المتطرفة - التركية والكردية والجزائرية والمغربية تشكل تهديداً أمنياً منذ عدة سنوات . في ألمانيا تمَ حظرحزب العمال الكردستاني عام 1993 بناء على طلب من رئيس الوزراء التركي ،نانسو تشيلر، الذي نذر بسحق المتمردين الأكراد في غضون عام .وأعلن الديمقراطيون المسيحيون في عام 1998 عام الأمن مع وزيرالداخلية مانفرد كانثرالذي ضغط على الاتحاد الأوربي لاعطاء الأولوية للموضوع الثلاثي الجريمة والهجرة والأمن ،مدعياً أنه في ضوء هذا الوضع الخطير يجب على أوروبا الغربية أن تنظر إلى نفسها على أنها مجتمع أمن ...بلداننا سوف تكون الوجهة المحتملة إذا لم تقمع المبادرة .

لكن فرنسا كانت لديها أكثرالطرق قسوة تجاة مجتمعاتها العرقية المتطرفة . لمصلحتها السياسية ، بما في ذلك قرارها بمساعدة النظام العسكري الجزائري عندما ألغى نتايج الجولة الأولى من الانتخابات العامة في يناير عام 1992 (فازت بالجولة الأولي جبهة الإنقاذ الإسلامية بشكل مقنع)وطالبت بالقمع الداخلي للمجتمعات شمال أفريقيا الفرنسية ،وبالتالي بعد قتل ثلاثة جنود فرنسين واثنين من الضباط القنصليين من قبل مسلحين في الجزائر في أغسطس 1994حشد وزير الداخلية تشارلز باسكوا قوات الشرطة الباريسية بالكامل للقيام بفحص شامل للهوية في مناطق المهاجرين وسحب قوات الشرطة من المستعمرات لحماية السكة حديد والمباني العامة وأدخل25عربياً في ثكنات الجيش المهجورة في فولمبري شمال فرنسا . (بعد ذلك تم ترحيلهم وسط جدل كبير لبوركينا فاسو .) وبحلول مارس 1999حذرالاتحاد الدولي لرابطة حقوق الإنسان من قوانين مكافحة الأرهاب الفرنسية والأجراءت الخاصة (خاصة التهم الجامعة المتعلقة بالمخالفين)التي نوقشت بطريقة مكثفة في الجزء الثاني والرابع)وكان هنالك انتهاكاً كبيراً للقيم الديموقراطية ،وتجريداً من كل المواد و حقوق الانسان الأساسية التي يكفلها الدستور الفرنسي .(وعرفت محاكمة 138من النساء والرجال بعد الزعيم المزعوم للأرهابيين بمحاكمة (جولابي) الذي أتهم بتقديم الدعم للمتمردين الإسلاميين في الجزائر ووجهت له اتهامات خاصة. من بين سبعة وعشرين متهماً تم

احتجازهم في مراكزالحبس الوقائية لأربعة أعوام ولم يعلن خلالها عن أي دليل على احتجازهم . وتم إنفاق ما لا يقل عن مليون دولارلتحويل صالة رياضية مجاورة لسجن في ميروجيس أسوان علي بعد عشرين ميلاً جنوب باريس إلى محكمة مؤقتة محمية بثلاثمائة جندي من رجال الشرطة ووصفها الاتحاد الدولي لرابطة حقوق الأنسان بأنها خط التجمع السياسي لعرض محاكمة تليق بالصين والاتحاد السوفيتي .

العدوالمناسب رسم الطريق من العداء للمهاجرين إلى العنصرية ضد الغرباء وكون العنصرية ضد المسلمين اليوم .ولكن هذه الميول عززت عن طريق الزخم غير الطبيعي القادم من الدولة من أجل حس التمسك المصطنع للسيادة القومية لمواجهة العولمة، والتجرد من الرعاية والتكتل الصناعي التقليدي المتزايد بين الرأسماليين والعمال .لذلك دعت الحكومات الأوربية مواطنيها علناً للتوافق في العادات والقيم .وأول المؤشرات للنمط الاجتماعي الاستبدادي الحديث الذي وجد في تآكل الحقوق الدينية والثقافية المتطرفة عن طريق إجازة شرعية عملية العنصرية الشعبية والسيطرة على المجتمعات العرقية المتطرفة باعتبارها مجتمعات غيرمندمجة مع الآخرين وولائها مشكوك فيها.

يسعي الأوربيون اليوم إلى ألقاء المسؤولية على مجموعات معينه مشتبه في أنها مجموعات غير أخلاقية .ليس هذا فقط إنما العدو يمكن أن يتحول بسهولة إلى عدو آخر، مع عدة أعداء تحصل على هويات متعددة ! الان الشاب المسلم بريطاني وفرنسي ومسلم عندما يشكل تهديداً علي الامن القومي .واجنبي وغير مسلم (كالاتراك والباكستانيين والصوماليين) عندما يعتقلوا لارتكابهم جريمة –وإذا ظهركمسلم يجرم ويسجن . وسط المخاوف السياسية من تحول المسلمين إلى متطرفين في السجن، يظهرالمسجون الشاب في الخطابات العامة كمسلم ومهدد للأمن .

وبعد ذلك هنالك انبعاث للأعداء القدامي كظهور المجتمعات المنبوذة التي ألقيت عليها المسؤولية .كالايطاليين المحفزين من قبل المافيا النابولية ،لحرق المخيمات مكان تواجد العمال المهاجرين والروم ، ومرة أخري أستخدم التهديد المزعوم الذي تشكله القيم الغربية ونمط حياة البدو والثقافة الإجرامية للروم لتبريرالتدابيرالعنصرية كالإحصاء القومي لعدد سكان روما (هذآ استلزم البصمة الاجبارية على كل الذين يعيشون في مخيمات البدو بما في ذلك الأطفال) .وحجة الحكومة الإيطالية لهذا الاستبداد تحذير المركز الأوربي للبحوث المضادة الذي استدعي حجة مماثلة نشرت في ألمانيا النازية حيث كان تسجيل روما وسينتا مُبرراً كالتدابير الضرورية لمنع الجريمة .

والملمح المحدد لهذا الكره والعنف هو العداء للمهاجرين. والغرض من هذا العداء هو ترسيخ الثقافة الأساسية كحصن منيع ضد تبادل الثقافات أو تنوع الثقافات . ما تطالب به حركات السكان الاصليين اليوم ليس أقل من تطهير الثقافة الأوربية من كل التأثيرات الأجنبية، خاصة الدين الإسلامي .ومرة أخرى أصبحت هذه المطالب غير الائقة سياسة رسمية .وتم إدخال سياسات الدمج واختبارات المواطنة الجديدة على خلفية النقاشات التي تقول إن القادمين الجدد بحاجة إلى أن يدرسوا أساسيات السلوك المقبول في المجتمعات الاوربية الغربية، (وهذا يعتمد على استيعابك) من قيم التنوير (العلمانية) العليا أو المسيحية .وأعدت كل السياسات الحكومية للسكان الاصلين حول مبدأين أساسيين الاستيعاب والاستبعاد عن طريق الدعوة لسياسة الاستيعاب المتطرفة ، تجيزالحكومة هجوم اليمين المتطرف على تعدد الثقافات والتعددية لصالح التعريفات الجديدة للمساواة القائمة على التشابه الثقافي كمقابل للاختلاف . (والفكرة هي نستطيع أن نتساوي إذا تشابهنا) ومن خلال الدعوة إلى استبعاد الذين فشلوا في الاستيعاب (إما عن طريق الترحيل أو رفض المواطنة) الحكومات لا تجيز شرعية أجندة اليمين المتطرف فقط أنما تتلف القيم التي حددتها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان .

ولكن ماذا نفعل مع المطالب الاقتصادية الزائدة للعدوالأجنبي واحتمال تهديده للأمن خاصة إذا رفض هو أو هي المغادرة أو لا يمكن إبعاده ؟ الجواب هو السجن . السجن مجمع صناعي (تم رسمه لأول مرة في الولايات المتحدة لوصف الثقب الأسود الذي يترسب فيه فتات الرأسمالية المعاصرة) وتم توسيعه ليشمل مجمع سجون اللجوء ومجمع الأمن القومي في أوروبا . وقد نوقش في هذه الصفحات ارتفاع مجمع سجن اللجوء ومجمع الأمن القومي باعتبارهما امتداداً أساسياً لمجمع السجن الصناعي .النمو في أنظمة السجن التي فضل اعتقال وترحيل الأعداء الأجانب ،اتجاه موازي لسياسة اللجوء حيث أصبح من العناصرالضرورية في حالة العقاب اعتقال وترحيل طالبي اللجوء . ويخضع كل من أعداء المواطنين والاجانب إلى إدخال أنظمة السجن الجديدة عن طريق منطق يدعوه الدارسون لعلم الجريمة البانولوجيا الاكتوارية .حيث يتم التعامل مع فئات كاملة من الناس على أنها تشكل خطراً، ليس هنالك تعامل مع الأفراد بعد الآن وينظر إليهم كجزء من فئة أوسع من الناس يجب أن يتم تحييدهم وإضعافهم وإيداعهم بشكل جماعي .وتم حبس طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم والفقراء في سجون خاصة تسعي من أجل الربح ، بما في ذلك الأطفال الذين لا يملكون أوراقاً ليس لأنهم ارتكبوا جريمة ولكن فقط من أجل الراحة الإدارية للحكومة . واعتقال الأعداء الأجانب علي أسس الأمن القومي (معظمهم من اللاجئين وطالبي اللجوء) وأيضا يحتجزون بدون تهمة بسبب الراحة الإدارية للحكومة ،التي تضمن سهولة إشباع مطالب الحكومات الاستبدادية في جميع أنحاء العالم .الهدف من أشكال الآحتجاز ليس إعادة تأهيل الجاني (كيف يتم تأهيلك وأنت

لم ترتكب جريمة ولم يتم إبلاغك بطبيعة الجريمة التي يزعمون أنك ارتكبتها)؟ الهدف من الحبس هو كسر إرادة المحتجزين لجعلهم موافقين على الترحيل. وبالتالي قد يطلب من محتجزي الأمن القومي في المملكة المتحدة الذين يتحدون ترحيلهم المقترح الاختيار بين الاحتجاز لوقت طويل في البلد المضيف أوالعودة الي التعذيب في بلدهم الأصل .فقط الخطاب العام الذي يعتمد علي العنصرية ضد الأجانب الذي يستطيع أن يبرر هذا التعذيب النفسي والهجمات الأساسية على حقوق الأنسان .

بالرغم من تفوق السياسيين ،تم بناء أوروبا جديدة من الاتي، عن طريق الحركات الجديدة التي تدعم طالبي اللجوء والعاملين غيرالموثقين والشباب المشاركين في المبادرات الطلابية ،وحملات الحقوق المدنية ومشروعات النشرالرائدة الجديدة .ومثل هولاء الشباب الملتزمين هم الذين يحفظون نسيج المجتمع الأروبي متعدد الثقافات وينتجون حياة جديدة في الحركات البرلمانية الإضافية والتقاليد الإنسانية . من خلال هذه المبادرات الجديدة التي تبرز في الفصلين الختاميين للكتاب - كمؤشرات إيجابية ، المكاسب يجب أن تكون متوازنة مع أرتفاع التكلفة البشرية . هنا وفي الصفحات التالية لفت الانتباه إلى أولئك الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا باصابات مزمنة بسبب العنصرية التي أطلقها السكان الاصليون في عام 1990 وفي الثمان سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. الكثير من الناس لقوا حتفهم خلال الترحيل أو تعرضوا لأضرار عاطفية ونفسية مزمنة بسبب احتجازهم لأجل غير مسمى تحت أنظمة الأمن القومي واللجوء . توثيق عدد وفيات الشباب من الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين كان قليلاً والروم في وسط وشرق أوروبا في عهدة قوات الشرطة الأوربية . في حين أن المقاومة الجديدة خاصة بين الشباب الذين يعيشون حياتهم في المجتمعات الفقيرة والمهمشة ،وتحتاج الي الاعتراف والاحتفال بها ، فشل قطاع كبير من المفكرين في مساعدة المجتمعات غير المحصنة والمسيطرعليها وتحتاج الي تعليق .وعلى وجه الخصوص الغريزة الإنسانية للمفكرين الليبراليين -الذين يتحدثون في كثير من الحالات عن اللاجئين والفقراء ويتبلد ذهنهم عندما يتعلق الامر بالمجتمعات المسلمة . تحتاج مكافحة العنصرية اليوم إلى تزويد التواصل بين القتال من أجل الحقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والقتال من أجل الحقوق المدنية للمسلمين تم وضع الأساس من قبل تلك الجماعات التي تربط بين مكافحة العنصرية والقتال من أجل الحقوق المدنية .والافتتاح هنالك إذا كنا نملك عيوناً لرؤيته رؤية كافية لموآجهة التحديات المقبلة .

العنصرية ضد الأجانب والدولة الأمنية :

ظهور العنصرية ضد الأجانب :

ذات مرة رأى الغرب نظامه الاقتصادي والحضاري المتفوق تحت تهديد العالم الشيوعي .العدو الفكري كما تراه الولايات المتحدة والجار العدائي المتعنت كما تراه أوروبا الغربية . اليوم التهديد الذي يشكله 37.4 مليون نازح يعيشون إما بصورة مؤقتة أو دائمة خارج بلدانهم الأصلية حل محل التهديد الذي شكلته الشيوعية لأنه بعد الحرب العالمية الباردة الجديدة والشجاعة العدولا يميز بفكره إنما عن طريق الحاجه إليه. كما حشدت وكالات الأمن الغربية والهيئات العالمية فوق الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية ضد حركات الهجرة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والتي تعاني من انعدام الأمن الاجتماعي والضعف الاقتصاد . وظهور كل الخطابات الجديدة المعادية للجوء في الثقافة العامة . الذين يطلبون اللجوء شياطين وكاذبون كالمهاجرين بطريقة غير شرعية والمهاجرين الاقتصاديين الذين يستجدون الدخول من أبواب العاصمة ويهددون ثقافتها .ويسعى العالم الغربي الراسمالي إلى استبعاد هولاء الناس- باسم الحفاظ على الرخاء الاقتصادي والهوية الوطنية - التي تشير إلى ظهورعنصرية جديدة كما برهن سيفاناندان:

إنها عنصرية غيرموجهة فقط إلى ذوي البشرة الداكنة من الأراضي الاستعمارية السابقة ،ولكن إلى الفئيات الحديثة من النازحين والمحرومين والمشردين ،الذين يطرقون أبواب أوروبا ، التي ساعدت على نزوحهم في المقام الأول . أنها عنصرية مشفرة غير ملونة موجهة كما هي للفقراء حتى لو كانوا من البيض ولذلك تلاشي كره الأجانب ، أو الخوف الطبيعي من الغرباء. ولكن طريقة تحقير الناس و تجسيدهم قبل الفصل أو الطرد كره للأجانب يحمل جميع علامات العنصرية القديمة . أنها عنصرية من حيث الجوهر ولكن تختلف في الشكل .إنها عنصرية يتلقاها الغرباء الفقراء حتى لو كانوا من البيض إنها عنصرية ضد الأجانب .

وفي المملكة المتحدة بعد انتخاب حكومة حزب العمال الجديدة عام 1998 أصبحت العنصرية ضد الأجانب متجسدة بالكامل في سياسة اللجوء المحلية .عن طريق ردع المهاجرين الاقتصاديين وحماية اللاجئين المبدأ الاساسي لسياسة اللجوء وليس حقوق الإنسان والتزمت الحكومة بتفكيك العنصرية المؤسسية التي أقامت اشكالاً جديدة من التمييز في عملية توفير مساحة فكرية تصبح فيها العنصرية ضد طالبي الجوء مقبولة ثقافياً.

الهجرة المدارة :

الداروينية الاجتماعيه الاقتصادية الجديدة:

قام الاتحاد الأوربي على مدى العقدين الماضيين بتشجيع الدول الأعضاءعلى تنسيق سياسات اللجوء التي أدخلت إجرءات تدريجية للتحكم في تحركات الهجرة ، ولكن في الآونة الأخيرة تم دمج نهج الاتحاد الأوربي في الفلسفة الشاملة لإدارة الهجرة العالمية . منذ تحذيرالمملكة المتحدة من الأزمة السكانية المتنامية في أوروبا الناجمة عن شيخوخة القوه العاملة وانخفاض معدل المواليد ،وهنالك اعتقاد متنامي في أوروبا الشرقية أن الهجرة ضرورية وأن اللاجئين قد يوفرون مصدراً مهم للعمالة الماهرة . بالفعل منذ نوفمبر 2000 أشارت المفوضية الأوربية إلى أنه ينبغي على الاتحاد الأوربي فتح طرق قانونية للهجرة إلى أوروبا ويجب أن تتزعمه الحكومات الوطنية عن طريق تبني برامج تجنيد للعمال الأجانب يعتمد على المهارة ، وأن تدعم الحكومات الأوروبية الهجرة المدارة علناً .

ولكن الهجرة المدارة قد تكون وسيلة لفتح الطرق أمام المهاجرين بما في ذلك (اللاجئين) لدخول أوروبا كضيف عامل، وفي الوقت نفسه تقود إلى التحرك لإلغاء الحق في طلب اللجوء في جميع أنحاء أوروبا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن أوضاع اللاجئين . الهجرة العالمية المدارة ليست مجرد فلسفة داخلية يتم من خلالها معالجة النقص في المهارات ؛ أنما ظهرت كجزء من استراتيجيات الرد للدول القوية في العالم الأول وولدت التفكك الاجتماعي والاقتصادي في دول العالم الأول ،أولاً عن طريق انهيار تأثير الكتلة الشيوعية السابقة وثانياً تأثيرمطالب العولمة الجشعة على العالم الثاني والثالث من أجل أسواق حرة وأحوال تجارية غير مقيدة . إنها استراتيجية نشأت لسخرية القدر من الاعتراف بأن إغراء السوق العالمي للنازحين لا يمكن أن يترك لقوى السوق ولكن يجب أن يدار لمصلحة العالم الأول .إذا اهتم الرأسماليون في العالم ببناء بيئة أقليمية مستقرة للتجمع العالمي ونظم حكم اقتصادية وقانونية جديدة للاقتصاد العالمي؛ فسوف يهتمون أيضاً ببناء هيكل عالمي جديد لضبط الهجرة لتحديد أي الأشخاص يمكنهم التحرك بحرية حول العالم وأي من الناس سيتم تقييد حركتهم ،هنالك نتيجة واحدة لذلك في أوروبا وهي اقتراح نهاية الهجرة في الحصون الأوربية ، التى ميزت نهاية القرن العشرين ولم يتم التخلي عنها بقدر ما تم تنقيتها .

ولكن من الضروري أن نفهم كيف قادت استراتيجية الهجرة العالمية المدارة إلى العنصرية ضد الأجانب أولاً حددت نطاق التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة والتدابيرالمحددة المتفق عليها دولياً التي يعتبرمن خلالها طلب اللجوء عملاً غير قانوني وفعلاً إجرامياً .على الرغم من أن أهداف الهجرة العالمية المدارة قد تختلف فيما يخص اهتمامات أمريكا الشمالية واستراليا وأوروبا، هذه التكتلات القوية تمتلك مصالحاً مشتركة ، كما ظهر في تعاون الهيئات

فوق الوطنية والوكالات الحكومية الدولية في تجميع المعلومات حول حركة الهجرة. ويشكل هذا التعاون السياسة الأقلمة ،على مستوي الاتحاد الأوربي، على سبيل المثال .

تقوم الدول الصناعية بالاتصال بهيئات مثل المركز الدولي لسياسة الهجرة والتنمية الذي تأسس في عام 1993، وتطور من خلال المشاورات بين الحكومة حول سياسات اللجوء والهجرة في أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا . التي انشئت في الأصل لتنسيق سياسات اللجوء والهجرة بعد أنهيار وحدة الاتحاد السوفيتي السابق وشاهدنا دورها كناصح للحكومات لمنع تحرك الهجرة من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال . وتضمنت آليات أخرى كالاجتماعات المنتظمة لسكرتارية عملية بودابيست، والوزراء والممثلين من 34 دولة للمنظمات الحكومية الدولية بالمؤتمر ،اللذين اتفقوا على منع الهجرة غيرالشرعية وأوصوا باتخاذ إجراءات بشأن قضايا مثل الاتجار والتهريب والتحكم في الدخول من عدمه في أواخر عام 1990 كان هنالك على الأقل ثلاثين عملاً ومنتدى نظمت هذه المنتديات عن طريق الحكومات الأوربية والمنظمات الحكومية الدولية للتنبؤ بتدفقات الهجرة وتقديم المشورة بشأن ضبط الحدود . وفي العديد من وكالات الأمن الدولية والوطنية كانت ممثلة مثل حكومة الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ،إما كأعضاء مكتملي العضوية أو كمراقبيين . وفي الآونة الأخيرة ، تحول تركيزهذه المنتديات من التنبؤ بتدفقات الهجرة إلى مكافحة التهريب والاتجار. وحدد عام 2000 من قبل الاتحاد الأوربي ومجموعة الدول الصناعية الثمانية ومنظمات الأمن والتعاون في أوروبا (التي تتضمن كندا والولايات المتحدة) كعام التخطيط لمكافحة التجار .

تجريم الهجرة غير الشرعية :

إن تركيز المنتديات الحكومية الدولية والهيئات فوق الوطنية المفرط على شبكات الاتجار (وصف من قبل مجموعة الثمانية دول بالجانب المظلم للعولمة) بالإضافة للغياب التام للاهتمام بخصوص حماية اللاجئين الذي قاد منظمة حقوق المهاجرين الدولية للتحذير من ذلك ، في المحافل الوطنية والدولية وتدهورالاعتبارات السائدة فيما يتعلق بنزوح الناس . من المساعدة والضيافة إلى الرفض والعداء ، في الواقع هذا الجانب من القانون الدولي أيد حق جميع المهاجرين في طلب اللجوء من بلد لآخر ، بغض النظرعن طريقة دخولهم ووضع على عاتق جميع الحكومات الالتزام بعدم إعادة اللاجئين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للبلد الذي يواجهون فيه خطر التعرض للاضطهاد وابطلت الاعادة القسرية بشكل تدريجي .

بينما لا يستطيع أحد أن ينكر الطبيعة الاستقلالية لشبكات التهريب التي تتحكم في الكثير من الطرق التي يصل من خلالها طالبي اللجوء إلى أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة، النظام الذي فشلت المحافل الدولية في معالجته بشكل صارخ هو النظام الذى حثت عليه الحكومات (كمسؤولية الناقلات ومتطلبات التأشير ومعاهدة إعادة القبول والحدود المحصنة إلكترونياً) الذي قفلت الطرق الشرعية لطالبي اللجوء وألقت بهم في أحضان المهربين والمتاجرين . ورفضت الحكومات الغربية قبول هذا. وبالمقابل وزارة الداخلية البريطانية علي سبيل المثال وصفت طالبي اللجوء المتاجر بهم في أوروبا كأشخاص يسعون إلى الدخول غيرالقانوني بعد تلقي صور يومية عن الإمكانيات الاقتصادية والمنأفع الاجتماعية الموجودة في الدول الغنية حول العالم . وبعد الاطلاع على هذه الآراء الموجودة ، نشطت الهيئات الدولية ضد محنة ملايين النازحين حول العالم ، وتبنت تدابير لمكافحة الاتجار هذه التدابير أسقطت التمييز بين المتاجرين والمتاجر بهم لكي يعامل الاثنان كنقاط علي السلسلة المتواصلة نفسها.وبالفعل بروتوكول التهريب في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود ينص بشكل قاطع على الآتي أن المهاجر لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه ضحية بريئة بل هو إلى حد ما مشترك اشتراك جزئي في الهجرة غير القانونية . الآن مساعدة أي شخص لعبور الحدود بطريقة غير شرعية يعتبرجناية في جميع أنحاء أوروبا بغض النظر إذا كان لاجئاً أو لاجئة بحاجة إلى الحماية وعلي مستوي الاتحاد الأوربي ، القرار التوجيهي والإطاري الصادر في نوفمبر 2002 بشأن دعم إطار العقوبات لمنع تسهيل الدخول غير المصرح به ، تم تفسيرالعبور والإقامة بهذه الطريقة للذين يقدمون المساعدات الإنسانية على أنه شئ يوجب فرض العقاب .

وتقر الحكومة عندما يناسبه أن المتاجرين يتاجرون بالبؤس البشري .الأطفال والنساء يرمون في المحيط الأطلسي عن طريق المتاجرين البؤساء لتجنب الحبس واختنق 58 صينيا في شاحنة مبردة في طريقها إلى دوفر، ذكرهم رئيس وزراء المملكة المتحدة كضحايا ضعفاء للاتجار بالبشرعندما أطلق مبادرة انجلوالإيطالية لقمع الاتجاربالبشرعن طريق ما يسمى معبرسراييفو ،ولكن عندما أشار وزير الداخلية السابق جاك سترو إلى أن الاتجار تم على نطاق دولي كبير لدرجة تهدد السيادة الوطنية على قضايا الهجرة ، ربط الاتجار والمتاجرين بالمؤامرة الإجرامية.

في الواقع الحرب ضد الاتجار خدمت من الجهتين كاوسيلة و كمبرر للدول لاعادة طالبي اللجوء في أذهان العامة كمهاجرين غير شرعيين . لكسر قوانين الهجرة المحلية (عن طريق مثلاً التسلل للبلاد) الذي يعتبرعملاً اجرامياً رغم اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين التي تدعم حق اللاجئين في كسر قوانين الهجرة المحلية من أجل طلب اللجوء . وهكذا نجح الاتحاد الأوربي في تغيير شروط النقاش حول اللاجئين لكي يعامل طالبي اللجوء ككتلة متجانسة وليس كأشخاص من عدة دول يملكون تجارب مختلفة وكل فرد منهم

لديه قصته الخاصة لكي يرويها، الآن الافتتان والضغط باحصائيات صريحة وسط سياسي الاتحاد الأوروبي سلط الضوء حول تدفق الاجئين :ومن هنا جاءت اللغة المهينة التي وصفت بها حركات الهجرة النازحين من الناس بالكارثة البيئية وبالتالي تم نزع الانسانية من كل طالبي اللجوء كتيار جماعي مندفع ، ورجع صدى العنصرية الغربية ضد طالبي اللجوء للماضي .حيث تم تجريد اليهود في ظل النازية والسود في ظل العبودية والسكان الاصليين في ظل الاستعمار جردوا من الانسانية وامتلكوا خصائص الجماعة التي تبرر الأستغلال والإيذاء وأخيراً الابادة الجماعية.

فرض ضوابط الهجرة الغربية :

ولكن هنالك جانب أخر للحرب ضد الاتجار وتجريم طالبي اللجوء. لذلك إذا اعتبرنا أن طالبي اللجوء هم الذين خرقوا قوانين الهجرة المحلية بارتكابهم عملاً غير قانوني يربطهم بالمؤامرة الجنائية الدولية ، عندها يكون للاتحاد الأوربي مبرر لفرض سياسات الهجرة الخاصة به على الدول التي تتسامح مع حركات الهجرة غير الشرعية أو فشلت في السيطرة على التحركات الداخلية للنازحين .

كيف يزاول هذا العمل ؟ عن طريق وضع سياسات من قبل الاتحاد الأوربي يتم بموجبها تحويل حكومات العالم الثالث إلى شرطة للهجرة في أوروبا الغربية ، كانت هذه العملية نتيجة لاستنتاجات قمة المجلس الاوربي في تامبيرى الذي انعقد في اكتوبر 1999 . (ومثل هذه الهياكل موجودة بالفعل وتسمى الدول العازلة في وسط وشرق أوروبا) وقبل هذا ، في أواخر عام 1997 (استعار الاتحاد الأوربي من العادات الكندية عن طريق نشر ضباط الهجرة في كل مطارات العالم) وزاد عدد ضباط الاتصال الجوي بصورة ملحوظة وتمّ نشرهم في المطارات والموانئ الأخرى لمنع المشتبه بهم من المهاجرين غير الشرعيين من السفر . ومثل هولاء الضباط الذين لم يتلقوا أي تدريب في مجال حماية اللاجئين ،قاموا بدور موظفي الهجرة في جميع سفارات وقنصليات العالم . وقبل ذلك وضع فريق عمل الاتحاد الأوربي رفيع المستوي المعني بموضوع الهجرة واللجوء مسودة عمل لوقف تحركات اللاجئين من أفغانستان وألبانيا (وكوسوفو) والمغرب والصومال وسريلانكا والعراق ،وبدأوا أيضاً في البحث عن طرق لاستخدام الترتيبات التجارية والتنموية كمخرج لتحقيق هدف الاتحاد الأوربي ،الحد من اللاجئين . السياسات الجديدة التي وضعت في تامبيري في جوهرها ترتيبات رسمية مخصصة ومجزأة . لضمان أن سياسة الحد من اللاجئين سوف تتحقق ليس في نقطة الوصول ولكن في نقطة الانطلاق عن طريق شيكات ما قبل الصعود للسفينة .وتحويل مسؤولية إيقاف اللاجئين لبلد المنشأ أو البلد الذين دخلوا أوروبا من خلاله ، هذه التدابير كان يجب أن تشجع

عن طريق تقييد التجارة والمساعدات الإنسانية لمنع تدفق اللاجئين وعودة المرفوضين من طالبي اللجوء . اتفاقية لومي على سبيل المثال تمت إعادة صياغتها في فبراير 2000 من أجل ربط 805 مليار بالاتفاقيات التجارية والمساعدات بين أفريقيا والاتحاد الأوربي ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي بقواعد محددة لضمان إعادة وطرد الأشخاص الذين يعتبر وجودهم داخل الاتحاد الأوربي غير شرعي . يعتبراهتمام مجتمع المانحين الدولي هوالرابط بين سياسة الهجرة والمعونات التنموية التي أجبرت الاتحاد الأوربي على اتباع نهج أكثر دقة . وبالتالي في ديسمبر 2007 عقد الاتحاد الأوروبي قمة افريقية في لشبونة لتعزيزالشراكة الاستراتيجية التي تربط بين الهجرة والتنمية من خلال تبني برنامج العودة وإعادة القبول الذي يهدف إلى المكافحة المشتركة للهجرة غير الشرعية .

وبهذه الطريقة فإن مناقشات إدارة الهجرة العالمية حول فتح الطرق للمهاجرين المهرة خدعت دول العالم الأول من النهج الصحيح لإدارة الهجرة . وتحكمت بفعالية في سياسات واستراتيجيات الهجرة ،الوظيفة الأساسية للدولة ، من الدول التي لا تملك نفوذاًعلى الهيئات التي تتخطي القومية و تضع حجر سياسات الهجرة العالمية دول شمال أفريقيا المجاورة للاتحاد الأوربي التي تتوق للتمتع بعلاقة تجارية جيدة مع أوروبا ، مع ذلك تم اختيارها من خلال الشراكة الأورومتوسطية (المعروفه كذلك باسم عملية برشلونة.) كدول نامية فقط يتعين عليها قبول تدابير التقشف التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال ورقة استراتيجيات الحد من الفقرمن أجل النجاة في عصر العولمة ،ويجب عليها أيضاً قبول فرض ضوابط الهجرة . كبرامج الحد من الفقر كوسيلة للافتقار وتدهور التعليم والرعاية الاجتماعية فقط . فرض ضوابط الهجرة الغربية قلل من فرص حياة ضحايا العولمة عن طريق حرمانهم من حرية الحركة وحصرهم في مخيمات في بلدانهم وانعدام الأمل في الحصول على ملاذ من اضطهاد الأنظمة الاستبدادية .

وبطريقة أخرى كلما استعدت الدول الأوربية للتحكم في قضايا الهجرة واللجوء من أجل منع طالبي اللجوء من الدخول إلى الاتحاد الأوربي فقدت الدول الفقيرة سلطتها لضبط الهجرة ومنع أبنائها من الخروج . مالم يكونوا من القلة المختارة من المواطنين الذين يملكون مهارات عالية في الكمبيوتر والأطباء والممرضين المدربين على نفقة الدول النامية ويسعى العالم الغربي خلفهم .واستنزفت استراتيجيات إدارة الهجرة العالمية شريان الحياة الاقتصادية للدول النامية والكتلة السوفيتية السابقة من خلال التغلب على قوتهم العاملة الأكثر مهارة وتعلم . منذ قمة تامبيري تحولت الثقة في سياسة لجوء الاتحاد الأوربي لكي تضم تدابير تكاملية للاعتراف الرسمي باللاجئين من الآن فصاعداً (اللاجئين الحقيقين)والإقصاء التام لطالبي اللجوء

(أصحاب المطالبات المزيفة والمهاجرين الاقتصاديين) ويفضل أن يكون ذلك من خلال ضوابط ما قبل ركوب السفينة . الهدف النهائي هو إنشاء نموذجاً مختلفاً تماماً لحماية اللاجئين لا يعتمد على الحقوق الفردية ، ولكن على نظام تخزين النازحين في مخيمات كبيرة في مناطقهم الأصلية حتي يتم حل النزاع بما يرضي القوه الغربية ومن هذه المخيمات يتم اختيار قلة مختارة لإعادة التوطين في أوروبا بموجب نظام الحصص على النمط الأسترالي .

ولكن ما هي معايير هذا الاختيار؟ إعطاء الدعم لسياسة إدارة الهجرة في الاتحاد الأوربي ، هل نحن الآن في وضع يسمح لنا بمشاهدة التطور الذي اختير وعرض من قبل النازحين في العالم وتقسيمهم إلى فئات مهرة وغير مهرة من خلال نوع من عمليات الاختيار الطبيعية لضمان البقاء للأصلح اقتصادياً ؟ داروينية جديدة بشرت بها إدارة الهجرة العالمية . ليست الداروينية الاجتماعية القديمة التي تؤمن أن التقدم الحضاري يعتمد على التقدم العرقي المتفوق ولكن الداروينية الاجتماعية الاقتصادية تسمح للعالم الغني الحفاظ على هيمنته الاقتصادية عن طريق إفراغ العالم الفقيرمن قوته العاملة الماهرة .في عصر العولمة تجميع المهارات هو المفتاح وليس تجميع الجينات.

العنصرية الحكومية الجديدة وفلسفة الردع :

أدت هذه التحولات العالمية على مستوي الاتحاد الأوربي إلى شكل جديد من العنصرية الحكومية على المستوي المحلي. التفاصيل قد تختلف من بلد لآخر لكن الشكل الخارجي يبقي كما هو . نأخذ المملكة المتحدة على سبيل المثال . قاتل النشطاء لعدة عقود في المملكة المتحدة ضد العنصرية في بريطانيا التى تجسدت في قوانين الهجرة التمييزية . وفي عام 1962 حدد قانون رابطة المهاجرين لمرة الأولى انه في حالة دخول(السود) الي بريطانيا تفرض عليهم رسوم عمل ، وبحلول عام 1971 ألغيت الهجرة الأولية للسود. ومع ذلك العنصرية الحكومية اليوم تختلف من العنصرية في السابق في الواقع الحالة القومية ليست السبب الأساسي للعنصرية الحكومية ،العنصرية الحكومية انشقت من العنصرية العالمية التي أعدتها الهيئات التي تتخطي القومية وأدرجتها في برامج الاتحاد الأوربي ونقلتها إلى الدول الأعضاء لإدراجها في قوانين الهجرة واللجوء المحلية . مع عزم الاتحاد الأوربي علي سياسات الهجرة الشرعية لإضعاف المادة 31 من اتفاقية جنيف عام 1951 التي تجرم الدخول غير الشرعي ، كان ذلك مسألة وقت فقط قبل أن تتبع الولايات المتحدة نظيراتها في أوروبا، ولكن لم يحصل ذلك حتى قوانين الهجرة واللجوء عام 1999 (التي كانت المعبر لتناسق سياسات اللجوء والهجرة في الاتحاد الأوربي في قمة تامبيري) وضعت حكومة الولايات المتحدة آليات داخلية

تعكس وجهة نظرالاتحاد الأوربي في طالبي اللجوء كالخارجين من الأخوية الجنائية ويحتاجون للمراقبة المستمرة . أنشاء نظام منفصل لتوفير الرعاية لطالبي اللجوء ، غيرمرتبط بالرعاية الاجتماعية إنما بضبط الهجرة وإدخال نظام حجزخاص باللجوء يؤكد الآتي أن طالبي اللجوء الذين يعيشون في المملكة المتحدة من الآن فصاعداً سوف يتم التعامل معهم كمجتمعات مشتبه بها ،لا حق لها تعيش في إطار مصمم خصيصاً لكي يحتويها .

ولكن بالطبع حكومة حزب العمال الجديدة لم تقر بهذا وأدخلت قوانين اللجوء والهجرة عام 1999 كإصلاح تدريجي يهدف إلى احكام السيطرة المركزية على نظام اللجوء الذي خرج عن السيطرة تحت إدارة المحافظين السابقة حيث امتلك المحافظون نهجاً مفككاً وغير مخطط للجوء . حزب العمال الجديد سيعتمد النهج الأسرع والأكثر إنصافاً والأشد ثباتاً نظام شامل ومتماسك . ومن المؤكد أن المحافظون سعوا لتخليص الدولة من مسؤولياتها بالتخلص من تكاليف طالبي اللجوء ورعاية السلطات المحلية (تم حجز معظم طالبي اللجوء في ضواحي لندن الخاضعة لسيطرة حزب العمال كخيار جذاب في ذلك الوقت) أثناء سيادتهم على نظام طلب اللجوء الذي كان على وشك الانهيار . وأيضاً المحافظون هم أول من بدأ في تجريد طالبي اللجوء من حقوقهم في الرعاية الاجتماعية ،في بداية عام 1990 ،لم يكن لهجرة الشخص تأثير مباشر يذكر على استحقاقاته في خدمات الرعاية والإسكان . هذا التغييرالتدريجي بين عامي 1993و1996تحت تأثير القطع المتعاقبة من تشريعات المحافظ أهل طالبي اللجوء للحصول على نفس مزايا الرعاية الاجتماعية التي يحصل عليها مواطنو المملكة المتحدة قبل قانون الهجرة واللجوء عام 1996ولكن90% من المعدل الطبيعي يجب أن يطالبوا بالإسكان لتغطية الإيجار. ولكن قانون 1996 أزال كل حقوق الإسكان والدعم المالي لطالبي اللجوء الذين فشلوا في طلب اللجوء لدخول ميناء الولايات المتحدة أو الذين حصلوا علي قرار سلبي بشأن طلب اللجوء .المقصود بهذا أن السلطات المحلية يجب أن توفر للمحتاجين من طالبي اللجوء الذين اضطروا بموجب قانون المساعدة القومية لعام 1945 وقانون الأطفال لعام 1989 السكن والغذاء.السلطات المحلية في لندن - حيث يعيش 90% من طالبي اللجوء - مستاءة من العبء الذي وضعه المطالبون باللجوء على الميزانية . لذلك ، في الوقت الذي زادت فيه أسعار العقارات في لندن والإقامة المؤقتة أصبحت مكلفة قررت السلطات المحلية في لندن أن تتولى مسؤوليتهم عن طريق تشتيت طالبي اللجوء بشكل غيررسمي إلى أماكن إقامة مؤقتة رخيصة خارج لندن ، للمبيت والافطار على المنتجعات الساحلية البعيدة على الساحل الجنوبي الذى يمر باوقات سيئة .

قلق حزب العمال الجديد من بيع حزمة اللجوء الخاصة به كإصلاح تقدمي وأقر أن طالبي اللجوء من مسؤولية الحكومة المركزية وليس المحلية . كما أعاد إنشاء نظام اللجوء القومي في الزمن نفسه . بعد ذلك ، كان واضحاً تماماً أن النهج الشامل لحزب العمال الجديد تجاه قضايا اللجوء ستحكمه فلسفة الردع في المستقبل . لذلك ، بالنسبة إلى وزارة الداخلية التجار من البلدان المكتظة سكانياً ويعانون من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصاد الضعيف هم الذين يسهلون الهجرة للأشخاص الذين لا يحق لهم الدخول إلى المملكة المتحدة . وهذا بدوره أدى إلى انتشار ادعاءات واضحة لا أساس لها من الصحة تستند إلى نسيج من الأكاذيب والانهيارالمتلاحق لنظام اللجوء .وبالتالي زعمت وزارة الداخلية في كتابها الأبيض لعام 1998حول الهجرة واللجوء (الأكثر عدلاً وسرعتاً وحزماً) إنه من الضروري إدخال تشريع جديد لتقليل انجذاب المهاجرين الاقتصاديين للمملكة المتحدة عن طريق إزالة منافع الدخول للرعاية الاجتماعيه وتقليل المدفوعات النقدية قدر الإمكان . وفي وقت لاحق أوضح وزير الداخلية جاك سترو أنه يرى أن إدخال القسائم في نظام الضمان الاجتماعي عامل جذب رئيسي يشجع المطالبات المزورة كالمنافع النقدية . لذلك الالتزام الوحيد للدولة تجاه طالبي اللجوء، الذين لا يستطيعون الحصول علي دعم من الأصدقاء والأقارب نهائياً هو حمايتهم من العوز المطلق كما تضمن الكتاب الأبيض

ما الإشارة التي أرسلها وزير الداخلية عندما بث أن الغرض من التشريع الاجتماعي هوعقابي إلى حد كبير، لردع الادعاءات التي لا أساس لها من طالبي اللجوء المزيفين ؟ الرسالة الشاملة - أن طالبي اللجوء سوف يعاملون كمجموعة مشبوهة في المستقبل - هو الذي يبررالاستياء الشعبي ويغذى التعصب . والشك في كونهم مهاجرين غير شرعيين ومهاجريين اقتصاديين ومذنبيين - حتي يثبتوا براءتهم - من تقديم الادعاءات الكاذبة - يخضع طالبو اللجوء من الآن فصاعداً لسياسات مصممة ليست لحماية حقوقهم الأنسانية إنما لحماية الناس منهم . ويتم وضعهم ضمن نظام منفصل من الضوابط الإدارية مصمم للعمل كحاجز صحي حول التيار المجتمعي كان طلب اللجوء مرض معدي يحتاج إلى الحجر الصحي .

وسرعان ما تبع الفلسفة الموضحة في الكتاب الأبيض تغيرات في الجهاز الإداري للحكومة ،تتماشى مع مقترح الكتاب الأبيض تقضي بإدراج كل التمويل لدعم طالبي اللجوء في ميزانية واحدة تديرها وزارة الداخلية . منذ قانون الهجرة واللجوء عام 1999 انتقلت مسؤولية إسكان ورعاية طالبي اللجوء المحتاجين من قسم الضمان الاجتماعي (الرعاية الاجتماعيه) وقسم البيئة والنقل والأقاليم (فوائد السكن) إلى وزارة الداخلية . وبعبارة أخرى ، لم يعد الإسكان والرعاية الاجتماعيه لطالبي اللجوء مسالة رعاية اجتماعيه بعد الآن بل من ضوابط

الهجرة الذي يديرها ضباط من وزارة الداخلية مدربون على كشف أصحاب المطالبات الزائفه .وعلاوة على ذلك تم إنشاء هيئة إدارية جديدة بالكامل وهي دائرة دعم اللجوء القومية وقسم الجنسية والهجرة في وزارة الداخلية للإشراف علي آليات الرقابة الجديدة .

الحرمان من الكرامة الإنسانية والقهر والاستبعاد:

ما الذي يميز نظام اللجوء الرادع ؟ يجب أن يقبل طالبو اللجوء النظام الذي يحرمهم من الوصول للرعاية الاجتماعية مقابل الإعاشة والمأوى، والحماية من التشرد والجوع ،وتجريدهم حرفياً من الكرامة الإنسانية وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والمدنية الأساسية . نهج الدولة في رعاية طالبي اللجوء لا مثيل له في العصر الحديث .في الواقع وجه الشبه الوحيد يكمن في إدارة الدولة قبل إغاثة الفقراء خاصة قانون الفقر عام 1834 الذي رسخ نظام الإصلاحية المخيف، الذي يجبر الفقراء الذين اجتازوا اختبارالإصلاحية للخضوع إلى نظام داخلي فظيع جدا لردعهم عن طلب اللجوء في الإصلاحية في المقام الأول .

كما أسس أحد اعضاء حكومة الإصلاح نظام الإصلاحية في أوائل القرن التاسع عشركرد نفعي على زيادة الفقر .وأنشأ حزب العمال الجديد الخدمة الوطنية لدعم اللجوء كرد إداري لنقص المساكن في لندن والعبء الذي وضعه طالبو اللجوء على الخدمات في كل من لندن والجنوب الشرقي ككل . ومثل نظرائهم في القرن التاسع عشر ، اللذين رأوا أنه من الضروري جعل الإصلاحية مكاناً قاسياً جداً لإبعاد الجميع ، ولكن حزب العمال الجديد انشأ للمحتاجين من طالبي اللجوء نظاماً صارماً جداً لردعهم أو إبعادهم جميعاً ولكن اليائسين منهم لم يكونوا مضطرين لمواجهة الإصلاحية ولا نظام الإغاثة غيرالإنساني ، فقط يقدمون للخدمة الوطنية لدعم اللجوء ، لتغطية تكاليف المعيشة أو الإقامة أو كلاهما . والذين يجتازون اختبارات الخدمة الوطنية لدعم اللجوء ويتم اختيارهم من أجل الرعاية والإسكان يستلمون حزمة الإقامة وينقلون للاقامة في جزء من البلاد اختارته الخدمة الوطنية لدعم اللجوء. في الواقع ليس هنالك خيار ولا حاجة للموافقة ، والذين يتخلفون عن الالتحاق بالسكن لأكثر من سبعة أيام يفقدون كل حقوقهم في الحصول على الدعم المالي ، المكون الأساسي لنظام ردع حزب العمال الجديد . الذي تم تصميمه على غرار نظام الإقامة المعمول به بالفعل في ألمانيا وهولندا وسويسرا والدول الإسكندنافية حيث يتم حجز طالبي اللجوء في مراكز استقبال ونزل لاجئين لحين النظر في طلباتهم .

إزالة حقوق الإسكان:

إن إجبار طالبى اللجوء على الإقامة في أماكن إقامة محددة قد يبدو سيئاً بما فيه الكفاية ، لكن النظام فعل ما هو أسوا عن طريق تغييرتشريعات الإسكان، في السابق يستطيع طالبو اللجوء المشردين التقدم بطلب للسلطة المحلية للحصول على مساعدة والدخول في سجل إسكان المجلس المحلي لكن قانون عام 1999 أستكمل عن طريق إدخال تعديلات على قانون الإسكان، تنص أنه بموجب تعديلات قوانين الإسكان في إنجلترا (يجب على كل شخص الخضوع لضوابط الهجرة)التى أمر بها قانون عام 1999 التي تجرد طالبي اللجوء من اهليتهم السابقة للسكن في إسكان المجلس ، بالإضافة إلى ذلك قانون اللجوء والهجرة عام 1999 الذي ينص على أن أي شخص سكن عن طريق مشروع إسكان الخدمة الوطنية لدعم اللجوء سوف يتم استبعادة من ضمانات الحيازة التي توفرها تشريعات الإسكان الحالية ،والتاكد من أنه هو أو هي يمكن طرده قانونياً من الإقامة في سبعة أيام فقط ، ملاحظة ليس لديه أي تعويض قانوني من مضايقات المالك . وهكذا كان الأثر التراكمي لقانون 1999 وقوانين الإسكان الجديدة التي جردت طالبي اللجوء من حقوق الإسكان الممنوحة لكل المجتمع ، بما في ذلك المشردين . وجعلت طالبي اللجوء جميعاً مجموعة لا تملك تعويضاً قانونياً ، ولا ضمانات حيازة ولاحماية من الطرد ، وهي الداعم الأساسي لمشروع الخدمة الوطنية لدعم اللجوء .

في المراحل الابتدائية من النظام الجديد ،حتى الخدمة الوطنية لدعم اللجوء نفسها لم تقدم الإسكان لطالبي اللجوء البائسين لكنها تعهدت على تسليم خدمات الدعم بما في ذلك(قسائم الإسكان حتي عام 2002) لمقدمي خدمات السكن لكل من القطاعين العام والخاص ، في البداية تمنت الخدمة الوطنية لدعم اللجوء العمل مع اتحاد الشركات المحلية التي تتكون من اثنتى عشرة شركة في مناطق الانتشار ،تتكون من السلطات المحلية والاجتماعية أو ملاك الأراضي الخاصة . ولكن لتنوع الأسباب تم توفير 40% فقط من الفرش اللازمة في 2000/01 عن طريق اتحاد الشركات في حين تم توفير 60% عن طريق العقود الخاصة المباشرة . لجعل الأمور أكثر تعقيدا فإن أغلبية مقدمي الخدمات الخاصة كانو وكالات إسكان تعاقدت بعقود ثانوية مع ملاك الأراضي الخاصة للسكن. وهذا قاد ملاجئ الإسكان الخيري لاستنتاج الآتي: أن ترتيبات التعاقد المعقدة تحتاج ، إلى صفوف من المقاولين الذين ترعرعوا مع ملاك الأراضي الصغيرة وأصبحوا مقاولين بدون إجراء أي تدقيق حول سجلهم السابق أو ملاءمتهم .

وكانت سياسة الدولة لإنكار الحقوق المدنية الأساسية لطالبي اللجوء مفهومة جيدا في مناطق الشفق ،حيث قطاع الإسكان الخاص غير المنظم ، يجتمع فيه سكان يتشاركون الفراش والمنازل المزدحمة بالنزلاء والاكل والنوم ويواجهون ملاك الأراضي الذين رأوا فيهم فرصة عمل مربحة . على حسب الملجأ ، يدخل ملاك الأراضي الجدد إلى السوق للاستفادة من العقود المربحة عن طريق توفير الإقامة لطالبي اللجوء المفضلين للمجموعات الأخرى علي وجه الخصوص بسبب عدم مقدرتهم على التذمر بفعالية ، حيث أصبح طالب اللجوء المشرد المستقل الجديد .

ابتداءَ من عام 1999 وما فوق بينما تم تطبيق النظام الجديد، أصبحت تقاريرالانتهاك مألوفة .وبعض أسوا الأمثلة تأتي من المساكن الكبيرة حيث يجتمع المئات من طالبي اللجوء في أحوال يرثى لها . في ظل نظام الردع الجديد الطعام غالباً غير صالح والنظام الصحي والنظافة في حالة يرثى لها والتدفئة غير كافية وإرشادات السلامة تم تجاهلها ولم تبقى ذرة كرامة لطالبي اللجوء . ولم تكن هنالك خصوصية في السكن نسبة لصغر المساحة في السكن ،الذي يمكن أن يفتش في أي لحظة من قبل الشرطة أو مسؤولي الهجرة للتأكد أن الشخص المعين للعيش فيها موجود بالفعل . وأيضاً تولى ملاك الأراضي الخاصة حقوقاً مشابهة . وأتت التقارير من ليفربول تفيد بحبس نزلاء في برجين (المنارة والنزل في الحديقة) باعتبارها مجمعات سكنية غيرصالحة للسكن ولا يسمح للزوار فيها بالزيارة دون الموافقة المسبقة من المالك. ولا تحتوي الغرف الفردية على أقفال ويمكن للموظفين الدخول لجميع الشقق . والنزيل الذي يشتكي يتعرض للتهديد بالعنف أو الطرد

وبدأت قصص مشابهة تتدفق من أجزاء أخرى من البلاد . كنتيجة لاندلاع الاحتجاجات على سياسة الردع التي حثت عليها سياسة الدفاع . في سبتمبر عام 2000 بعد سلسلة من الإضرابات عن الطعام بين طالبي اللجوء في لونغلي غرين وغرب مدلاند ، أقام السجناء احتجاجات على السطح واحتلوا الطريق العام للاحتجاج على ظروف المعيشة الضيقة والغذاء السئ والرعاية الصحية غير الكافية . وأيضاً كان هنالك علي الاقل احتجاجان جماهيريان في نزل على مرتفعات انجل في نيوكسل، تمت معاقبتهم بإلقاء القبض على العراقيين الاكراد زعماء العصابات . وفي يناير 2001 أدعى طالبو اللجوء في الفندق الدولي في لستر ان هنالك نزلاء سابقين تذمروا لعدة أشهرمن مشاكل مختلفة كالنظافة والتدفئة غير الكافية والطعام السئ ، لذلك أخرجوا سرايرهم إلى الشارع للاحتجاج . هذه كانت الاحوال نفسها التي قادت الرئيس الايراني الشاب للانتحار. وعلق أحد طالبي اللجوء جئنا إلى أنجلترا للبحث عن الأمان لكن تمت معاملتنا بطريقة أسوأ من معاملة الحيونات . وأصدرت الدولة عقوداً لملاك الأراضي

الخاصة للاستقلال والتعدي على المحتالين من ملاك الأراضي عن طريق إدخال تدابير تجرد الناس من الحقوق الأساسية . ووعدت الحكومة بحلول عام 2001 بالتوقف التدريجي عن استخدام عقارات المجلس والإسكان الخاص لإسكان طالبي اللجوء وابدالهم بمراكز إسكان ومعسكرات للجوء مصممة لإيواء 750 شخصاً عالقين في مراكز الحبس باستثناء الاسم ،اين سوف يعيش طالبوا اللجوء ويطعمون والأكثر إثارة على الإطلاق فصل تعليم أطفالهم عن التيار السياسي ، حدد الكتاب الأبيض ملاذاً أمناً وضح كيف ستعمل هذه المراكز إلى جانب حث التقارير ومراكز الإزالة لتشكيل جزء من النهاية لإنهاء عملية اللجوء ، ومنع طالبي اللجوء من الوصول عن طريق رفض طلباتهم ومناشدتهم للمقادرة، وفصل أسرهم عن المجتمع حتى تسهل إزالتهم ، ولكن بحلول يونيو 2005 تم التخلي عن الخطط بسبب زيادة التكاليف وتقلص عدد طالبي اللجوء ووجود المقاومة المحلية الشرسة من جماعات اللاجئين وتطور البدائل (انظر ادناه)كان هذا المكون الاول لنظام الردع في حزب العمال.

الدخول في الرعاية الصحية وإزالة المنافع :

كان استبدال المصالح النقدية بقسائم الخدمة الوطنية لدعم اللجوء في الثالث من أبريل عام 2000 المكون الثاني لنظام الردع ،صدرفقط لتحديد مستلم في مكتب البريد . الهيئات الكنيسية ونقابات العمال التجارية والمنظمات الطبية المتخصصة والقسم التطوعي حشدوا مباشرةً ضد نظام القسائم المهين والمشوه ، ولكن أثناء إلغاء نظام القسائم الشامل لجميع طالبي اللجوء في عام 2002 (على أساس أن النظام غيرعملي وغيرعادل) أدخل قانون الجنسية والهجرة واللجوء في العام نفسه تشريعات جديدة ذات صلة بالمنافع ، مع إزالة بعض فئات طالبي اللجوء حتي من الدعم الهزيل الذي تقدمه الخدمة الوطنية لدعم اللجوء بينما الآخرون(كالذين فشلوا في الحصول على اللجوء ولا يمكن إزالتهم) لا يزالون في نظام القسائم إلى هذا اليوم .

وعمل مشروع القسائم من عام 1991 الي عام 2001 ، على قرار المشاريع الموجودة في سويسرا وألمانيا ،ومن ثم برر الوزير جاك سترو إدخال القسائم كضرورة لمنع التحايل ووقف ما وصفه بظاهرة (تسويق اللجوء)حيث يقال إن طالبي اللجوء يقارنون بين الدول الأوربية من أجل أفضل وأسهل منافع الضمان الاجتماعي التى يمكن الحصول عليها، وتقدر قيمة القسائم بـ70% من الدعم الوارد (المنافع الملاذ الأخير لمنع الفقر) وتقدر بـ 36.54 يورو فقط في الأسبوع لشخص واحد يفوق عمره 25 عاما (10يورو منها نقدا) ويجب إنفاقها في الأسواق المصممة خصيصاً لذلك . وأي تغيير في الحصة غير المستخدمة من القسائم يتم ادخالها بواسطة بائع التجزئة .

فقط كما تعاقدت الخدمة الوطنية لدعم اللجوء لتوفيرالإسكان ، تعاقد نظام القسائم مع شركة سوديكسوا الفرنسية متعددة الجنسيات التي تتخطى العالمية ،و كانت بالفعل تعمل على مشروع مشابه في ألمانيا ،حيث أدخلت القسائم في عام 1990 كمكون أساسي لسياسة الردع ، واختارت حكومة المملكة المتحدة تجاهل الدعم المالي الذي قدمه القطاع التطوعي في ألمانيا، الذي جادل بأن القسائم كانت دليلاً على التراجع من أحكام الضمان الاجتماعي الشامل بعد الحرب التى عكست الحماية الدستورية للكرامة الأنسانية ، نحو نظام قائم على نوع من الإكراه والاستبعاد والحرمان من الكرامة التي شوهدت أخر مرة تحت الاشتراكية القومية . لذلك جادلوا أنه كما ميز شعار ديفيد المثلث الوردي والنجمة الصفراء اليهود والشاذين جنسياً كمنحرفين القسائم ميزت طالبي اللجوء كدجالين . لذلك لم تمنح أي مجموعة اجتماعية أخرى في المملكة المتحدة منافع الرعاية في شكل قسائم ، وسارع المعلقون في المملكة المتحدة إلى الإشارة للآتي : أن القسائم في جوهرها كانت تمييزية وتراجعية .

قادتنا سياسات الردع هذه إلى نظام قسائم مهين ، وحطت الحكومة من سلطة الدولة عن طريق جعلها أداة لإذلال النطامي واهانة طالبي اللجوء .بعد فترة وجيزة من أدخالها عدد من المنظمات الماثرة لفتت الانتباه إلى بؤس وتدهور مشروع القسائم : الأطفال غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة لآن الأباء لا يملكون أجرة الحافلة ؛ وترك كبار السن بدون ملابس دافئة لفصل الشتاء لأنهم يعيشون بنصف ما يتقاضاه متقاعد في المملكة المتحدة ، والمعاقون لا يتمتعون بالمزايا نفسها التى يتمتع بها المواطنون المعاقون ولا يمكنهم توفير الأشياء الخاصة التي يحتاجونها ؛وأمهات الأطفال حديثي الولادة ليس لديهم نقوداً لشراء معدات الأطفال الأساسية التي يعتبرها الأباء الأخرون أمراً مفروغا منه وحتى الثكالي من طالبي اللجوء تعرضوا لنفس الحرمان . ورفضت الخدمة الوطنية لدعم اللجوء دفع ولو حتى النفقات الأساسية للجنازة على أساس الآتي : عند وفاة طالب اللجوء لم يعد هو أو هي من مسئولية الخدمة الوطنية لدعم اللجوء لانهم لا يطلبون اللجوء بعد الآن .

وأيضاً اجتمعت المنظمات الصحية ضد مشروع القسائم ، وكانت خلاصة البحث الذي أجراه صندوق الملك أن هنالك تدهوراً ملحوظاً في الصحة العقلية لطالبي اللجوء في الستة أشهر الأولي من إقامتهم ، خاصة في شكل اكتئاب وقلق . ومثل مشاكل الصحة العقلية هذه أصبحت نتيجة مباشرة لسياسات الردع ، على الذين يجب أن يحملوا قسائم للتسوق والذين يحملونها في جميع أنحاء البلاد ، ولا يعرفون إلى أين يمكن أن تقودهم لأنهم يعانون من الارتباك وعدم اليقين والوحدة والعزلة .

لذلك في ضوء هذه المعارضة الموحدة تم إلغاء القسائم لمعظم طالبي اللجوء في عام 2002 . ولكن النظام العام تم تنقيحه بكل بساطة ، مع استخدام مبدأ إزالة المنافع كجزء من سياسة الردع الثابتة في مكانها . ولاحقاً حرم قانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام 2002 طالبي اللجوء الذين فشلوا في الحصول على اللجوء من أي شكل من أشكال الدعم ، مما أدى إلى وجود جيش من طالبي اللجوء المحتاجين في الشوارع حتي نوفمبر 2005 وحكم مجلس اللوردات بالآتي : إن ترك طالبي اللجوء بدون مأوى أو طعام خرق لالتزامات الحكومة بموجب اتفاقية حقوق الإنسان . والبند التاسع من قانون اللجوء والهجرة (معاملة المدعين) لعام 2004 وسع هذا الاستبعاد ليشمل أسر طالبي اللجوء الذين فشلوا في الحصول علي اللجوء ، والذين حرموا من الآن فصاعدا من الدعم المقدم من الخدمة الوطنية لدعم واللجوء وكذلك أشكال أخرى من الخدمات الاجتماعية ، متمثلة في التهديد بالطرد من سلطات الإسكان المحلية لأسرالتي فشلت في اتخاذ خطوات معقولة لمغادرة البلاد. (وتضع في اعتبارها الالتزام بموجب التشريعات الدولية فيما يتعلق بحقوق الأطفال ، وتضمنت وزارة الداخلية بكل لطف حكماً لإنقاذ الأطفال من الجوع المحتمل عن طريق أخذهم بعيداً عن آبائهم الذين يواجهون الطرد، ووضعهم في رعاية الخدمات الاجتماعية .) بالإضافة إلى ذلك تم إزالة العلاج المجاني لهيئة الخدمات الصحية القومية من طالبي اللجوء الذين فشلوا في الوصول لدعم (باستثناء الحالات الطارئة) بموجب القوانين التى أدخلتها هيئة الخدمات الصحية القومية عام 2004 ، وتركت مرضى السرطان غير قادرين على تحمل تكاليف العلاج الإشعاعي والمرضى الذين تم تشخيص إصابتهم حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدزغير قادرين على دخول المستشفى للعلاج الخارجي أو مكافحة الفيروسات، ورفضت رعاية الحوامل قبل الولادة وأرغمتهن على الولادة في المنزل. ومن ثم في ديسمبر 2007 أعلنت وزارة الداخلية وقسم الصحة اقتراحات لحرمان طالبي اللجوء الذين فشلوا في الوصول إلى اللجوء من الرعاية الأولية من الأطباء العمومين. هذا المقترح أدى إلى تمرد المئات من الأطباء العمومين الغاضبين من تكذيب من قسمهم الأبقراطي ، الذي تم نقده بعد التحدي القانوني في أبريل 2008 . التنازل الوحيد الذي قدمته الحكومة للحاجة المطلقة التي تواجه عن طريق جيش متزايد من طالبي اللجوء الذين فشلوا في الوصول للجوء كان إدخال أسلوب الإصلاحية (دعم الحالات الصعبة) بموجب البند الرابع من قانون اللجوء والهجرة لعام 2004 في حين أن هذا يشمل الإقامة على أساس عدم الاختيار والمواد الغذائية أو القسائم متاحة فقط لمجموعات معينة مثل أولئك الذين يوافقون على العودة إلى أوطانهم طواعية .

استخدمت المملكة المتحدة والحكومات الأوربية الأخرى الوصول لرعاية الدولة كعائق لإجبار طالبي اللجوء للتخلي عن قتالهم للحصول على اللجوء وترك البلاد طواعيةً ولكن كيف هي العودة الطواعية ، إذا جوع طالب اللجوء الذي فشل في الوصول للجوء بفعالية خارج البلاد ؟ وأصبح سحق ضحايا التعذيب والأطفال الذين يعانون من الإيدز والأمهات الحوامل وكبار السن الدواء القاسي الذي يصفه السياسون اليوم لحماية الأغلبية المستحقة من -غير المستحقين من -الأجانب والفقراء . هذا هو المكون الثاني لنظام الردع.

الخوف من الاجانب والاعتقال :

في الوقت نفسه الذي نشر فيه الكتاب الأبيض لعام 1998 بدأت الحكومة بمراجعة المرافق العامة الموجودة في مصلحة الهجرة والسجون ، بهدف واضح وهو تحديد مواقع جديدة لاحتجاز طالبي اللجوء الذين يصلون إلى موانئ المملكة المتحدة ومطاراتها فيها .كان من الضروري القيام بذلك . المزايا الأساسية الأخرى لرد حكومة الردع على طالبي اللجوء كان لتسريع عملية حسم اللجوء وإبقاء المزيد والمزيد من طالبي اللجوء قيد الاحتجاز خلال هذه العملية . وإنشاء مراكز احتجاز جديدة للجوء في الثكنات العسكرية السابقة في اوكنغتون لحجز 400 من طالبي اللجوء (بما في ذلك لأول مرة النساء والأطفال) الذين سوف يتم تعقب طلبات اللجوء الخاصة بهم بسرعة ، و تحويلهم لسجن ألدنجتون ، بالقرب من اشفورد ، في مركز احتجاز خاص بطالبي اللجوء ؛ ومصادرة جناح من سجن جنوب أراضي يوركشاير للغرض نفسه ، وزارة الداخلية كانت مستعدة بحلول يناير 2001 لوضع أهداف محددة للحجز والترحيل ، لأنه في مراكز الحجزالجديدة هذه يمكن أن يحتجز طالبو اللجوء الذين فشلوا في الحصول على اللجوء والفقراء . في انتظار الترحيل عن طريق آلة الترحيل المصفحة والمطلية ضد التاكل من أي شعور بالتعاطف أو المسؤولية .

ما الذي يكمن وراء هذه المحاولة الاستثنائية لانشاء نظام سجون منفصل لطالبي اللجوء المحتجزين في نقاط الوصول إلى المملكة المتحدة أو المحتجزين لأغراض إدارية ،في انتظار الترحيل ؟ في الواقع كيف تستطيع دول أوروبا الديمقراطية تبرير السجن لأشخاص لم يقفوا أمام المحكمة لارتكابهم جريمة جنائية لكنهم مستهدفون من الدولة وهل استسلامهم للسجن يرجع إلى وضعهم في الخارج ؟ في الواقع حبس طالبي اللجوء بهذه الطريقة ليس جديداً. هو جزء من تبريرات حزب العمال الجديد لإنشاء نظام كالمصنع لحجز وترحيل طالبي اللجوء ، الفوضى التي خلفتها إدارة المحافظين السابقة . بالرغم من نداءات المحافظين المتكررة لحزب العمال الجديد بضرورة حجز جميع أولئك الذين يقدمون طلبات لجوء في المملكة المتحدة .والمؤيدون في السلطة يشرفون على ترتيبات الاحتجازالفوضوي التي طورت بصورة مؤقتة

وتدريجية . بينما كانت هنالك مراكزاحتجاز صغيرة بالقرب من المطارات ،وبحلول عام 1993 ولأغراض جديدة بنيت مراكزللهجرة والاحتجازعالية الأمان في أكسفورد سكن كامسفلد ، والأغلبية العظمى من عدد السكان المتزايد من المهاجرين المعتقلين سجنوا في السجون الموجودة ،غالباً لفترات طويلة من الزمن . في كل من سكن كامسفلد والسجون العادية و حرم طالبوا اللجوء من ممارسة أى نشاط أوعمل ذي معنى وتم التعامل معهم في كثير من النواحي أسوأ بكثير من المدانين بجريمة - كما أعترف بذلك رئيس مفتشي السجون في ذلك الوقت .

مع أن حزب العمال الجديد ، في محاولته لتنسيق عناصرهذه الترتيبات المؤقتة في نظام السجون الخاص باللجوء المرتبط بسياسات الردع حاول إنشاء شئ مختلف من حيث النوع . ومرة أخرى كان نظاماً يحمل طابع الاتحاد الأوربي قد تم تصميمه لتنسيق ممارسات المملكة المتحدة مع تلك الموجودة بالفعل في البر الأوربي حيث يسجن طالبو اللجوء في مراحل مختلفة من عملية اللجوء . أنه نظام يتميز اليوم بمراكز لتسريع تعقب طلبات الوافدين الجدد ؛ ومراكز احتجاز خاصة لحبس مسببي المشاكل ، ومراكز حبس منفصلة بالقرب من المطارات ، لحبس طالبي اللجوء في انتظار الترحيل . ما نتج عنه ، مجمع سجون منفصل لطالبي اللجوء في جميع دول الاتحاد الأوربي مدعوم بقوات قانونية معينة وأدوات لنظام المراقبة والتحكم على مستوى أوروبا . وأصبح استخدام التدابير المتعلقة بالتحقيقات الجنائية الخطيرة كالبصمة الإلزامية لكل طالبي اللجوء بما في ذلك الأطفال في عمر الخامسة أمراً روتينياً ، كالتجاهل الكامل للحريات المدنية في تخزين البيانات الشخصية لطالبي اللجوء على نظام شنغن للمعلومات .أكبر قاعدة بيانات كمبيوتر في الاتحاد الأوربي، يمكن الدخول إليها من 50000 محطة في أوروبا . وحوالي 90% من المعلومات المحزنة به تتعلق بالهجرة وليس القضايا الجنائية ، وكما تعتبر قاعدة البيانات هذه قلب نظام الأمن الداخلي للاتحاد الأوربي ، ويعتبرالاتحاد الأوربي أن حركة نزوح 32.9 مليون من العالم أهم قضية أمنية واجهته

. من خلال حجز أعداد كبيرة من طالبي اللجوء أثنت الحكومة البريطانية على الخطة المحلية للاتحاد الاوربي التى تربط اللجوء مع الامن الداخلي . من عام 1999 شيئا فشئيا وخطوة بخطوة نفذ حزب العمال الجديد تدابير تستهدف طالبي اللجوء وتضمهم لنظام منفصل للمراقبة والتحكم . ولكن في الواقع حتي عند ما أنشأت الدولة البوليسية المنفصلة لطالبي اللجوء ، حزب العمال الجديد نفى أنه كان يفعل ذلك . وإلى هذا اليوم ، يوقع على اتفاقية جنيف على الرغم من حقيقة أنه من ادخل القوانين التي تنتهك المادة 31 التي تنص صراحة على الآتي أنه لا يجوز تجريم طالبي اللجوء لدخول بلد بشكل غير شرعي . بينما على الورق

، فإنه يظل ملتزماً بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ، ويتجاهل بشكل صارخ نصها القائل بأنَ المهاجرين (بما في ذلك طالبي اللجوء) يجب أن يسجنوا لفترات قصيرة فقط على الحدود (لمنع الدخول غير المصرح به) أو لفترة محدودة في سجون ما قبل الترحيل (للمساعدة على الترحيل) وحاول مع خاصية اللف والدوران أن يثبت بأن المحتجزين في مرافق الاستقبال التي يديرها القطاع الخاص لا يجتجزون في السجون إنما في فنادق وصور السجناء في أوكنغتون (الذين لا يسمح لهم بالمغادرة أو التنقل بين المباني ما لم ترافقهم حراسة أمنية) كضيوف وليس سجناء .

في الواقع حزب العمال الجديد على حق . هؤلاء الضيوف ليسوا سجناء بموجب قانون المملكة المتحدة المحلي ، لذلك المحكمة سوف تحجزهم لجنحة جنائية معينة . إن الحقيقة المرة التي يجب أن تخبأ هي ان طالبي اللجوء مأسورين –والأسر هو تدبير ينفذ عادة في زمن الحرب ضد الأجانب الأعداء (وهذا يثبت أكثر أن حزب العمال الجديد قد ذهب إلى الحرب مع النازحين في العالم) وتاريخياً يفصل المأسورون من السجناء الآخرين لذلك يستسلمون لحبس عن طريق قواة الطوارئ ، كالذين حبسوا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية بموجب قانون منع الإرهاب (شمال إيرلندا) أو خلال حرب الخليج عام 1991، عندما تم حبس الذكور من الطلاب العراقيين في السجون البريطانية . في الواقع ، أن حبس مجلس اللوردات للأجانب المشتبه بهم كإرهابين في ديسمبر 2004 كان تمييزاً وخرقاً للالتزام الحكومة بحقوق الإنسان. ومع ذلك اليوم ، طالبو اللجوء يمكن أن يحتجزوا إلى أجل غير مسمى بموجب قانون الهجرة ، ما داموا محتجزين بهدف الترحيل .

في إيطاليا مع خبرتهم الفاشية جادل التقدميون في نظام العدالة الجنائي بأن حبس طالبي اللجوء يعتبر اعتقالاً : الرابطة الايطالية للقضاة الديمقراطيين على سبيل المثال أدانت إنشاء نظام قانوني خاص للأجانب كتهديد للديمقراطية . ولكن في المملكة المتحدة يبدو أن حكومة حزب العمال الجديدة التي تزعم أنها تقدمية متعلقة قليلاً بالتقاليد الديمقراطية ، كالوعي التاريخي الهزيل الذي يظهر جلياً في الربط المباشر بين العنف ضد طالبي اللجوء وإعتقال اللاجئين اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية . ومن ثم هذا النقص من الاستذكار السياسي والتاريخي مفاجئ بشدة في ضوء التفكير المزدوج الذي يميز نهج الحكومة في اللجوء . عن طريق أفعاله وسياساته عامل حزب العمال الجديد طالبي اللجوء كأعداء أجانب يهددون الأمن القومي؛ ولكن وزراء الحكومة يكررون نغمة أنهم يرحبون باللاجئين الحقيقيين (دون أن يوضحوا بالتفصيل كيفية القيام بذلك). وأعلن حزب العمال الجديد وبلغتة أنه حكومة معارضة للعنصرية المنظمة ، أيضاً خلال أفعاله أحتوى وحشد للعنصرية ضد الغرباء . واعتقال طالبي

اللجوء ، المكون الثالث لسياسة الردع ،الذي بدأ المناخ الصحفي الهستيري المتزايد ضد الوافدين الجدد .

ولكن أخيرا من الذي بدأ العنصرية ضد الغرباء ، وأبعد من ذلك بدأ تعبيراتها الشعبوية الملتهبة في الصحافة التي كانت المعبر لقانون الإرهاب عام 2000 هذا، أول قانون دائم لمكافحة الإرهاب منذ 25 عاما ، يستهدف بشكل مباشر منظمات المهجر، حتي عندما حذر السير وليام ماكفيرسون في تقريره عن وفاة المراهق الاسود ستيفن لورنس من خطر تصوير المجتمعات السوداء على أنها إجرامية ، وشرعت الحكومة مجموعة جديدة من الصور : طالبو اللجوء مزيفون ومحتالون اللاجئون إرهابيون وأعداء في الداخل .

ما يحدث اليوم في ميدان سياسة الهجرة واللجوء ،تحدثنا عنه باستمرار أنه لاعلاقة له بالعنصرية . سألت جريدة ذا صن كيف يمكن أن نكون عنصريين، في حين أن معظم طالبي اللجوء من البيض ؟ إذا لم تكن هذه عنصرية ما هي ؟ العنصرية ضد الأجانب ،العنصرية الجديدة ضد زواج طالبي اللجوء من أسوا العنصريات الموجودة في العالم الغربي : ترحيل طالبي اللجوء يعكس التفرقة العنصرية ضد السود أو الترحيل للولايات المتحدة ؛ وأرجعناً الجدل حول أعداد طالبي اللجوء للعنصرية البريطانية ضد المهاجرين عام 1970 ؛ التي ترمي المسؤولية والعداء والسجن علي طالبي اللجوء وتعكس معاملة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ؛أن استهداف مجتمعات اللاجئين بموجب قانون الإرهاب عام 2000 يعكس العنصرية ضد الأتراك في السابق من قبل سلطات الطوارئ في منطقة التجارة التفضيلية .

أمن الدولة والعنصرية ضد المسلمين :

تحدث توني بليررئيس الوزراء البريطاني السابق بنبرة مروعة عن تهديد حقيقي وجودي يحتاج للمقاومة مهما كانت التكلفة السياسية، في خطابه لدائرته الانتخابية سيدجفيلد وقال لقد حذرنا من قبل أوروبا من مواجهة التهديد العالمي بعد 11 سبتمبرعن طريق التطرف الاسلامي . التهديد لقيمنا لأمة حرة وديمقراطية ومتقدمة اقتصادياً ، حتي الآن لا يأتي فقط من رئاسة بلير للعديد من رؤوس الإرهاب الدولية ولكن من الخطر المحلي الذي تشكلها أوروبا على نفسها . ويمكن القول إن التهديد سوف يكون له نتائج تدوم طويلاً وتلحق ضرراً كبيراً بالمجتمع المدني الأوربي ، والقيم التقليدية وأسلوب الحياة أكثر من أي خطر خارجي . وبالتالي الخطر مشتق من طرق تصويره المختلفة والتصدي له ، هو جزء لا يتجزأ من تدابير مكافحة الإرهاب التي تبناها الاتحاد الأوربي منذ 11 سبتمبر ، والتي وسعت تعريف الإرهاب ،من إجل خفض أسس العدالة التي أدخلتها الدول الأعضاء في قوانين الطوارئ . التي

تعتمدعلى مفهوم الأمن القومي الذي أطلق عن طريق العنصرية ضد الأجانب -المصطلح القيم الذي استخدمه سيفاناندين لوصف العنصرية الجديدة التي ظهرت في أوروبا خلال العقد الأخير موجه إلى أولئك الذين شردوا وجردوا عن طريق العولمة ، وتم رميهم على شواطي أوروبا . إنها عنصرية أجنبية من حيث الشكل لأنها موجهة للأجانب بغض النظر عن اللون ؛ إنها عنصرية في جوهرها تحمل كل سمات الشيطنة والابتعاد عن العنصرية القديمة والآليات التي تحدد أن الأجانب في موقع قانوني وعمراني ومؤسسي . وبعد 11سبتمبر توسعت معامل العنصرية الأجنبية الشرعية ومكافحة الأجانب لتشمل مجتمعات الأقليات العرقية التي تستوطن في أوروبا منذ عقود ، لمجرد أنهم مسلمون . بما أن الإسلام الآن يشكل تهديداً لاوروبا ، السكان المسلمون على الرغم من أنهم مواطنين ،وعلى الرغم من احتمال أن يكونوا مولودين في أوروبا إلا أنهم محصورون في حلقة ممتدة من العنصرية ضد الأجانب . إنهم لا يهددون أوروبا فقط كعدو داخلي ، في الحرب على الإرهاب تأييدهم للقيم والأعراف الإسلامية يهدد الامة الأوربية نفسها . تحت شعار حب الوطن ، وهددت العنصريات المعادية للاسلام جميعها بتدمير تركيب تعدد الثقافات .

إنها في السياق الذي نريد لكي نفهم دافع أوروبا الجديدة نحو الاستيعاب :الاستيعاب هو تبني عدد من التدابير ، التي تشمل إعادة صياغة قوانين المواطنة وفقاً لاعتبارات أمنية وإدخال اختبارات اللغة الإجبارية والتربوية لتقديم طلبات المواطنة وتشريع السلوك لأمناء المساجد ؛ وتشريع السلوك الثقافي للنساء والفتيات المسلمات اللإئى يمنعن في بعض المناطق في أوروبا من ارتداء الحجاب في الدولة في المدارس الحكومية أوغيرها من مؤسسات الدولة .

ولكن لكي تفهم كيف يخدم الاستيعاب سياسة الأقليات العرقية كمساعد لقوانين مكافحة الإرهاب في أمن الدولة ، من الضرورة أن نضع في الاعتبارالخطاب السياسي للأمن الذي نشره القادة الأوربيون بعد 11 سبتمبر لتبرير الغزوات المتلاحقة لأفغانستان والعراق . ومن المستحيل الآن فصل النقاش الحالي حول حدود التنوع الثقافي من الحرب على الإرهاب .

الاجندة الأمنية :

بعد أحداث 11 سبتمبر لم يستطع أحد أن يجادل بأن القاعدة لم تشكل تهديدا على الولايات المتحدة أو أن تكتيكاتها ليست إرهابية . واعتبرت حكومات الاتحاد الأوربي نفسها في خطر من تفجيرات القاعدة الانتحارية ونشاط الخلايا النائمة لأنهم حلفاء مقربين للولايات المتحدة ومشاركين نشطين في حرب الخليج الأولى ، وصدمت السلطات الألمانية من أن مؤامرة 11 سبتمبر قد دبرت في هامبورغ ، واعتقلت أربعة جزائريين بعد أن كشفت أدلة على وجود

مؤامرة لتفجير سوق عيد الميلاد في ستراسبورغ عام 2000 . وأيضاً تم تحذيرالسلطات البريطانية عندما حاول ريتشارد ريد وهو شاب بريطاني كاريبي اعتنق الإسلام تفجير رحلة تجارية باستخدام عبوات ناسفة مخبأة في حذائة . وحكومات الاتحاد الأوربي كانت غيرمسؤولة لأنها لم تتخذ إجراءت مناسبة لحماية مواطنيها من هجمات القاعدة الإرهابية . والمشكلة مع ذلك الرد على أحداث 11 سبتمبر لم يكن بالطريقة المناسبة . وليس الاتحاد الأوربي فقط هوالذي أدخل قرارات وشرع تشريعات جلبت مجموعة كاملة من القضايا التي لا صلة لها بالموضوع تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب ، إنما رؤساء الدول الأوربية البارزون (باستثناء المستشار الألماني والرئيس الفرنسي) لعبوا دوراً حيوياً في خلق أسطورة أن الغرب في خطر وشيك من أسلحة صدام حسين الدمار الشامل وأن صدام حسين على اتصال رفيع المستوى مع القاعدة يعود لعقد من الزمن .

وحتي مباشرةً بعد أحداث 11 سبتمبرحيث من المتوقع أن يكون التركيزعلى القاعدة على أشدهَ ، استجاب الاتحاد الأوربي عن طريق إحضارمجموعة كاملة من المخالفين في الرائ - ليس فقط من منظمات الإرهاب الأجنبية إنما من المخالفين في الرائ المضادين للعولمة وأنشطة حقوق الحيوان والثقافات الفردية المدمرة للشباب وهلم جرا - تحت سلطة مكافحة الإرهاب . الوضع العام للاتحاد الأوربي والقرارالإداري بشأن مكافحة الأرهاب أدخل في سبتمبر 2001 واضعاً في الاعتبار توسيع تعريف الإرهاب . النشاط الإرهابي لم يعد إلى حد كبير يقتصرعلى العنف المرتكب لنهائات سياسية؛ الآن أي إجراء يهدف إلى الحاق ضررركبيربلد أم منظمة دولية أو قد يؤدي إلى إجبارالحكومة على التصرف بطريقة معينة يدخل في تعريف الإرهاب . وإذا كان مفهوم القهرالمفرط أو الضرر الكبيرلا يزال يتضمن أن العنف الزائد هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الإرهاب ،فقد أعطى فكرة خاطئة عن الإدراج المتلاحق بموجب التعريف لكل الذين يدعمون الإرهاب بأي شكل إيجابي أو سلبي(أكدت الإضافات) وبهذه الطريقة تم إنشاء جرائم جديدة مرتبطة بالإرهاب . علي سبيل المثال الأفراد الذين يقاتلون من أجل تقرير المصير العرقي والذين لا يلاحقون أهدافهم عن طريق العنف أو يساعدون على علم في التحضيرلأعمال عنف من الآن فصاعدا ، يمكن أن يندرجوا تحت نطاق قوانين مكافحة الإرهاب الأوربية.

ولاحقاً بدأت الدول الأعضاء دمج المواقف العامة للاتحاد الأوربي واتخاذ القرارات الإطارية مع القوانين المحلية ،مما أدى إلى قيام بعض الدول بإدخال قوانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب الجديدة . وعدل آخرون النظام العام الموجود وتشريعات العدالة الجنائية والأجانب وتوسيع قوات الشرطة . بشكل حاسم قاد النهجين إلى إنشاء نظام عدالة جنائية فارغ

للجنسيات الأجنبية بما فيهم طالبو اللجوء ، الذين سوف يتم حرمانهم في المستقبل من الحريات المدنية وحقوق الإنسان الأساسية . تحركت فرنسا وإيطاليا والسويد لترحيل الجنسيات الأجنبية المشتبه في كونهم يشكلون خطراً أمنياً ، بالتالي ترك مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يمكن بموجبه تسليم الجنسيات الأجنبية إلى دول يتعرضون فيها لخطر الاضطهاد أو عقوبة الاعدام أو التعذيب أو غيره من المعاملات المهينة . أدخلت المملكة المتحدة قانوناً لمكافحة جرائم الإرهاب والإمن عام 2001 يسمح باعتقال الجنسيات الأجنبية فقط دون محاكمة وتم حبس أثني عشر منهم في سجني بيلمارش وودهيل . لم تقدم لهم إي تهم ولم يتمكنوا من رؤية الأدلة الموجهة ضدهم وبقوا في سجنهم لمدة 22 ساعة في اليوم .

وفي الواقع حكومة الاتحاد الأوربي كانت تستغل الفرصة التي أتاحتها أحدث 11سبتمبر لتوسيع تعريف الإرهاب ونشر مخالب أمن الدولة بطريقة لم يكن من الممكن التفكير فيها – مع أنه لم يكن غريبا علي أوروبا التحركات السياسية التي تستهدف المدنيين بالتفجيرات والهجمات الأخرى . كالحرب التي دامت 30 عاما في إيرلندا الشمالية والنزاع المستمر بين أسبانيا وإقليم الباسك وفرنسا حول مستقبل كورسيكا هذه هي أوضح الأمثلة للصراعات التي أودت بحياة المدنين ، سواء على يد الدولة أو الحركات شبه العسكرية . وحتي الآن مواد الاعتداء الحقيقية هذه لم تؤدئ أبدا إلى توليد نوع من التدابير الأمنية الشاملة وبررت بعد 11 سبتمبر والآن الهجمات الإرهابية الخاصة في مدريد ولندن .

ليس هذا للقول بان الدول الأوربية لم تحاول التوافق بشان السياسات الوحشية في إيرلندا الشمالية أو بلاد الباسك علي سبيل المثال . ولكن التوافق كان من خلال فكرة أن العنف المنفصل يمكن أحتوائة في محيط ، وتم تشجيع الشعب عامة للحفاظ على أسلوب بلينتزالعسكري لمواجهة مزيد من الهجمات المحتملة . ومع ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر تم تشجيع الشعوب الأوروبية للتفكير بطريقة مختلفة تماماً ، وشاهدوا أن أي قصف في أي جزء من العالم كتهديد مباشر لأمن كل شخص . وجادل جاي فلاجيد المتخصص في علم الجريمة بأن توسيع تدابيرمكافحة الإرهاب جاء من خلال تصوير خطر وشيك ذي أبعاد دراماتيكية دون الحصول على حصة من الدعم الاختياري . وأنتجت الأشارة المتكررة للأحداث الدراماتيكية المحددة إلى إدراك كاذب بحدوث خطر وشيك يرتبط بصورمنتشرة وغيرمحددة ، رغم ذلك تشكل خطراٍ كبيراً . أهداف هذا التهديد غالباً من الصعب تحديدها ، لكنها تشمل الأمن القومي وسلامة الأمة أو النظام العام والسلامة ،المفاهيم محتواها وتطبيقها قد يختلف على حسب الوضع السياسي .في جوهرها ليس هنالك أجزاء متفرقة من العالم ولا سطح خارجي بعد الآن .

أو بالأحرى السطح الخارجي في الوسط ، حدوده تحددها العنصرية ضد الأجانب .

والاشارة المستمرة للأحداث الدراماتيكية مثل أحداث 11 سبتمبر خدمت أجندة سياسية أوسع نطاقا: وصنعت موافقة على المراقبة الداخلية المتزايدة وتقييد الحريات الشخصية من خلال إثارة الخوف . الحكومة البريطانية على سبيل المثال شاركت في تجارب غير ليبرالة للحكم عن طريق الاعتراض الذي يتطلب اعتماد تدابيراستثنائية ضد الذين شجعوناً على اعتبارهم كامتشردين . التشرد ضروري كالتهديد الفداء . وقد وصف المحامي الرادكالي غاريث بيرس كيف أن سياسات الخوف التي ظهرت حول الأمن القومي أدت مفعولها :

،الأمن القومي لديه حلقة مغرية ترعب المعارضة السياسية والسكان وتجعلهم خاضعين لتدابيرالاستبدادية . وتوسع دائرة الخوف كفكرة التوسع المستمر للأمن القومي وإدراك مصالح الدولة كالقدرة على توجيه تاثيرالأحداث على العالم وتخلق درجة مبالغاً فيها من الخوف والتهديد وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للحكومات والمؤسسات الحكومية التي لديها الرغبة للتصرف بسرية وإخفاء المواد التي تصنع القرارات الوطنية الحيوية من الفحص الدقيق .

دور الاجهزة الأمنية :

في هذا المناخ ، توسعت أجهزة الأمن في أوروبا بسرعة . في المملكة المتحدة على سبيل المثال ، أصبح الشعبة الخاصة أكبر بمرتين ونصف مما كانت عليه خلال الحرب الباردة والصراع في إيرلندا الشمالية . وفي الوقت نفسه وفرت التدخلات الغربية في البلدان الإسلامية مزيداً من الفرص لوسائل الاعلام لتشوية مجموعات معينة ، حتى الدول التي تعمل على حشد الرأئ العام في الحرب العالمية ضد المسلمين . كما لاحظ المحامي جون ايتون .أن الرأئ العام غالباً ما يتم التلاعب به عن طريق إبراز الصور النمطية والتبسيط :

وقد قيل لنا أننا نواجه تهديداً معقداً وساحقاً لكننا ومع ذلك أعطينا أفسد الوسائل لحل مشاكلنا: رسوم الكاريكاتير لصدام ولانتحاري بن لادن والأئمة الأشرار، هي رسوم كرتون لشخصيات رهيبة في ظلها تشجعنا على التوحد.

نظام التنميط الديني :

تشير الأدلة إلى الآتي ، بدلاً من اتخاذ إجراءت محددة ضد أفراد تربطهم علاقة بالقاعدة أو شركائها ، تقوم أجهزة الأمن ببناء استخبارات واسعة النطاق بشكل منهجي حول مجتمعات أو جماعات معينة ترى أنها تشكل خطراً أمنياً محتملاً . وهذا ما يؤكد ملاحظات اختصاصية علم الجرئمة ماغنوس هور نكفيست أن الانتماء إلى مجتمع أو مجموعة معينة بحد ذاته يشكل

تهديداً امنياً ، ومن هنا كانت الخطوات الصغيرة لنشر تدابير قهرية ضد مجموعات معينة ، سواء عن طريق الطبيعة العقابية احتجازالأجانب بموجب قوانين الإرهاب أو مضايقات الشرطة الخفيفة حول المساجد .

التنميط من قبل أجهزة الأمن تطورعلى مرحلتين :المرحلة الأولى ركزت على الأجانب الأعداء المشتبة بهم خاصة الطلاب الأجانب وطالبي اللجوء واللاجئين بشكل كبير (ولكن ليس حصراً) من المناطق الاسلامية في العالم . ، الموقف العام للاتحاد الاوروبي بشأن مكافحة الإرهاب هو إرشاد جميع الدول الأعضاء لفحص جميع طالبي اللجوء لتحديد ما إذا كان لديهم صلة بالإرهاب بما في ذلك الدعم الايجابي الشامل للإرهاب . وتم إنشاء ملف لكل شخص في الأسرة يشرح بالتفاصيل المعلومات حول نشاطه النقابي والسياسي والتجاري في بلد المنشأ أو أي بلد أقام فيه . واستهدفت أجهزة الاستخبارات في الدنمارك وألمانيا والنرويج الطلاب الأجانب كمجموعة عالية المخاطر وشرعت في عملية التنميط الديني للطلاب من خارج الاتحاد الأوربي . ووضعت أجهزة استخبارات الشرطة الدنماركية (بي آي تي)وأجهزة أمن الشرطة النرويجية (بي اس تي) إلزاماً علي عاتق الجامعات لتعاون مع الاستخبارات الأمنية لجمع المعلومات على أساس أن الطلاب الاجانب قد يحاولون التسجيل في الجامعة للوصول لمعلومات أو معدات يمكن أن تستخدم لإنتاج أسلحة الدمار الشامل . وبدأ النظام الألماني التنميط الديني لجنسيات الأجانب من الدول الإسلامية ،من الجامعات لكنه امتد منذ ذلك الحين إلى الأعمال الخاصة وهذا غير مسبوق في الميزان ، وبحلول عام 2002 جمع قسم التحقيق الجنائي التابعة للدول الفدرالية تسجيلات شخصية لستة مليون شخص و حدد أكثر من 20 ألف مشتبه به حتى من دون وجود أدلة ملموسة ضدهم . ولكي يكون مؤهلاً للادراج في هذه القائمة .، المشتبة يجب أن يكون منتمياً للاسلام ومن دولة إسلامية ، ويبلغ من العمر من 18-24عام وليس له سابقة في قسم التحقيقات الجنائية ، في من يمكن أن نشتبة أكثر من شاب مسلم ليس لديه سجل شخصي في الشرطة ؟ .

والمرحلة الثانية في المملكة المتحدة كما في كل أنحاء أوروبا تحركت أجهزة الاستخبارات لتنميط المجتمعات المسلمة جميعها مواطنين أو غير المواطنين علي حدا سواء . وبحلول عام 2001 بنى المحامون البريطانيون والحملات المضادة لتجريم المجتمعات صورة تفصيلية عن كيفيه عمل أجهزة الاستخبارات . دعم القضايا الدولية هو المفتاح لمعرفة ما إذا كان المسلم سيخضع للتحقيق . وفقاً لمحرر الشؤن الداخلية السابق مارتن بريت أن أجهزة الشرطة والأمن تنظر للإسلام في حد ذاته كتهديد وفشلت في التعرف علي تنوع الحركة الإسلامية . وفي حال تجمع المعارضين السياسيين الحقيقيين وعدد من المسلمين العاديين مع أشخاص إرهابين سوف يعتبر معظمهم أرهابيين ، وبالتالي يخفون أي تهديد حقيقي محتمل

بدل توضيحه وعلاوة على ذلك أصبحت الأجهزة الأمنية الغربية أكثر اعتماداً على وكالات الاستخبارات في العالم الإسلامي والعربي بعد الهجمات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر مما أدى إلى مزيد من الارتباك . و يلاحظ على هذه الوكالات استقلالها السياسي أو احترامها لحقوق الإنسان ولكن في الغالب تعمل كذراع لقمع الأنظمة الاستبدادية في حال ممارسة الإرهاب . وقد تحاول هذه الوكالات استخدام أجهزة الاستخبارات الأوربية كوسيلة لاستهداف المعارضين من الحركات الإسلامية المحلية على الرغم من أن هولاء المعارضين لا يتشاركون نفس العقايد مع تنظيم القاعدة ولجأوا إلى الغرب . وفي بريطانيا ظهر جلياً أن الأفراد المسلمين مشتبه في أنهم قاتلوا في أفغانستان ضد الروس (عندما كانت الولايات المتحدة تمول المجاهدين) أو في البوسنة (ضد التطهير العرقي) وقد يكونون عارضوا المجلس العسكري في الجزائر أو قوات الاحتلال الروسية في الشيشان بصورة إيجابية أو سلبية . كاللاجئيين الفلسطينين المعارضين لإرهاب دولة إسرائيل أو المقاومين للانظمة المدعومة من الغرب في المغرب وتونس وتركيا ومصر فانهم أيضاً يتعرضون للتحقيق . ومن هنا واصلت أجهزة الاستخبارات وصف مجتمعات باكملها بأنها شبكات إرهابية مع زمالة شيوعية وشبكات سياسية توصف بانها مرتبطة بالإرهاب .

حتي إعطاء مبلغ صغير من المال يعتبر دليلاً علي تمويل الإرهاب ، وأمناء المساجد يمكن أن يشتبه فيهم إذا شاركوا في جمع الاموال من أجل القضايا الدولية ، مثلما تفعل المؤسسات الخيرية المسلمة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمساعدة الانسانية للفلسطنيين أوالشيشان في المناطق المحتلة ، على سبيل المثال ، مخيمات اللاجئين في انغوشيا. الخاضعة لقوانين مكافحة الإرهاب ، يمكن تفسير كل هذه الاعمال كدعم إيجابي للإرهاب على أساس الآتي ،على الرغم من أن مساعدات الطوارئ لم تكن موجهة للمؤسسات الإرهابية الا أن بعضها انتهى به الامر في أيديهم .

ACKNOWLEDGEMENTS

As this book has been a long time in gestation – 16 years in fact – there are a considerable number of people to thank. It was in 1992 that the Institute of Race Relations (IRR) first launched the European Race Audit (ERA), of which I am head. Not only have IRR staff Harmit Athwal, Arun Kundnani and Rosie Wild provided support and inspiration, but a quite amazing bunch of volunteers from across the Continent have given of their time, translating articles and providing a network for discussion and ideas. And, as they have never received any reward for so doing, if I didn't register my thanks here, I would be a very ungrateful person indeed.

Over the last 16 years, the work of the ERA has grown in importance, and if I have grown with it, then IRR Director A. Sivanandan, is the principal reason why. When I first walked into the Institute as a hopelessly disorganized student and anti-fascist activist in 1982, I would never have predicted that one day I would come to write a book. But Siva helped me to hone my commitment and find my voice. If the reader finds clarity in this book, then the clarity is Siva's, not mine. *Race & Class* editor Hazel Waters was also a fine teacher. She has spent hours unravelling the knots in my writing, and for this she cannot be thanked enough.

But if Siva and Hazel have been the finest teachers during the last 16 years, over the last year, my best best-friend has been Jenny Bourne, whose support on this project – which I little deserved – has been unbelievable. (Different versions, of different chapters, landed on her kitchen table literally every weekend.) Writing on

refugee, integration and migration policies in so many different countries is no easy task, when your natural inclination on taking up official documents (particularly EU ones) is to glaze over. Mercifully, Frances Webber was on hand for me to test out ideas, to check the text and iron out any wrong interpretations of the

law. Thanks also to Naima Bouteldja, Victoria Brittain, Avery Gordon, Penny Green and Robin Virgin for spurring me on as well as my editor at Pluto Press, David Castle. Sixteen years is a long time to labour over a book, but it has taught me a lot about myself. Most of all, it has taught me gratitude – for it was not till the making of this book that I came to recognize the tremendous hardships faced by my father, Andrew Fekete and my mother, Elizabeth Fekete – forced migrants from a different era. To them, I express not only my thanks but my remorse for taking half a century to show my appreciation.

ACKNOWLEDGEMENTS

FOREWORD

A. Sivanandan

Facts do not speak for themselves – not in an age of disinformation, spin and deceit. To derive truth from facts, therefore, is the mark of a rare political intelligence; to envisage trends and tendencies even before the fact is the mark of a rare political instinct. It is this combination of virtues that gives Liz Fekete's investigation into Islam phobia, xeno-racism and the rise of the security state in *A Suitable Enemy* its authenticity and authority. Underscoring all of which, of course, is the sociological imagination that allows her to become the oppressed and the hatred of injustice that calls her to their cause.

The ground, though, has to be cleansed of yesterday's notions of today's racism. Racism changes with changes in the economic and political system, and the nationalist racisms of industrial capitalism have yielded to the common, market racism of global capital.

Hence, for instance, the treatment meted out to (white) East European immigrants cannot be said to stem from a 'natural' fear of strangers, xenophobia, but from a compelling economics of discrimination, akin to racial discrimination, effectively racism under a different colour, xeno-racism. The treatment of the Roma, however, bears the mark of Cain, the outcast, the sub-hominess – a more savage aspect of racism. And that despite the fact that they too are citizens of Europe. Asylum seekers, of course, are outsiders by definition and mostly non-white, and therefore kept from earning a legitimate livelihood, denied basic social and civil

rights, and liable to end up in prison or detention center, if not already set upon by the passing fascist.

Since 9/11, however, racism has taken a qualitative leap and spawned other racisms in the process. The immigrant is no longer just a classic outsider but also the terrorist within. Since the latter is most likely to be a Muslim, it is 'natural' to hold all Muslims suspect until proved innocent. It is like the 'Sus' law which once criminalized British black youths on suspicion of their being about to commit a crime – except that in this case the victims are marked out not so much by their color as by their beards and headscarves. And, like the black youth, they must walk on tiptoe through the land, looking over their shoulders, inviting of more suspicion – or else give up being who they are. These are the choices: you either integrate or disintegrate.

Integration today, in any European language, has, by a political sleight of hand, been equated with assimilation, the aim of which is a homogenous society and not the pluralist multicultural society that integration envisages. Hence the attack on multiculturalism, which, despite its success in Britain, has been interpreted by politicians and pundits in search of homogeneity to mean cultureless, ethnicism, communities closed in on themselves – thevery antithesis of *multi*-cultureless. And the focus of that attack now becomes the Muslim communities who are perceived as 'self-separated' not just by culture but by religion too, a political religion at that, with its own system of laws and rules of social conduct and sanctified oppressions – a fundamentalist religion of the Book – stuck in the Middle Ages, untouched by time or place

– forever waging *jihad* against the unbelievers.

That, at any rate, is the populist and rightwing rationale for the crusade against the Muslims. The Left '*liberati*', however, are far more sophisticated, ideological even, in their approach. Their opposition to Islam stems from their defense of the Enlightenment and of western values – liberty, equality, fraternity – all under threat from Islam. But when did the Enlightenment ever reach out to the 'darker races'? As for western values, they have only been observed in the breach. What Islam knows of the West is imperial exploitation, racial oppression and religious bigotry. And then it is argued that, among other things, Islam's oppression of women and of homosexuals signifies fascist and medieval characteristics – is, in fact, Islam fascism. But this is to tar the whole of Islam with its fundamentalist brush (and if Islam, why

not Christianity too?). The argument, besides, is not historically specific – comparing civilizations and cultures across time and social formations. Islam, in any case, is not a monolith. It varies and develops across cultures and countries, and what we are witnessing is the emergence of a European Islam. To wantonly overlook these trends and tendencies, as the *liberati* do, is both intellectually dishonest and analytically inept.

Worse, it stokes the politics of fear on which European governments have based their catchall anti-immigrant and antiterrorist legislation which, as Liz Fekete eloquently shows, not only erodes civil liberties and points the way to arbitrary government but also undermines the very values that Europe vaunts. Nowhere is this clearer than in her chapter, 'They Are Children Too', which is both a passionate indictment of an immigration and asylum system that incarcerates children in detention centers for long periods prior to deportation, and a cry against the dimming of the Enlightenment: to dispossess a child of its childhood is to dispossess it of its first liberty.

But all is not lost. For, ironically enough, it is the grandchildren of immigrants, born and socialized in Europe, who are now taking up the cause of Liberty – in challenging discriminatory and repressive laws in several countries of Europe, in swelling demonstrations everywhere against the war in Iraq and the systematic destruction of Palestine and, in France, fighting against their relegation to an underclass locked up in the *banlieues* andbrutalised by the police.

Contrary to the official view, however, these young people, mostly Muslim and/or black, are not into self-segregation. Nor do they want to be assimilated into a society that denies them their basic rights. How Liz Fekete characterizes them, instead, is as an anti-body within the body politic, challenging the system to live up to the Enlightenment values that it has itself dissipated. Like any good investigation, *A Suitable Enemy* contains within it the seeds of action.

INTRODUCTION

When, in 1992, the Institute of Race Relations (IRR) first set up its European Race Audit,1 on which I have worked since its inception, neo-Nazis in Germany were on the rampage and refugee hostels at Hoyerswerda and Rostock had been firebombed.2 In Austria, the leader of the far-Right Freedom Party (FPÖ) had just launched a twelve-point 'Austria First' petition against foreigners; in France, Jean-Marie Le Pen's Front National (FN) was putting the finishing touches to its '300 measures for the renaissance of France'; and, in Belgium, the Vlaams Blok (VB) had published a 70-point programmer against immigration. The response of Chancellor Kohl to the unprecedented racist violence against asylum seekers and migrant workers in Germany, gave succor to the neo-Nazi cause by abandoning Article 16 of the German Constitution that guaranteed the right to seek asylum. Kohl was not alone in capitulating to the extreme-Right agenda. The EU harmonization of asylum and immigration laws was leading to a new pan-European racism directed against asylum seekers and migrant workers

Yet, despite the closing of Europe against migrants and asylum seekers displaced by globalization and the break-up of the former Communist bloc, the IRR could not have predicted, back in 1992, that the extreme-Right's call for an exclusive national preference and cultural identity would come to fruition some 16 years later. For a variant of the extreme-Right's call for national preference is today written into government social programmers that demand compulsory integration (i.e. assimilation) of minority ethnic communities into superior British, German, French (etc.) 'values'. How the nativism of extreme-Right and anti-immigration

movements came to be written into European immigration, asylum and national security laws is the topic of this book. For the sake of clarity, I have divided what follows into four sections:

2 A SUITABLE ENEMY

the emergence of a new form of non-colour-coded institutionalized racism, and the links between this racism and the security state; the popular discourses that justify the introduction of racist immigration controls and nativist citizenship policies; the human cost of EU detention and deportation policies; the new resistance movements and the centrality of civil rights. But as *A Suitable Enemy* is concerned, for the most part, with developments in racism – both popular and institutionalized – and anti-racism, post-2001, the purpose of this introduction is to provide some historical context and backdrop.4 For the processes whereby certain groups in European societies have been identified as 'enemy aliens' and 'enemy citizens' were set into motion well before the September 11 2001 al Qaida attacks on the World Trade Center and the Pentagon in the US.

Europe has, of course, had a long history of treating its ethnic minorities, most notably the Jews and the Roma, as 'enemy aliens'. But since the late 1990s, a whole host of other groups have come to be identified as 'suspect' communities as new strains of racism have erupted like sores on society's surface. Some of the responsibility for this lies, as already indicated, with the army of extreme-Right and anti-immigrant (nativist) electoral parties, which, from the 1990s onwards, were making significant electoral breakthroughs in one European country after another. The post-war consensus whereby European countries were ruled either by the forces of the centre-Right (Conservatives, Christian

Democrats, Liberals) or the centre-Left (Social Democrats, sometimes with Greens, Liberals and other small Left parties as coalition partners) was beginning to break down.5 As the frantic pace of European harmonisation transformed the nation state, exacerbated existing regional disparities and broke up working-class communities and culture, two breeds of populist extreme-Right movements emerged. The first type, epitomised by the FN in France, sought to exploit the insecurities of globalisation's (white) losers; the second, represented most clearly by Italy's Northern League, espoused the greed and selfishness of its (business and nouveau riche) winners. Both played on the fears and anxieties of an electorate fragmented by the social

upheaval and economic adjustments that had left them, in the absence of other political moorings, susceptible to xenophobic conspiracy theories. National identity and culture, the extremeRight and anti-immigrant parties were warning, were under threat not only from EU bureaucrats but from the cosmopolitanism of liberal elites.6 The only solution, as they saw it, to the cultural dissolution (i.e. multiculturalism) favoured by liberal elites was cultural purity (i.e. monoculturalism), which would be fought for via campaigns for 'national preference' (i.e. natives first, hence the extreme-Right slogans 'Austria First', 'France First', etc.).

These were campaigning slogans based on an electoral politics that made a deliberate pitch for the vote of working-class constituencies, as well as vulnerable groups like pensioners, who had traditionally voted Left.7 The new nativists presented themselves as the natural defenders of the welfare state as well as the (white) working class. Thus, the FN, whose share of the national vote in

the late 1990s outstripped that of the Greens and the Communists combined, and who, at one point, controlled the naval port of Toulon, the Marseilles suburb of Marignane, the southern Rhône valley town of Orange as well as Vitrolles (the fourth largest town in the Provence-Alpes Côte d'Azur region), depicted itself as the protector of the working class from the ravages of the global market. (The sociologist Pascal Perrineau coined the term 'gaucholepénisme' to describe the rise in urban areas of a disenchanted working-class electorate won over to the FN.9) Jörg Haider, leader of the FPÖ, also described himself as the protector of the Austrian poor, the elderly and the working class.10 On doubling its share of the vote in the September 1997 general election, the Norwegian Progress Party declared that 'We are the caretakers of the working class… labor has deserted the welfare state.'11 It was a tune repeated by Pia Kjærsgaard, the leader of the Danish People's Party (DPP), which was formed in 1995, as a breakaway from the more avowedly far-Right Progress Party. Kjærsgaard became adept at packaging herself for media consumption as an ordinary housewife and mother, in tune with the everyday problems of Danish folk.

4 A SUITABLE ENEMY

How did such extremist, racist parties become embedded in mainstream society? While there was much discussion, in the first half of the 1990s, of placing a political *cordon sanitaire* around parties that espoused racism, this was dissipated when the nativists gained ground in a media that popularized its message and themes. For instance, 'the boat is full' was originally the slogan of the far Right Republican Party in Germany, but it soon became used by most of the German mainstream political parties. In September

1991, just eight days before the pogrom at Hoyerswerda, the right-wing popular magazine, *Der Spiegel*, blazoned the slogan on its front cover, complete with an illustration depicting Germany as a massively overcrowded boat, surrounded by a sea of struggling humanity, with a sub-title 'The onslaught of the poor'.12 Similarly, the extreme-Right's alarmist warnings about the threat posed by 'foreign criminality' was greatly aided by media reporting from the 1990s onwards. And today, the issue of foreign criminality is peddled freely by nearly all the political parties, particularly at election time. The mainstreaming of the foreigner/criminal equation was greatly aided, throughout the 1990s, by the way in which police, interior ministries and right-wing political think-tanks issued dubious, unscientific and radicalized crime statistics that purported to show that European societies were under threat from immigrant crime waves as well as duplicitous asylum seekers. Crime statistics, in their turn, were sensationalized in the media, which came to constantly link the themes of immigration, crime and security.14 For in this, the digital age of 24-hour news coverage, where hundreds of television channels compete for viewers, the media has a vested interest in perpetuating the notion that crime and immigration are out of control. Throughout the late 1990s, much of the media, particularly the tabloids, also portrayed asylum systems as out of control, with immigration departments depicted as incapable of dealing with 'bogus' claimants whose real intention in seeking asylum was to gain access to the social benefits that accrued from a generous welfare state.15 Not only was the media's constant focus on the numbers of asylum seekers arriving grist to the extreme-Right's mill, but anti-immigrant electoral candidates

were regularly presented in the media as the authentic voice of the people battling against liberal elites who lived detached from the problems of ordinary working-class folk.

This interplay between anti-immigration movements and the media was very clearly demonstrated in the November 1997 Danish local municipal and regional elections when the DPP made its first significant electoral breakthrough, scoring 6.8 per cent of the national vote. One national tabloid newspaper, the *Ekstra Bladet*, launched a campaign against refugee welfare cheats while another, the *Jyllands-Posten* (notorious in 2005 for its decision to print twelve cartoons of the Prophet Mohammed, one of which depicted the Prophet as a terrorist) claimed that elderly immigrants, who did not qualify for a state pension on the grounds of the 40-year residence requirement, were milking the system. Such was the climate of hate, that in October 1997, just one month before the elections, Danish Refugee Aid warned that 'the tone of the debate' was 'so negative' that refugees living in small towns were migrating back to city areas with larger migrant populations in order to guarantee their safety.

One of the main targets of the press invective were Roma asylum seekers and migrants from eastern Europe and the Balkans who had been displaced from their 'homelands' following the break-up of the former Soviet Union and subsequent horrendous levels of racial violence. More an 'outcast' community than ever before,18 the Roma were the archetypal 'suitable enemy'. Not only were they Gypsies and beggars, but asylum seekers to boot. A similar pattern of events to those that had occurred in Denmark

unraveled in Ireland. The Immigration Control Platform was launched in May 1998 on the back of a campaign of negative press reporting during which negligible immigration was described as a ‘wave crashing into Ireland’. As racist attacks escalated, the Irish Council for Civil Liberties accused the newspaper editor of the *Wexford People*19 as well as some backbench MPs of fuelling ‘racist poison’ against refugees and asylum seekers, particularly the Roma.20 In the same year as the Irish anti-asylum campaign, Roma from eastern Europe were singled out for attack in the UK. A *Dover Express* editorial also had the Roma in mind

when it stated, ‘We want to wash dross down the drain’. ‘Illegal immigrants, asylum-seekers, bootleggers … and scum of the earth drug smugglers have targeted our beloved coastline … we are left with the backdraft of a nation’s human sewage and no cash to wash it down the drain.’ Meanwhile, in the Netherlands, sections of the Dutch media were also instrumental in popularizing the themes of locally based anti-asylum groups, which in 1999 united for a brief spell under the umbrella of the Party for a Safe and Caring Society 2000. The biased, misleading and hysterical television and newspaper coverage of incidents in the Friesland village of Kollum in November 1999 played a large part in the deteriorating situation. (Asylum seekers at the Kollum reception center were held collectively responsible for the rape and murder of a local teenage girl.)

This combination of anti-immigration movements and media invective proved too much for mainstream political parties. Politicians knew full well that, because of Europe’s declining birth rates, an ageing population and shortage of skilled workers, in

some areas, and semi- and unskilled workers, in others, Europe was in desperate need of migrant workers. But they also knew that to openly acknowledge this would be to antagonize the electorate. At the same time, governments feared that the global isationinspired irregular movements of people, resulting in migratory flows of labor surplus to Europe's economic needs, would derail a political strategy based on micro-managing the migration process quietly and behind the scenes. In this climate, political mileage could be gained by incorporating the extreme-Right's anti-asylum, anti-immigration agenda. A Third Way philosophy, epitomized by the British prime minister Tony Blair22 and his Spanish counterpart José Maria Aznar, grew up to justify this accommodation with grassroots nativist movements. In vain did anti-fascists point out that the extreme-Right parties were often the winners when mainstream parties prioritized immigration, asylum and security as election ploys. It was also becoming clear that those parties that fought elections on anti-immigration, anti-refugee themes would have to seek further accommodation with the extreme Right. Many centre-Right parties found themselves in a position

where they either shared power with the anti-immigration parties (as junior partners in coalition governments) or had to bow to their demands, because these smaller parties held the balance of power in weak parliaments.

There were, of course, variations to this trend from one country to another, depending on its particular history and political culture. In Germany, where the federal electoral challenge from the more openly far-Right and neo-Nazi parties was weak, the Christian Social Union became particularly adept at playing

the ‘foreigner card’ as a way of winning votes, and, by linking immigration to crime, managed to steal the far-Right vote and become the standard-bearer for the entire German centre-Right.24 The fear promoted by the growth of the VB in Belgium ensured that a 1996 immigration and asylum law (known as the ‘Vande Lanotte’ law after the Social Democratic interior minister who initiated it) actually implemented many of the proposals first advanced by the VB in its 70-point programmer to end immigration (more deportations, the creation of detention centres, no social assistance, the removal of the right to work, no access to welfare benefits, etc.). In the UK, asylum was the dominant issue in the run-up to the 2001 general election with the Conservative leader William Hague, in a speech at Conservative party conference in Harrogate, warning that labor would turn Britain into a ‘foreign land’. Hague used the phrase ‘We will give you back your country’ eight times and devoted a whole page of text to a shrill attack on Labor’s record on asylum.25 Jean-Marie Le Pen’s stock-in-trade for more than 30 years was alarmist scaremongering about urban crime fed by unchecked immigration, a theme that was taken up by President Chirac in the run-up to the 2002 French presidential elections when facing Le Pen in the second round.26 The TV watchdog l’Observatoire du Débat Public reported that the ‘accumulation of [violent] facts on TV had given the impression that all protection has collapsed, leaving a field of ruins’. The commercial station TF1 and the state network FR2 were both blamed for serving Le Pen’s theories by exaggerating accounts of the dangers of urban and rural crime waves.27

8 A SUITABLE ENEMY

But why did politicians acquiesce in the process whereby immigration, asylum, crime and security came to be a dominant

(if not the major) issue in elections in all EU countries in the 1990s? Part of the answer lies in the substantial reduction in the power of the state to protect its labor force from the impact of the market in a globalized economy. Impotent to deal with many rising inequalities, the mainstream political parties slugged it out at election time, each hoping to deal the knock-out blow, proving that they and only they could best manage immigration and asylum in the interests of the native people. From now on, the *cordon sanitaire* would be against refugees and asylum seekers. Thus, from the 1990s onwards, both centre-Right and center-Left parties began to implement laws that criminalized asylum seekers (through compulsory fingerprinting of all claimants, for instance) and isolated them from the rest of society, by removing them from the welfare state altogether and/or placing them in detention centers, prior to removal. The German model of replacing cash payments to asylum seekers with food, coupons and clothes and forcibly dispersing asylum seekers across the country began to be favored by other countries.

But with the dispersal of asylum seekers went the dispersal of xenophobia. Kosovan asylum seekers in Switzerland were among the first to be dispersed to mountain huts administered by the army. Here, and in Scandinavia, the Netherlands, Ireland and the UK, anti-asylum movements (sometimes fomented by the extreme-Right, sometimes emerging spontaneously from below) sprang up in local constituencies as residents' committees formed blockades to keep the asylum seekers out.29 Racist violence and neo-Nazi petrol bomb attacks on asylum hostels, as well as Roma camps30 and the dilapidated encampments of migrant agricultural workers in southern Europe31 became an everyday occurrence. The violence was constantly shifting from one region to the next.

One day Oberwart, Austria (four Roma killed in a bomb attack),32 the next day Lübeck, Germany (arson claimed the lives of ten asylum seekers, mostly African and including six children).33 One day the Brandenburg town of Rather now (116 asylum seekers issued a desperate plea to be transferred to a safe region),34 the

next day Glasgow (four families, fleeing racial violence, were told that unless they returned to the housing estate they fled from, all welfare support would be withdrawn). By the beginning of the new millennium, a whole architecture of exclusion had been built up around asylum seekers who found themselves without civil and social rights and vulnerable also to the most basic denial of their fundamental human rights, including the right to dignity and life itself. It was this that heralded a new form of non-colour-coded institutionalized racism, xeno-racism, the parameters of which are laid out more fully in chapter

Once structures of exclusion are erected for one group in society, they can easily be adapted for others. Thus, following the September 2001 attacks on the World Trade Center and the Pentagon, public discourse began to identify, to a much greater extent than before, minority ethnic communities who happened to be Muslim, as ‘suspect’ communities whose loyalty and patriotism were constantly questioned. Of course, the extreme-Right’s identification of Muslim communities as constituting a ‘threat’ had co-existed with its demonization of asylum seekers, throughout the 1990s. But, at this point, the Islam phobia of the nativists was neither mainstream nor linked exclusively to the supposed threat that Muslims posed to national security. Rather, extreme-Right populists saw in the lives of Muslims the same ‘alien’ lifestyle

that once characterized the Jew – inassimilable on account of a foreign religion, inimical to monocultural, multipath Europe on account of an obvious cultural difference. The ruling liberal elite, furthermore, was accused of nurturing Muslim immigrants' perceived difference through its support for globalization, which they linked to cosmopolitanism and the dilution of national identity. Crude anti-Muslim racism lay behind some of the DPP's success in Denmark, as well as the rapid rise of the List Pim Fortuyn (LPF) in the Netherlands (its populist leader, Pim Fortuyn, achieved notoriety after the publication of *Against the Islamification of our Culture*). But the message was not mainstream. At this

stage, governments were preoccupied not with Muslims, but with the economic integration of specific groups – Moroccans, Turks, Algerians, Pakistanis, for example – which were experiencing high levels of unemployment and poverty. And the intelligence services were less concerned with Islamism *per se* than with the political activities of different national groups – Algerians, Kurds, Palestinians, Lebanese – as well as non-Muslims, such as Sri Lankan Tamils or Punjabi Sikhs.

However, a shift in the views of governments and security services was on its way. And once fully realized, it was quick to enclose Muslims within a parallel security state that had been surreptitiously created over previous decades. It was in 1991 that Tony Bunyan, editor of State watch, first warned that behind the formal institutions of (then) European Community (EC) lay a shadowy parallel state, largely undemocratic and unaccountable. Its purpose, warned Bunyan, was twofold: to create a hard outer barrier to prevent asylum seekers and immigrants from entering

fortress Europe; and to develop mechanisms of internal control that would effectively police long-term residents who, although settled in Europe, lacked citizenship rights.36 This gradual growth of a parallel European Security State provided the basis upon which more and more categories of people, mainly Muslims, and including citizens as well as long-term residents, came to be caught up within the ever-expanding loop of xeno-racism. Even prior to the events of September 11, administrative systems had been established by heads of states and civil servants that were leading to the collection of wide-ranging data on Europe's minority ethnic communities. First, the collection of extensive personal data for general surveillance purposes, which started in the 1970s, was applied to asylum seekers. Information on all asylum seekers was stored on the Schengen Information System (SIS), which is the EU's largest computer database and at the head of the EU's internal security system. In time, data registered on SIS was extended to include Third Country Nationals who, although long-term resident in Europe, for a variety of reasons, did not have citizenship. After September 11 2001, security services took the view that Islam *per se* constituted a 'threat'. The data collection

systems expanded still further. The EU and member states set about building up 'risk profiles' of Muslim residents, while the European Council's Anti-terrorism Roadmap introduced a new system of 'alerts' on SIS and the creation of a European central register on Third Country Nationals present within the territory of the EU. The latest proposal is to establish a comprehensive electronic pact with the US, whereby vast volumes of information on European citizens and travellers would be passed on to the US security services.

The crucial impetus for the institutionalization of anti-Muslim racism then was not so much the populist anti-Muslim rhetoric of the nativists, as the fears and preoccupations of intelligence services, which were the principal movers behind the emergent European Security State. The German and French intelligence services, in particular, with their close ties to intelligence services in Turkey and Algeria respectively, played a key role in introducing processes that criminalized Muslim communities in Europe. For they had regarded their minority communities – Turkish, Kurdish, Algerian, Moroccan – as constituting a security threat for some years. In Germany, the Kurdish Workers Party (PKK) was banned in 199338 at the request of the Turkish prime minister, Tansu Ciller, who had vowed to crush the Kurdish rebels within a year. The Christian Democrats declared 1998 'the year of security' with interior minister Manfred Kant her pressing the EU to follow its lead in prioritizing the triple themes of crime, immigration and security, arguing that 'in view of this threatening situation, western Europe must view itself as a security community… All our countries are potential destinations if the beginnings are not stamped out.

But it was France that had the most draconian approach to its minority ethnic communities. For its strategic interests, including its decision to assist Algeria's military-backed regime when it annulled the results of the first round of the January 1992 general election (the first round was won convincingly by the Islamic Salvation Front, FIS), demanded internal repression of France's North African communities. Thus, in August 1994, after three French gendarmes and two consular officials were killed by

gunmen in Algeria, interior minister Charles Pasqual mobilized the entire police force of Paris to carry out mass identity checks on 'immigrant' areas, drafting in police reinforcements from the provinces to guard railway stations and public buildings, and interning 25 Arabs in a disused army barracks at Folembray, northern France. (They were subsequently deported, amid much controversy, to Burkina Faso.) By March 1999, the International Federation of Human Rights Leagues (FIDH) warned that France's anti-terrorist laws and special procedures (particularly the catchall charge of 'association with wrongdoers', which is discussed at greater length in chapters 2 and 4) were a major violation of democratic values, stripping of all substance major human rights guaranteed by the French Constitution.40 The trial of 138 men and women (known as the 'Chalabi trial' after the alleged ringleader of the 'terrorists'), accused of providing support for Islamic insurgents in Algeria, drew particular criticism. Of those accused, 27 had been held in preventative detention for nearly four years during which time no evidence for their detention was made public. At least $1 million was spent converting a gymnasium adjoining a prison at Fleury-Mérogis, Essonne, 20 miles south of Paris, into a temporary court protected by 300 gendarmes for what FIDH described as an assembly-line political show trial worthy of China or the Soviet Union.

A Suitable Enemy charts the path from nativism to xeno-racism and the institutionalized anti-Muslim racism of today. But these trends have been bolstered by the impetus coming from nation states to artificially cohere a sense of nationhood in the face of

globalization, the dismantling of the welfare state and the traditional industrial compact between capital and labor. Increasingly, European governments are openly calling for conformity in mores and values from their citizens. And the first indicators of modern style social authoritarianism is found in the erosion of minority cultural and religious rights – a process legitimized by the popular

racism and demonization of minority ethnic communities as the inassimilable *Other* with questionable loyalties.

Today, the European quest to scapegoat specific groups as 'suspect' is ever inventive. Not only that, but one enemy morphs easily into the next, with some enemies achieving multiple identity status! Hence young Muslims are British, French, etc., and Islamic when it comes to the threat posed to national security. But they are un-Islamic and foreign (i.e. Turkish, Pakistani, Somali) when they are arrested for crime – only to re-emerge as Muslim once criminalized and imprisoned. Amid political fears about radicalization of Muslims in jail, the young prisoner resurfaces in public discourse as Islamist and a security threat.

And, then, there is the resurrection of old enemies as outcast communities re-emerge as archetypal scapegoats. As Italians, spurred on by the Neapolitan mafia, burn the 'nomad' camps where Roma and migrant workers subsist,42 once again the supposed threat posed by the alien values, nomadic lifestyle and criminal subculture of the Roma are used to justify racist measures such as the national census on the Roma population (this entails the compulsory fingerprinting of all those living in nomad camps, including children). The Italian government's argument for such authoritarianism, warns the European Center for Antiziganism

Research, recalls similar arguments deployed in Nazi Germany where the registration of Roma and Sinti were justified as a measure necessary for crime prevention.

The defining feature of such hatred and violence is nativism. And the purpose of this nativism is to entrench the majority culture as the bulwark against 'acculturation', or cultural diversity. What the nativist movements demand today is no less than the cultural cleansing of Europe of all foreign influences, particularly the 'alien' religion of Islam.44 Once again, such indecent demands are becoming official policy. New citizenship tests and integration policies are being introduced on the back of a debate that argues that newcomers need to be taught the rudiments of acceptable behavior in western European societies, which are based (depending on your take) on superior Enlightenment (secular) values or Christian ones. And government policies as a whole

are being formulated around two basic nativist principles of 'assimilation' and 'exclusion'. By advocating an assimilationist minority policy, governments legitimize the extreme-Right's attack on multiculturalism and pluralism in favour of new definitions of equality based on cultural similarity, as opposed to difference. (The idea is that we can only be equal if we are the same.) And by advocating exclusion of those who fail to assimilate (either through deportation or refusal of citizenship), governments not only legitimize the extreme-Right nativist agenda but undermine the very values that underline the European Convention on Human Rights.

But what to do with the enemy alien, surplus to economic requirement and potentially a threat to security, especially if s/he refuses to leave or cannot be deported? The answer is incarceration. The prison industrial complex (first delineated in the US to describe a 'black hole into which the detritus of contemporary capitalism is deposited'45) has been extended into an asylum prison complex and national security complex within Europe. The rise of the asylum prison complex and the national security prison complex as a fundamental extension of the prison industrial complex is discussed in these pages. The growth in prison regimes that favour internment and deportation of 'enemy aliens' parallels trends in asylum policy wherein the detention and deportation of asylum seekers has become an essential element of the penal state. Both 'enemy citizens' and 'enemy aliens' are subject to the new prison regimes introduced through the logic of what criminologists call actuarial penology.46 Whole categories of people are treated as constituting risk. No longer treated as individuals, they are seen as part of a wider class of people to be collectively neutralized, incapacitated and warehoused. 'Failed' asylum seekers and *sans papiers*, including children, are locked up in private prisons run for profit, not because they have committed any crime but solely for the administrative convenience of government. And 'enemy aliens' interned on national security grounds (most of whom are also refugees and asylum seekers) are also detained without charge for the administrative convenience of governments, which includes the convenience of appeasing the

demands of authoritarian governments around the world. The purpose of both forms of detention is never the rehabilitation of the offender (how can you be rehabilitated when you have

committed no crime or have not been informed about the nature of the crime you are purported to have committed?). The purpose of detention is to break down the will of detainees, so as to make them compliant in their own removal. Thus, national security detainees in the UK who challenge their proposed deportation may be asked to choose between lengthy detention in the host country or return to torture in their country of origin. Only a public discourse based on xeno-racism could justify this psychological torture and fundamental attacks on human rights.

Despite the grandstanding of politicians, another Europe is being built from below, by new movements in support of asylum seekers and undocumented workers and by young people engaged in student initiatives, civil rights campaigns and pioneering new publishing ventures. It is such committed young people who are preserving the fabric of Europe's multicultural society and breathing fresh life into its extra-parliamentary movements and humanitarian traditions. Though these new initiatives – highlighted in the book's concluding two chapters – are positive pointers, such gains have to be balanced against the high human cost. Here, and in the pages that follow, I draw attention to those who have died or suffered permanent injury because of the racism unleashed by the nativists in the late 1990s and the first eight years of the twenty-first century. Too many people have died during deportation, or suffered lasting emotional and psychological damage owing to their indefinite detention under asylum and national security regimes. Even less-well documented have been the deaths of so many young second- and third- generation 'immigrants' and Roma of central and eastern Europe in the custody of European police forces. While the new resistances, particularly among young people living a life in poor and marginalized communities,

needs to be acknowledged and celebrated, the failure of large
16 A SUITABLE ENEMY

sections of the intelligentsia to come to the aid of vulnerable and demonized communities also needs comment. In particular, the humanitarian instinct of the liberal intelligentsia – which in many cases has spoken up for refugees and *sans papers* – has been blunted when it comes to the Muslim community. Anti-racism today needs to forge the connections between the fight for the rights of refugees, migrants and asylum seekers and the fight for the civil rights of Muslims. The groundwork for change is being laid by those groups who link anti-racism to the fight for civil rights. The opening is there, if only we have eyes to see it and vision enough to meet the challenges ahead.

Xeno-racism and the Security State1

THE EMERGENCE OF XENO-RACISM

Once, the West saw its 'superior' civilization and economic system as under threat from the communist world. That was the ideological enemy as seen from the US; that was the hostile, intransigent neighbor as seen from western Europe. Today, the threat posed by 37.4 million displaced people, living either temporarily or permanently outside their countries of origin1 has replaced that posed by communism. For, in this brave new post-Cold War world, the enemy is not so much marked out by ideology as by poverty. As western security agencies, supranational global bodies, intergovernmental organization's and national governments mobilize against migratory movements from 'over-populated' and 'socially insecure countries with weaker economies',2 a whole new anti-refugee discourse has emerged in popular culture. Those seeking asylum are demonized as bogus, as

illegal immigrants and economic migrants scrounging at capital's gate and threatening capital's culture. And it is this demonization of the people that the capitalist western world seeks to exclude – in the name of the preservation of economic prosperity and national identity – that signals the emergence of a new racism. As Sivanandan has argued:

It is a racism that is not just directed at those with darker skins, from the former colonial territories, but at the newer categories of the displaced, the dispossessed and the uprooted, who are beating at western Europe's doors, the Europe that helped to displace them in the first place. It is a racism, that is, that cannot be colour-coded, directed as it is at poor whites as well, and is therefore passed off as xenophobia, a 'natural' fear of strangers. But in the way it denigrates and reifies people before segregating and/or expelling them, it is a xenophobia that bears all the marks of the old racism. It is

racism in substance, but 'xeno' in form. It is a racism that is meted out to impoverished strangers even if they are white. It is xeno-racism.3 In the UK, it was after the election of the New labor government in 1998, that xeno-racism became fully incorporated into domestic asylum policy. By making 'deterrence' (of 'economic migrants'), not human rights (the protection of refugees), the guiding principle of its asylum policy, a government committed to dismantling institutionalized racism4 has erected new structures of discrimination and, in the process, provided the ideological space in which racism towards asylum seekers became culturally acceptable. 'Managed Migration': the New Socio-economic Darwinism Over the last two decades, the EU, while encouraging member states to harmonies asylum policies, has slowly been introducing

measures to control ‘migratory movements’. But more recently the EU’s approach coalesced into an overall philosophy of ‘global migration management’. Since the UN warned of the growing demographic crisis in Europe, brought on by an ageing workforce and declining birth rates,5 there has been a growing recognition within western Europe that immigration is necessary and that refugees might even provide an important source of skilled labor. Indeed, since the European Commission indicated in November 2000 that the EU should open up legal routes for migration,6 and national governments within Europe followed its lead by adopting skills-based recruitment programmers for foreign workers, European governments have been openly supporting ‘managed migration’.

But while ‘managed migration’ may well be a means of opening up avenues for skilled immigrants (including refugees) to enter Europe as guest workers, it is simultaneously leading throughout Europe to moves to abolish the right to claim asylum, as guaranteed by the 1951 UN Convention on the Status of Refugees. For global migration management is not just a philosophy within which skills shortages are addressed; it has emerged as part of

the strategic response of the powerful nations of the First World to the economic and social dislocation engendered, first, by the break-up of the former communist zone of influence and, second, by the impact of ‘globalism’s insatiable demand’ on the Second and Third Worlds ‘for free markets and unfettered conditions of trade’.7 It is a strategy that arises, ironically enough, from the recognition that the global market-induced displacement of people cannot be left to market forces but must be managed for the First World’s benefit. If global capitalists are concerned with ‘building a

stable and regional environment for global accumulation' and 'a new legal and economic superstructure for the world economy',8 they are equally concerned with building a new global structure of immigration controls to decide which people can move freely around the world, and which people will have their movement restricted. One result of this is that the Fortress Europe 'zero immigration' approach, which characterized the end of the twentieth century, is not so much abandoned as refined. But to understand how such a strategy of global migration management leads to xeno-racism, it is necessary first to outline the scale of international cooperation on migration issues and to detail specific, internationally agreed measures through which seeking asylum came to be regarded as an illegal, criminal act.9 Although the targets of global migration management may differ in terms of North American, Australian and European concerns, these power blocs share a common interest, as demonstrated by their cooperation in supranational bodies and intergovernmental agencies in pooling information on migratory movement. Such cooperation then informs regional policy, at the EU level, for instance.

The industrialized nations liaise through bodies like the International Centre for Migration Policy and Development (ICMPD), founded in 1993, which developed out of the Inter Governmental Consultations on Asylum, Refugee and Migration Policies in Europe, North America and Australia. It was originally set up to coordinate refugee and migration policies following the break-up of the former Soviet Union and saw its role as 'advising governments on the prevention of migratory movements from East

to West and South to North'. Other mechanisms include regular meetings of the secretariat of the Budapest Process, a conference of ministers from some 34 states and representatives from intergovernmental organizations, which deals with the prevention of illegal migration and recommends action on issues like trafficking, smuggling and pre-entry and entry controls. By the late 1990s, there were at least 30 other networks and fora of activity set up by European states and intergovernmental organizations to predict migratory flows and to advise on border controls. On many of these, international and national security agencies were represented, as well as the governments of the US, Australia and Canada, either as fully fledged members or as observers. More recently, the focus of these fora has shifted from predicting migratory flows to combating smuggling and trafficking. The year 2000 was designated by the EU, the Group of Eight industrialized nations (G8) and the Organization for Security and Cooperation in Europe (which includes Canada and the US) as the year of the 'anti-trafficking plan'.

Criminalizing Irregular Migration

The overwhelming focus of supranational bodies and intergovernmental fora on trafficking networks (termed by the G8 as the 'dark side of globalization'), coupled with a complete absence of concern for refugee protection, has led Migrant Rights International to warn that 'in national and international fora, the dominant considerations regarding displacement of people have deteriorated from assistance and hospitality to rejection and hostility'.10 In effect, that aspect of international law that once upheld the right of all migrants to claim asylum in another country, regardless of their means of entry, and placed on all governments the obligation

not to return refugees, either directly or indirectly, to a country where they faced a real risk of persecution (*non-refoulement*), has been progressively negated.

While no one can deny the exploitative nature of the smuggling networks that control so many of the routes through which asylum seekers reach Europe, Australia and the US, what these

international fora have blatantly failed to address is that it is the regimes that governments have instigated (carriers' liability, visa requirements, readmission treaties and electronically fortified borders) that have blocked legal routes for those seeking asylum and thrown them into the arms of smugglers and traffickers. Western governments refuse to countenance this. Instead, asylum seekers trafficked into Europe are described, for example by the UK Home Office, as people who seek illegal entry 'after receiving daily images of the potential economic and … social benefits available in richer countries across the globe'. Informed by such blinkered views, international bodies, hardening themselves against the plight of millions of displaced people across the world, adopt anti-trafficking measures that elide the difference between the traffickers and the trafficked so as to treat both as points on the same shadowy continuum. Indeed, the Smuggling Protocol of the 2000 UN Convention on Transnational Organized Crime states unequivocally that the 'migrant' should not be viewed as a blameless victim but, rather, as partly complicit in the act of 'illegal migration'. It is now an offence all over Europe to assist any person in an illegal border crossing, regardless of whether she or he is a refugee in need of protection or not.11 And, at an EU

level, the November 2002 Directive and Framework Decision on 'Strengthening the Penal Framework to Prevent the Facilitation of Unauthorized Entry, Transit and Residence' is being interpreted in such a way that those providing humanitarian-grounded assistance are being penalised.

Governments admit, when it suits them, that traffickers trade in human misery. The women and children thrown overboard in the Atlantic by traffickers desperate to avoid detection and the 58 Chinese who suffocated in a refrigerated lorry on its way to Dover were cited by UK prime minister Blair as vulnerable victims of the trafficking trade when he launched the joint Anglo-Italian initiative to clamp down on trafficking via the so-called Sarajevo route.13 But when former home secretary Jack Straw implied that trafficking was carried out on such a large international scale that it threatens national sovereignty over immigration issues, then he linked trafficked and traffickers in a criminal conspiracy.

24 A SUITABLE ENEMY

The 'war against trafficking' serves, in effect, both as the means of and justification for states to recast asylum seekers in the public mind as 'illegal immigrants'. To break domestic immigration laws (through, for instance, entering a country as a stowaway) is now treated as a criminal act, even though the 1951 UN Convention on the Status of Refugees upholds the right of refugees to break domestic immigration laws in order to seek asylum. Thus the EU succeeded in shifting the terms of the refugee debate so as to treat asylum seekers not as people from many different countries, with many different experiences and each with an individual story to tell, but as a homogenous and undifferentiated mass. Hence the fascination among its politicians and press with flat statistical

projections of asylum flows; hence the offensive language in which migratory movements of displaced people are described in terms of environmental catastrophe; hence the dehumanization of asylum seekers as a 'mass', 'horde', 'influx', 'swarm'. In this, xeno racism against asylum seekers resonates with the past. Jews under Nazism, blacks under slavery, 'natives' under colonialism, were similarly dehumanized, held to possess mass characteristics that justified exploitation, victimization and, at the last, genocide.

Imposing Western Immigration Controls

But there is another aspect to the 'war against trafficking' and the criminalization of asylum seekers. For, if asylum seekers who break domestic immigration laws are treated as having carried out an illegal act that links them to an international criminal conspiracy, then the EU is justified in imposing its own immigration policies on states that tolerate illegal migratory movements or fail to control the movements of internally displaced people.

How does this work in practice? It was at the Tampere European Council summit in October 1999 that the processes were formalized under which the EU instituted policies that turned Third World governments into immigration police for western Europe. (Such structures already existed for the so-called 'buffer states' of central and eastern Europe.14) Prior to this, in late 1997, the EU (borrowing from the Canadian practice of posting immigration

officers at airports across the globe) substantially increased the number of airline liaison officers posted at airports and other ports to stop suspected illegal immigrants from travelling. Such officers, who had no training in refugee protection, also acted as immigration staff at embassies and consulates throughout

the world. The EU High Level Working Group on Asylum and Immigration,15 which had already drawn up draft action plans to stop refugee movements from Afghanistan, Albania (and Kosovo), Morocco, Somalia, Sri Lanka and Iraq, also started to seek ways in which trade and development arrangements could be used as levers with which to achieve the EU aim of refugee reduction. The new policies instituted at Tampere, in essence, formalized arrangements that had been ad hoc and piecemeal. It ensured that the policy of 'refugee reduction' would be achieved not at the point of arrival but at the point of departure, via pre-embarkation checks. Responsibility for the prevention of refugee movements would be passed to the asylum seeker's country of origin or the countries through which asylum seekers passed on their way to Europe. This was to be encouraged by measures tying trade and humanitarian aid to the prevention of 'refugee flows' and the return of rejected asylum seekers. The Lomé convention, for instance, was redrawn in February 2000 in order to tie £8.5 billion in aid and trade agreements between the EU, Africa, the Caribbean and Pacific region (ACP) to specific rules guaranteeing the repatriation and expulsion of people deemed to be 'illegal' within the EU. But concerns within the donor community internationally regarding the linkage between migration policy and development aid forced the EU to take a more nuanced approach. Hence, in December 2007 at the EU-Africa Summit in Lisbon, a Strategic Partnership to 'foster the linkages between migration and development', through returns and readmission programmers aimed at 'jointly combating irregular immigration', was adopted.16
In this way, the discourse around global migration management – of opening avenues to skilled migrants – camouflages the First World's true approach to immigration controls. Effectively, it takes

control of migration strategy and policy, a basic state function, from those nations that have no sway on the supranational bodies

that set out the stall of global migration policy. And the EU's North African neighbor countries, anxious to enjoy good trade relations with Europe, are, likewise, co-opted through the 'Euro Mediterranean Partnership' (otherwise known as the Barcelona Process). Just as a Third World country has to accept World Bank and IMF austerity measures imposed through Poverty Reduction Strategy Papers (PRSP) to survive in the era of globalism, it also has to accept the imposition of migration controls. And, just as poverty reduction programmers mean pauperization and the erosion of education, social and welfare provision, western-imposed immigration controls lessen the life chances of globalism's victims still further, by denying them freedom of movement, confining them to camps in their own countries and removing the hope of obtaining sanctuary from the persecution of authoritarian regimes.

To put it another way, whereas European nation states are prepared to pool sovereignty on immigration and asylum issues in order to stop asylum seekers from getting into the EU, the poorer nations of the world lose their sovereignty over immigration controls in order to stop their citizens getting out. Unless, that is, these citizens are part of the chosen few: highly skilled computer wizards, doctors and nurses trained at Third World expense and sought after by the West. Global migration management strategy saps the countries of the Third World and the former Soviet bloc of their economic lifeblood, by creaming off their most skilled and educated workforces. Since the Tampere summit, the thrust of

EU refugee policy has shifted to include integrator measures for officially recognized refugees (henceforth 'genuine refugees'), while moving towards the total exclusion of asylum seekers (henceforth 'bogus claimants' and 'economic migrants'), preferably through pre-embarkation controls. The ultimate aim is to create an entirely different model of 'refugee protection' based, not on individual rights, but on a system of warehousing the displaced in large camps in their region of origin until a conflict has been resolved to the satisfaction of the western powers.17 From such camps, a chosen few will be selected for resettlement in Europe under an Australian-style quota system.

THE EMERGENCE OF XENO-RACISM 27

But what would be the criteria for such selection? Given the EU's eager support for a policy of managed migration, are we now to see a situation develop in which the displaced people of the world are screened and selected, sectioned off into categories of skilled and unskilled, through a sort of economic natural selection process ensuring the survival of the economically fittest? Global migration management heralds a new Darwinism. Not the old Social Darwinism that believed that the advance of civilization was dependent on the advancement of the superior race, but a socioeconomic Social Darwinism that allows the rich First World to maintain its economic dominance by emptying the poorer worlds of their skilled workforces. In the era of globalization, the skills pool, not the gene pool, is key.

The New State Racism and the Philosophy of Deterrence These international and EU-wide shifts have led, at a domestic level, to a new form of state racism. While the details may vary from country to country, the broad canvas remains the same. Take

the UK, for instance. For many decades, campaigners in the UK have fought against the racism of the British state as epitomized in discriminatory immigration laws. The Commonwealth Immigrants Act of 1962 had, for the first time, limited the entry of (black) British subjects, imposing on them the requirement of work vouchers and, by 1971, primary immigration was all but abolished for black people. The state racism of today, however, differs from that of the earlier period in that the national state is not its primary originator; rather, state racism is derived from a globalized racism that is designed by supranational bodies, incorporated into EU programmers and transmitted to the member states for inclusion in their domestic asylum and immigration laws. With the EU intent on institutionalizing policies that undermine Article 31 of the 1951 Geneva Convention by criminalizing illegal entry, it was only a matter of time before the UK government followed in the footsteps of its counterparts across Europe. But it was not until the 1999 Immigration and Asylum Act (the passage of which coincided with the EU's harmonization of asylum and immigration

policy at Tampere) that the UK government put in place internal mechanisms reflecting the EU view of asylum seekers as the outriders of a criminal fraternity in need of constant surveillance. The creation of a separate system of welfare provision for asylum seekers, linked not to social care but to immigration control, and the introduction of a special asylum detention regime, ensured that from this time on asylum seekers living in the UK would be treated as a suspect community, a right less group, within a framework designed to contain them specifically.
But, of course, none of this was acknowledged by the New labor government, which introduced the 1999 Immigration

and Asylum Act as a progressive reform designed to bring about centralized control of an asylum system that had spun out of control under the previous Conservative administration. Whereas the Conservatives had an unplanned and piecemeal approach to asylum, New labor would base its 'fairer, faster and firmer' approach on a system that was 'comprehensive and cohesive'.18 It was certainly true that the Conservatives had sought to divest the state of its responsibilities, off-loading the costs of asylum seekers' welfare on to local authorities (an attractive option as most asylum seekers were accommodated, at that time, in labor controlled London boroughs) while presiding over an asylum claims system that was on the point of breakdown. And it was also true that it was the Conservatives who first began to divest asylum seekers of their welfare rights. At the beginning of the 1990s, a person's immigration status had very little direct bearing on his or her entitlements to welfare and housing services. This gradually changed between 1993 and 1996, under the impact of successive pieces of Conservative legislation. Prior to the 1996 Immigration and Asylum Act, asylum seekers were entitled to the same welfare benefits as UK citizens, but at 90 per cent of the normal rate; they could also claim housing benefit to cover rent. But the 1996 Act removed all rights to housing and financial support from asylum seekers who failed to claim asylum at a UK port of entry or who received a negative decision on their asylum claim. What this meant was that these asylum seekers had to be provided for by local authorities which, under the National

Assistance Act 1945 and the Children Act 1989, were compelled to provide accommodation and food for the destitute. London local authorities – where 90 per cent of all asylum seekers were

living – came to resent the burden that asylum claimants placed on budgets. So, at a time when London property prices were booming and temporary accommodation was both costly and in short supply, London local authorities decided to get round their responsibilities by unofficially 'dispersing' asylum seekers into cheaper temporary accommodation outside London, in 'bed and breakfasts' in seaside 'resorts' on the south coast that had fallen on bad times, and even further afield.

New Lab our, anxious to sell its asylum package as a progressive reform, held out that asylum seekers were the responsibility of central and not local government. Yet, at the same time as reestablishing a national asylum system, New labor was quite clear that its overall approach to asylum issues in future would be governed by the philosophy of 'deterrence'. For, according to the Home Office, traffickers from 'overpopulated' and socially and politically unstable 'countries with a weaker economy' were 'facilitating the migration of people who are not entitled to enter the UK'.19 And this, in turn, was leading to the mushrooming of manifestly unfounded claims, based on a 'tissue of lies', and the subsequent breakdown of the asylum system. Hence, in its 1998 White Paper on immigration and asylum ('Fairer, faster, firmer'), the Home Office argued that it was essential to introduce new legislation to 'minimize the attraction of the UK to economic migrants' by removing access to social benefits and making cash payments as small as possible. Home Secretary Jack Straw later made it clear that he viewed the introduction of vouchers as essential, as 'cash benefits in the social security system are a major pull factor that encourage fraudulent claims'.20 The only obligation that the state had towards asylum seekers, who could not be wholly supported by friends or relatives, implied the White

Paper, was to protect them from absolute destitution. What signal does it send out when a home secretary broadcasts that the purpose of social legislation is largely punitive, to deter the unfounded claims of bogus asylum seekers? The overall message

30 A SUITABLE ENEMY

– that asylum seekers, in future, will be treated as a suspect group – is one that justifies popular resentment and fuels prejudice. Held under suspicion of being illegal entrants and economic migrants, and guilty – until proved innocent – of lodging false claims, asylum seekers were, henceforth, to be subjected to policies designed not to protect their human rights but to protect the public from them. They were to be enclosed within a separate system of administrative controls designed to act as a *cordon sanitaire* around mainstream society, as though seeking asylum was an infectious disease that needed to be quarantined.

The philosophy outlined in the White Paper was soon followed by changes in the government's administrative apparatus, in line with the White Paper's proposal that 'all funding for support of asylum seekers should be brought into a single budget managed by the Home Office'. Since the 1999 Immigration and Asylum Act, responsibility for the housing and welfare of destitute asylum seekers has passed from the Department of Social Security (welfare benefits) and the Department of Environment, Transport and the Regions (housing benefits) to the Home Office. In other words, the housing and social care of asylum seekers is no longer considered an issue of social welfare but one of immigration control, to be administered by Home Office officials trained to detect false claimants. Furthermore, an entirely new administrative body, the National Asylum Support Service (NASS) was established in

the Home Office's Immigration and Nationality Department to oversee the new control mechanisms.

Compulsion, Exclusion and the Denial of Dignity

What characterizes a 'deterrent asylum system'? In exchange for basic subsistence and shelter, asylum seekers must accept a regime that denies them access to the welfare state. In exchange for protection from homelessness and starvation, asylum seekers are, quite literally, stripped of human dignity and divested of even the most basic civil and social rights. In this, the state's approach to asylum seekers' 'welfare' is without parallel in modern times. Indeed, the only parallel lies within the pre-welfare state admin **THE EMERGENCE OF XENO-RACISM 31**

situation of poor relief, most specifically the Poor Law of 1834, which institutionalized the dreaded workhouse system, forcing paupers who passed the 'workhouse test' for indoor relief to submit to a regime so awful as to deter them from seeking refuge in the workhouse in the first place.

Just as that reforming Whig government of the early nineteenth century instituted the workhouse regime as a utilitarian response to increasing pauperization, so New Lab our created NASS as an administrative response to the housing shortage in London and the burden asylum seekers were placing on services both in London and the south-east generally. And like their nineteenth century counterparts, who saw it as essential to make the workhouse so grim as to deter all but the most needy, New Lab our established a regime for asylum seekers so stringent as to deter, or turn away, all but the most

desperate. Though destitute asylum seekers did not have to face the workhouse, they did have to face an inhumane 'relief' system, applying to NASS for support, either for living costs, accommodation or a package comprising both. Those who opted for both housing and welfare support, and passed the NASS destitution test, then received the accommodation part of the package – transportation to accommodation in a part of the country selected by NASS. The fact that no consent was needed and no choice given, the fact that those absent from accommodation for more than seven days lost all right to financial support, were the first major components of New Labor's 'deterrent regime'. It was modeled on the 'designated accommodation system' already practiced in Germany, the Netherlands, Switzerland and Scandinavia, where asylum seekers were accommodated in reception centers and refugee hostels while their claims were considered.

Removal of Housing Rights

Compelling asylum seekers to live in designated accommodation may seem bad enough, but the system was made worse by changes in housing legislation. Previously, homeless asylum seekers could apply to a local authority for assistance and gain access to the local

council housing register. But the 1999 Act was complemented by amendments to housing law that, under the Housing Accommodation (Persons Subject to Immigration Control) (Amendment) (England) Order 1999, stripped asylum seekers of their former eligibility for council housing. In addition, the 1999 Immigration and Asylum Act stipulated that anyone housed through the NASS scheme would be excluded from the security of tenure provisions of current housing legislation, ensuring that

he or she could be legally evicted from accommodation with just seven days' notice, and had no legal redress from landlord harassment. Thus, the cumulative effect of the 1999 Act and these new housing regulations was to strip asylum seekers of housing rights afforded to the rest of society, including the homeless. Rendering asylum seekers en masse a group without legal redress, with no security of tenure and no protection from eviction, is a fundamental underpinning of the NASS scheme.

In the initial stages of the new regime, NASS did not itself provide housing for dispersed asylum seekers but contracted out the delivery of support services, including housing (and until 2002, vouchers), to 'accommodation providers' in both the public and private sectors. Initially, NASS had hoped to work with twelve regional consortia in the dispersal areas, made up of local authorities and social or private landlords. But, for a variety of reasons, only 40 per cent of the beds needed for 2000/01 were provided by the consortia, while a staggering 60 per cent were provided via direct private contracts. To make matters more complicated, the majority of private providers were accommodation agencies that subcontract accommodation from private landlords. This led the housing charity, Shelter, to conclude that 'complicated subcontracting arrangements, involving several tiers of subcontractors are developing, with small landlords becoming subcontractors without any checks being made about their past record or suitability'

The state's policy of denying basic civil rights to asylum seekers was well understood in the twilight zones of the unregulated private housing sector where, huddled in bedsits, shared houses, overcrowded hostels and bed and breakfasts, they faced private

landlords who saw in them a lucrative business opportunity. According to Shelter, new landlords were entering the market to take advantage of profitable contracts providing accommodation for asylum seekers, who were actually preferred to other groups precisely because of their right lessens and their inability to complain effectively. Asylum seekers became the 'new exploited homeless'.

From 1999 onwards, as the new system was put into place, reports of abuse were commonplace. Some of the worst examples came from the large hostels where hundreds of asylum seekers were herded into dormitory conditions. Under New Labor's 'deterrent' regime, food was often inedible, sanitation and hygiene deplorable, heating insufficient and fire and safety regulations ignored. Scarcely any shred of dignity was left to the asylum seeker. Nor was there any privacy in the meager living space, which could be searched at a moment's notice by police and immigration officials to ensure that only the person designated to live at the accommodation was actually there. And private landlords, too, assumed similar rights. From Liverpool came reports that residents of two tower blocks (the Landmark and the Inn on the Park), deemed unfit for council tenants, were not allowed visitors without the prior consent of the landlord. Individual rooms had no locks and staff had access to all flats. Inmates who complained were threatened with violence or eviction.

Similar stories began to pour in from other parts of the country. As a result, protests erupted as the 'politics of deterrence' provoked the politics of defiance. In September 2000, following a series of hunger-strikes at an asylum hostel in Langley Green, West Midlands, inmates held a rooftop protest and occupied the main road to protest at cramped living conditions, poor food and

inadequate health care. There were also at least two mass protests at the Angel Heights Hostel in Newcastle, punished by the arrest of those Iraqi Kurds who were deemed ringleaders. And in January 2001, asylum seekers at the International Hotel in Leicester, a rundown former hotel, who for months had complained about severe problems of hygiene, inadequate heating and poor food, took their beds out on to the streets in protest. These were the same

conditions that were among the factors that led a young Iranian resident to commit suicide. ‘We came to England to seek safety but have been treated worse than animals’, commented one asylum seeker.24 By introducing measures that strip people of basic rights, the state had issued private landlords with a charter for abuse and victimization as well as, incidentally, landlord fraud. By 2001, the government was promising to phase out the use of rundown council estates and private accommodation to house asylum seekers and replace them with accommodation centers – ‘asylum camps designed to house 750 people in the middle of nowhere, detention centers in all but name, where asylum seekers would be housed, fed and, most controversially of all, their children educated, segregated from mainstream provision’. The White Paper ‘Secure Borders, Safe Haven’ outlined how these centers would operate alongside induction, reporting and removal centers to form part of an ‘end-to-end’ asylum process, housing asylum seekers from arrival through refusal of their claim and appeal to departure, keeping asylum seeking families segregated from mainstream society and therefore easier to remove. But by June 2005, the plans had been abandoned, owing to a combination of spiraling costs, shrinking numbers of asylum seekers, fierce local

resistance, opposition from refugee groups and the development of alternatives (see below).

Such was the first component of New Labor's 'deterrence regime'.

Removal of Benefits and Access to Health Care The second component of the 'deterrence regime' was the replacement of cash benefits from 3 April 2000 by NASS vouchers, issued only to a named recipient at a post office. Church bodies, trades unions, professional medical organizations and the voluntary sector immediately mobilized against the degrading and stigmatizing voucher system. But while an overarching

voucher system for all asylum claimants was abolished in 2002 (on the grounds that the system was unworkable and unfair), the Nationality, Immigration and Asylum Act (2002) introduced

new benefits-related legislation, with some categories of asylum seekers removed from even the meager support offered by NASS, while others (as well as failed asylum-seekers who could not be removed) still remain within the voucher system to this day. The voucher scheme, in operation from 1991 to 2001, was modelled on existing schemes in Switzerland and Germany.28 The then home secretary Jack Straw justified the introduction of vouchers as necessary to prevent fraud29 and to stop what he described as the phenomenon of 'asylum shopping' in which asylum seekers are said to shop around for the European country with the best and most easily obtainable social security benefits. Vouchers are worth only 70 per cent of income support (a benefit of last resort to prevent destitution), amounting to just £36.54 per week for a single person aged over 25 (£10 of which is in cash),

and must be spent at designated supermarkets. Any change for unused portions of the vouchers was pocketed by the retailer. Just as NASS contracted out the provision of accommodation, the voucher system was contracted out to the French multinational, Sodexho Pass International, which already operated a similar scheme in Germany where vouchers were introduced in the 1990s as an essential component of the 'politics of dissuasion'. The UK government chose to ignore the sustained critique provided by the German voluntary sector, which had argued that vouchers were evidence of regression from inclusive post-war social security provisions that reflected the constitutional protection of human dignity, towards a system based on the type of compulsion, exclusion and denial of dignity last seen under National Socialism. For, just as the pink triangle and the yellow star of David marked out gays and Jews as 'deviant', vouchers brand asylum seekers as fraudsters, they argued. Given that no other social group in the UK was given welfare benefits in voucher form, commentators in the UK were quick to point out that the vouchers were in essence discriminatory and regressive.

In that the politics of deterrence leads to the degrading voucher system, the government demeans the authority of the state by making it the instrument of the systematic humiliation and stigmatization of asylum seekers. Soon after its introduction a

number of influential organizations were drawing attention to the misery and degradation of the voucher scheme: children unable to go to school because parents didn't have the bus fare; old people left without warm clothing for the winter because they lived on half of what a UK pensioner had; disabled people who did not

enjoy the same benefits as disabled citizens and could not afford the specialist items they needed; mothers of newborn children who had no cash to purchase the essential baby equipment that other parents take for granted. And even bereaved asylum seekers were subjected to the same privations. NASS refused to pay even the most basic funeral expenses on the grounds that, once an asylum seeker had died, he or she was no longer NASS's responsibility 'because they are no longer seeking asylum'.

Health organizations also rallied against the voucher scheme. Research by the King's Fund concluded that there was a marked deterioration in asylum seekers' mental health in the first six months of their stay, particularly in the form of depression and anxiety.32 Such mental health problems were a direct result of the politics of deterrence, as those who must shop with vouchers and who are ferried around the country, not knowing where they will end up, experience disorientation, uncertainty, loneliness and isolation.

Thus, in the light of such united opposition, vouchers were phased out for most asylum seekers in 2002. But the overall system was merely refined, with the principle of using benefits removal as part of a politics of deterrence remaining firmly in place. The Nationality, Immigration and Asylum Act (2002) deprived late and failed asylum seekers of any form of support whatsoever, leading to an army of destitute asylum seekers on the streets until in November 2005 the House of Lords ruled that leaving asylum seekers with no shelter or food breached the government's obligations under the Human Rights Convention. And Section 9 of the Asylum and Immigration (Treatment of Claimants) Act 2004 extended this exclusion to failed asylum-seeking families,

who were henceforth denied the support of NASS as well as other forms of social services, resulting in the threat of eviction

from local authority housing for those families who failed to take 'reasonable steps' to leave the country. (Mindful, though, of its obligations under international legislation regarding the rights of the child, the Home Office kindly included a provision to save children from possible starvation by taking them away from their parents faced with eviction, and placing them in the care of social services.) In addition, free NHS treatment was removed from failed asylum seekers (except in emergency cases) under NHS regulations introduced in 2004, leaving cancer sufferers unable to afford radiotherapy and newly diagnosed HIV/AIDS patients unable to access hospital out-patient treatment or antiretrovirals,35 and pregnant women refused antenatal care and forced to give birth at home. Then, in December 2007, the Home Office and the Department of Health announced proposals to ban failed asylum seekers from primary care from GPs. The proposals, which prompted an immediate rebellion from hundreds of GPs furious at this denial of their Hippocratic Oath, were overturned following legal challenge in April 2008.37 The only concession the government made to the absolute destitution faced by a growing desperate army of failed asylum seekers was to introduce workhouse-style 'hard cases' support under Section 4 of the Asylum and Immigration Act 2004. While this comprises accommodation on a no-choice basis, and food or vouchers, it is only available to certain groups such as those who agree to return to their home country 'voluntarily'.

The UK and other European governments are using access to the welfare state as a lever to compel asylum seekers to give up their fight for asylum and leave the country 'voluntarily'. But how voluntary is a return, if a failed asylum seeker is effectively starved out of the country? Grinding down the victims of torture, AIDS sufferers, children, pregnant mothers and the elderly has today become the harsh medicine that unctuous politicians prescribe for the protection of the deserving majority from the undeserving – foreign – poor. Such is the second component of the deterrence regime.

38 A SUITABLE ENEMY

Internment and Xenophobia

At the same time as producing the 1998 White Paper, the government initiated a major review of existing facilities within the immigration and prison services, with the express aim of identifying new sites in which to detain asylum seekers arriving at UK ports and airports. It was vital to do so. For another key aspect of the government's 'deterrent' response to asylum seekers was to speed up the asylum determination process and to keep more and more asylum seekers in detention throughout that process. Having created a new asylum detention center at a former military barracks in Oakington in which to hold 400 asylum seekers (including, for the first time, women and children) whose applications for asylum would be fast-tracked;38 having transformed Aldington prison, near Ashford, into a special detention center for asylum seekers; having commandeered a wing of South Yorkshire's Lind home prison for the same purpose, the Home Office was, by January 2001, ready to set specific targets for detention and removal.39

For it was in these new detention centers that failed asylum seekers and *sans papers* could be held, pending removal by a deportation machine armor-plated against corrosion from any sense of compassion or responsibility (see chapter 5). What lies behind this extraordinary attempt to create a separate prison regime for asylum seekers detained at the point of arrival in the UK or held for administrative purposes, pending removal? How, indeed, can democratic European states justify imprisoning individuals who have not been brought before a court for a criminal offence but are targeted by the state and committed to prison owing to their outsider status? In fact, the imprisonment of asylum seekers in this way is not new. Part of New Labor's justification for the creation of a factory-style system for the detention and removal of asylum seekers was the mess left by the previous Conservative administration. Despite the Conservatives' repeated calls on New Lab our to mandatorily detain all those who apply for asylum in the UK, the Tories, in power, presided over chaotic detention arrangements that developed ad hoc and piecemeal. While there were small detention centers near airports

and, by 1993, a new purpose-built high-security immigration and detention center at Camps field House, Oxford, the vast majority of a growing population of immigration detainees were held in existing prisons, often for extremely long periods of time. Both within Camps field House and ordinary prisons, asylum seekers were denied meaningful activity or employment and treated, in many respects, far worse than those convicted of a crime – as was at that time acknowledged by a former chief inspector of prisons.40

New Lab our, however, in attempting to cohere the elements of these ad hoc arrangements into a special asylum prison regime linked to the politics of deterrence was attempting to establish something qualitatively different. And, once again, it was a system that bore the stamp of the EU, designed as it was to harmonies UK practices with those already existing on the European mainland where asylum seekers were imprisoned at different stages of the asylum process. It is a system that today is characterized by centers to fast-track the applications of new arrivals; special holding centers for interning problem applicants; discrete detention centres close to airports, where asylum seekers are held pending deportation. What has resulted, in all EU member states, is a separate prison complex for asylum seekers, underpinned by specific legal powers and instruments in a Europe-wide system of control and surveillance. The use of measures more germane to serious criminal investigation, such as the compulsory fingerprinting of all asylum seekers, including children of five, has become routine, as has the complete disregard for civil liberties in the storage of personal data on asylum seekers on the Schengen Information System. This, the EU's largest computer database, can be accessed from 50,000 terminals across Europe. As around 90 per cent of the information stored on it concerns immigration rather than criminal cases, and as this database is considered to be at the heart of the EU's internal security system, it follows that the EU considers the movement of the world's 32.9 million displaced people the most important security issue it faces. By detaining vast numbers of asylum seekers, the UK government replicates on the domestic plane the EU's linkage of